# الطريق إلى الحرب

تأليف

فضل طلال العامري



هلا للنشر والتوزيع

# الطريق إلى الحرب

سيناريوهات الحرب

بين

(أمريكا - إسرائيل .. إيران)


تأليف

دكتور/ فضل طلال العامري



هلا للنشر والتوزيع

بطاقة فهرسة

العامري، فضل طلال

الطريق إلى الحرب .. سيناريوهات الحرب بين (أمريكيا - إسرائيل .. إيران)/ فضل طلال العامري.-
ط1 .- الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2011

ص ؛ سم.

تدمك 8 401 356 977 978

1- الحرب.

أ- العنوان.

: الطريق إلى الحرب .. سيناريوهات الحرب بين (أمريكا - إسرائيل .. إيران)

: د/ فضل طلال العامري

: هلا للنشر والتوزيع

: 6 شارع الدكتور حجازى – الصحفيين – الجيزة

: 33041421 فاكس: 33449139

: www.halapublishing.net

: hazimhala@yahoo.com

: 2011/4834

: 978-977-356-401-8

: هلا للنشر والتوزيع

: هلا للنشر والتوزيع

اسم الكتاب

تأليـــــف

الناشـــــر

تليفـــــــون

الموقع الإلكتروني

البريد الإلكتروني

مـدير التســويق

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2011 م

# مقدمة

إن الأحداث والتطورات المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، تشير إلى أن الأوضاع الحالية فيما يتعلق بـالأمن الإقليمـي في المنطقـة مرشـحة بـشكل كبير للتطور والتغير الحاد، مما يستوجب ضرورة التنبؤ بأسوأ السيناريوهات المحتملة ومن ثم وضـع السياسات والاستراتيــچيات الملائمة للتعامل معها.

فقيام مجلس النـواب الأمـريكي مـؤخرًا بفـرض عقوبـات إضـافية عـلى إيـران وتفـويض الإدارة الأمريكية وقف تعامل المؤسسات الأمريكية مع الشركات التي تـزود الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة بالبنزين الضروري لبناء المفاعل النووي، ثم تصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي چــيمس چــونز بأن إيران ربما تلجأ كرد فعل وكتكتيـك سـياسي مـضاد لحالـة التـضييق التـي تتعـرض لهـا مـن قِبـل الولايات المتحدة، إلى إشعال حرب ضد إسرائيل مستخدمةً حلفاءها العـسكريين في (حـزب اللــه أو في حماس), ثم بعدها بأيام قليلة تقوم الإدارة الأمريكية بتـسريب معلومـات عـسكرية عـن طريـق صحيفة النيويورك تايمز بأن الولايات المتحدة قامت بنشر صواريخ باتريوت في عدد من دول الخلـيج العربية، كما أنه ليس من المصادفة قيام الولايات المتحدة في هـذا التوقيـت بتزويـد تـايوان بـصفقة أسلحة كبيرة وذلك للضغط على جارتها الكبيرة الصين لتبنِّي موقف متناسق مع الدول الغربيـة فـيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وقبل ذلك تخـلِّي إدارة أوبامـا عـن "برنـامج الـدرع الـصاروخية" في پـولندا والتشيك كبادرة حسن نية تجاه روسيا لمحاولة كسب تأييدها فـيما يتعلـق بـالملف الإيـراني، فالولايات المتحدة هنا تستخدم سياسة "العصا والجَزَرة" تجـاه القطبـين الكبـيرين في مجلـس الأمـن الدولي. وليس من المصادفة أيضًا قيام رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير بالحديث عن خطورة برنامج إيران النووي في لجنة التحقيق الخاصة ببحث ملف الحرب على العراق عام 2003.

كل هذه المعطيات تدعونا لتلمُّس أن هناك احتمالات واردة لقيام الولايات المتحدة وإسرائيل بضرب إيران عسكريًّا من أجل شل قدراتها على الاستمرار في برنامجها النووي.

إن الحرب الإعلامية الأمريكية ضد إيران والتهديد بمهاجمتها عسكريًّا على خلفية الملف النووي الإيراني، ورفض إيران مبدأ تجميد تخصيب اليورانيوم كمقدمة للدخول في أي حوار ثنائي وصلت إلى مستويات قياسية.... ولهذا بدأ البعض بطرح السيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة بعد استعراض ظروف الطرفين داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

فهناك من يرى أن تصعيد الحرب الإعلامية والنفسية يهدف في نهاية المطاف إلى التسريع بحل سياسى للأزمة، وذلك بطرح حُزْمة الحوافز الغربية على إيران. فالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع ألمانيا تحاول ومن خلال مجموعة كبيرة من الحوافز الاقتصادية والسياسية دفع إيران إلى طاولة المفاوضات، ولكن إيران لم تغير موقفها لحد الآن بشكل كبير، وما زالت تقاوم وتصر على حقها فى تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، وهذا ما يراه الغرب أمرًا مرفوضًا وخطوة أولى باتجاه امتلاك إيران للسلاح النووي.

إن الحل السياسي لهذه الأزمة مع أنه ما زال مستمرًا منذ عدة سنوات لم يكن موفقًا في حل رموزها, رغم استمرار الزيارات المكوكية التي قام بها المسؤولون الغربيون في الاتحاد الأوروبي وتجديد العروض مع توسيع دائرة الحوافز أحيانًا والتلويح بالعقوبات أحيانًا أخرى.

هذه الظروف دفعت أمريكا المهتم الأول بهذه الأزمة إلى التأكيد على أن خيار الحرب ما زال على الطاولة إلى جانب الخيارات الدبلوماسية الأخرى، كما جاء مرات متتالية على لسان المسؤولين الأمريكان.

وهذا السلوك طرح سؤالاً كبيرًا ومُهمًا وهو: هل أن التلويح بالخيار العسكري يتم للضغط على إيران للقبول بالمبادرات السياسة، أم أنه تهديد حقيقي يمكن أن يُترجم في أي لحظة إلى برنامج عمل حربي ضد إيران؟

الإجابة عن هذا السؤال أو مقاربته كفيلة بكشف طلاسم هذه المعادلة المعقدة واستشراف ما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن تأثيراته المباشرة على العلاقة الإيرانية الأمريكية، وعلى دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون .

اتخاذ خيار الحرب في الجانب الأمريكي ليس خيارًا سهلاً سواء على مستوى اتخاذ القرار أو تنفيذه، لأن المسؤولين الأمريكيين منقسمون على أنفسهم في هذا الجانب بعكس ما عليه الحال في إيران حيث تصطف كل القوى السياسية للدفاع عن حق إيران النووي، رغم بعض التحفظات التي تُطرح من قِبل القوى الإصلاحية على خطاب أحمدي نجاد التحريضي.

وفي الجانب الآخر، توجد أكثرية في الإدارة الأمريكية تعارض خيار الحرب وتعتبره خيارًا مرفوضًا أو ليس الخيار الأول في الوقت الحاضر على الأقل، وهذا التيار يضم الكثير من العسكريين وقيادات المخابرات المركزية ومعظم التيار الديمقراطي وجزءًا لا يُستهان به من الحزب الجمهورى الذي هيمن على الكونغرس أخيرًا.

وترى عناصر الاستخبارات الأمريكية أيضًا أن هناك خيارات كثيرة لتغيير سلوك النظام السياسي في إيران غير الحرب، كتمويل بعض الحركات السياسية الإيرانية المعارضة سواء القومية أو الطائفية، والضغط داخليًا على النظام الإيراني، وأكدت هذا التوجه المقالة التي نشرها سيمور هيرش في مجلة نيويوركر تحت عنوان "تهيئة ساحة الحرب" والتي أثارت ردود فعل كبيرة، إذ قال فيها إن أمريكا رصدت مئات الملايين لزعزعة الاستقرار في إيران عبر أنشطة سرية، ودعم للأقليات المنشقة عن الحكومة في طهران.....علمًا أن الرأي العام في الولايات المتحدة غير مستعد لقبول تورط أمريكي في حرب جديدة غير محسومة النتائج، خصوصًا بعد الخسائر الأمريكية الفادحة في العراق وأفغانستان.

وقد دفع توجه الرأي العام الأمريكي هذا ما جاء في تقرير مكتب المخابرات القومي الأمريكي الذي جاء فيه " يمكننا القول بثقة كبيرة إنه في خريف 2003 أوقفت

طهران برنامجها لإنتاج أسلحة نووية. إلا أننا نعتقد بمستوى من الثقة يتراوح بين المستويين المعتدل والقوي بأن إيران لا تزال تحتفظ على الأقل بخيار تطوير الأسلحة النووية مفتوحًا. كما نعتقد بثقة كبيرة أن قرار وقف البرنامج وإعلان طهران قرارها تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم والتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المرتبط بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، جاءا بصورة مباشرة استجابة للضغوط الدولية الناجمة عن الكشف عن النشاطات النووية السابقة غير المعلنة".. وفي هذا السياق، فإن الولايات المتحدة ذاتها لا تريد تكرار ما حدث في العراق من القيام بحرب على أساس كذبة كبرى روَّجتها المخابرات الأمريكية، ناهيك عن أن إيران مختلفة عن العراق بشكل كبير جدًّا من حيث التسليح والإمكانات الجيوستراتيجية الأخرى، ومن ثَمَّ فإن أي عمل عسكري ضد إيران سيُواجَه بردود فعل كبيرة من قِبل الحكومة الإيرانية، فضلاً عن التعاون والتعاطف الإسلامي في العالم معها، وأن تفاعل ردود الفعل في كل هذه المستويات يمكن أن يربك الولايات المتحدة بشكل كبير، خصوصًا وأن العالم الإسلامي يريد أن يخرج من الخطأ الذي وقع فيه سابقًا حين بقي متفرجًا على ما حدث في العراق، ومن ثَمَّ فإنها لا يمكن أن تكرر هذا المشهد إزاء أي تعرض عسكري أمريكي لإيران.

يقول المستشار السابق للرئيس الأمريكي جيمي كارتر (زبيغنيو برجنسكي) وأحد مستشاري الرئيس أوباما في مقال له في صحيفة واشنطن پوست, إن هناك مخاطر محتملة على أي مغامرة عسكرية ضد إيران، إذ إن الحرب على العراق أدخلت أمريكا في أزمة كبيرة، ولكن من خلال إدارة جيدة للأزمة يمكن إعادة الاعتبار لها؛ في حين أن الحرب على إيران ستُسقط أمريكا إلى الأبد ولن يكون هناك مجال لاستدراك الأمر والعودة إلى ما كانت أمريكا عليه سابقًا.

وفي الجانب الإيراني أيضًا هناك استبعاد لاحتمالات الحرب على مستوى المسؤولين السياسيين الذين يعتقدون أن أمريكا ليست في وضع يسمح لها بالدخول في حرب جديدة، خاصة أنها لم تحسم المعارك السابقة في أفغانستان والعراق، وأنها ما زالت

تواجه مقاومة شرسة ومتزايدة خاصة في أفغانستان.... وأكد ذلك أيضًا رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حينما أعلن في مقابلة خاصة للتلفزيون الإيراني أن احتمالات الحرب تكاد تقارب الصفر وأن الجهود الدبلوماسية كفيلة بحل الأزمة، وأن إيران على استعداد تام لبدء مفاوضات سياسية مباشرة مع أمريكا لحل كل الأزمات القائمة فيما بينهما على أساس من التكافؤ والندية وبعيدًا عن لغة الإملاءات والتهديد.... وهكذا، فإن القراءة السياسية في إيران لمجريات الأحداث لا تقر احتمالات الحرب على اعتبار أن إيران ما زالت متعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تقارير هذه الوكالة المتتالية لم تشر من قريب أو بعيد إلى أنها رصدت أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني.

أما القراءة العسكرية في إيران فهي مختلفة كثيرًا عن القراءة السياسية على أساس أن الحرب عادة تأتي على شكل مباغت، وطبيعة العمل العسكري المباغت تفترض الأخذ بأسوأ الاحتمالات، وتستلزم متابعة الوقائع الميدانية التي تحدث على الأرض كمعطيات للتحليل والاستنتاج.وعلى هذا الأساس، فإن القيادات العسكرية الإيرانية تحاول خلق مناخ رادع يمنع احتمالات الحرب أو محاولة حسم الأمور قبل أن تبدأ.... ولذلك، فإن إيران تقوم باستمرار بعدد من المناورات العسكرية في منطقة الخليج كجزء من الحرب النفسية والإعلامية ضد أمريكا. إلى جانب أنها محاولة للترهيب وذلك بالكشف عن مدى جاهزية إيران العسكرية برًا وبحرًا في الرد على أي عدوان محتمل عليها، خاصة أن التحضير للمناورات عادة ما يستغرق وقتًا طويلاً ولا يتم بقرار فوري. كما أن الأسلحة المستعملة في هذه المناورات أيضًا تحمل رسائل متعددة ودلالات واسعة على جدية إيران فى الرد على أي عدوان. فصواريخ "شهاب 3" التي استُعملت في هذه المناورات كانت جميعًا مجهزة برؤوس حربية، فالأسلحة المستخدمة في المناورات وخاصة الصاروخية عادة ما تكون مجردة من رؤوسها الحربية، ويُحسب مداها ودقتها الحقيقيان على أساس معادلات رياضية في حين أن الحرس

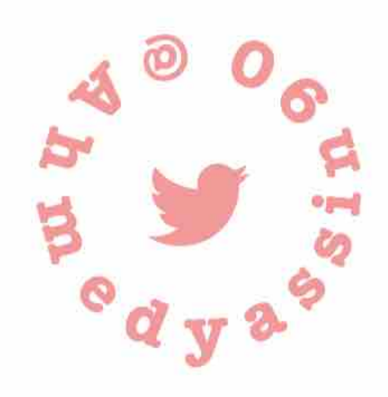
الثوري الإيراني (الباسداران) غيَّر هذه القاعدة في مناوراته، وقد أجمع المحلِّلون العسكريون على أن هذا السلوك يعكس جدية الرد العسكري الإيراني على أي هجوم محتمل. لاسيما وأن إيران كشفت عن نوع الصواريخ تحت الماء التي تستهدف القطع البحرية المعادية من أعماق المياه وهذا يُعتبر أيضًا مفاجأة جديدة، إذ لم يسبق لإيران أن عرضت أو اختبرت أسلحة كهذه في مناوراتها العسكرية البحرية المتكررة. وهذا بحد ذاته يحمل رسالة مهمة، وهي أن كل الأهداف البرية والبحرية الأمريكية في المنطقة يمكن أن تكون هدفًا محتملاً للرد الإيراني، خصوصًا وأن التواجد الأمريكي في المنطقة هو في الأساس بري وبحري. وهذا يكشف عن حقيقة مهمة وهي أن أي حرب أمريكية على إيران لا يمكن أن تكون نزهة وليست مشابهة لما حدث في أفغانستان أو العراق، بل إنها ستطول وتتسع دائرة الفعل ورد الفعل وستكون الحرب مكلفة للطرفين. ولا ننسى أن الطرف الإيراني يمتاز بالنَّفَس الطويل في مثل هذه الأمور فالحرب العراقية الإيرانية امتدت ثماني سنوات، واعتُبرت أطول حرب في القرن العشرين وهي ما زالت ماثلة للعيان وتعكس الإصرار الإيراني على الرد على أي عدوان خارجي مهما كان حجمه....هذا الواقع انعكس بشكل كبير على سلوك طرفي النزاع بعدم إغلاق باب التفاوض السياسي والتأكيد على أنه الخيار الأول لدى كلا الطرفين.

تشكل منطقة الخليج العربي مركز شدٍّ وجذبٍ للعديد من دول العالم لاعتبارات وأسباب متنوعة، منها الاقتصادي ومنها الجيوسياسي والحضاري، لهذا ونتيجة تداخل وتشابك المصالح الإقليمية والدولية في هذه المنطقة فإنها تُعتبر وبحق من أشدِّ المناطق حساسية في العالم.... إذ إنها تختزن أكثر من نصف احتياط العالم من البترول والغاز، وتصدِّر منه حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي، كما أنها تستورد أهم المنتجات العالمية، بدءًا من الغذاء وصولاً إلى السلاح. ومن هذا المنطلق تتسابق معظم دول العالم على تفعيل العلاقة مع دول الخليج... وإلى جانب الاقتصاد الذي يُعتبر عصب السياسة فهناك العامل الجيوسياسي للمنطقة، فهي رغم أنها تقع في القارة الآسيوية إلا أنها

تشغل حيزًا حيويًا للتجمعات السكانية والمنظمات الإقليمية. فهي تقع على تخوم أوروبا الغربية، وهي على مقربة من جنوب روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق لاسيما الدول الإسلامية المستقلة، وهي على يسار الأقطاب الدولية القادمة مثل الصين واليابان والهند، وهي منطقة جذب لدول غرب أفريقيا والدول العربية في الشمال الأفريقي. هذا ناهيك عن تحكم بعض دول الخليج بالممرات والمضائق البحرية, مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب اللذين يُعتبران صمام الأمان لطرق إمدادات النفط إلى الغرب، عمومًا فهي منطقة وسط العالم ومن يسيطر عليها بإمكانه التوسع في جميع الاتجاهات. وفضلاً عن أهمية منطقة الخليج في الأبعاد السياسية والاقتصادية والجغرافية، فهناك بُعد آخر لا يقل أهمية عن ما سبق ذكره وهو البُعد الحضاري والثقافي للمنطقة، ففيها مهبط الديانات السماوية، وحضارات بابل وآشور وسومر ودلمون والحضارة الإسلامية التي تركت كَمًّا هائلاً من الأفكار والمعتقدات، وهي بصمات لا تُمحى من مآثر الإنسانية في الفلسفة والطب والقوانين وغيرها من المخزونات الثقافية.

ربما الحديث يطول عن منطقة الخليج، إلا أن الذي يمكن أن نؤكده هنا أن هذه المنطقة كانت وستظل لوقت ليس بقصير الوجهة التي تبحث عنها الدول الفاعلة والطامحة، ولهذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد، أن حكم العالم يمر عبر بوابة الخليج، ولم يخرج احتلالها للعراق عن هذه الرؤية.

هي اليوم منطقة يتهددها شبح حرب محتملة أقطابها أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران وحلفاؤها من جهة أخرى، وقبل الخوض في سبر أغوار الطريق إلى الحرب، لا بد من إلقاء الضوء ولو بشكل مختصر على الخلفية التاريخية لهذه الأطراف لجهة علاقتها بالمنطقة ثم تسليط الضوء على مراحل العلاقة بين كل منهم، ومنه التعريج على الرؤى الاستراتيجية لأطراف الصراع، أو لنَقُل سالكي هذا الطريق المحتملين وهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل، ولماذا يفكرون في اختيار هذا الطريق دون غيره، وما السيناريوهات المحتملة لهذه الحرب وآثارها السلبية على المنطقة والعالم؟!


@Ahmedyassin90

## لمحة تاريخية عن العلاقات الإيرانية الأمريكية

العلاقات السياسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية علاقات قديمة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر, ولم تكن تلك العلاقات على قدر كبير من الأهمية حتى فترة الحرب الباردة. وقد شهدت هذه العلاقات العديد من التوترات منذ تعاون الحكومة الأمريكية مع الشاه رضا پهلوي وحتى مجيء الثورة الإيرانية عام 1979.

بدأت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة عندما تم الإعلان الرسمي عن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1944. إلا أنهما كانتا تحتفظان بعلاقات دبلوماسية بينهما منذ عام 1856، وظل التدخل الأمريكي الذي أطاح بحكومة مُصدِّق عام 1953، أحد المكونات الرئيسة للذاكرة السياسية للنظام الإيراني الجديد، والذي لم يستبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية في أية لحظة بتكرار ذلك الدور، وقد كان ذلك في الواقع أحد الأسباب المهمة وراء الإجراءات القمعية التي اتخذها النظام الجديد في إيران في تلك الفترة من أجل إحكام السيطرة على البلاد بما لا يسمح بتكرار وقائع 1953، وهو ما ذكره الرئيس خَاتَمي نفسه في معرض تقويمه لأداء الثورة الإيرانية منذ قيامها... وقد تكرّس التوجس الإيراني إزاء الولايات المتحدة عندما قامت بدعم العراق عندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، ثم قيامها بالتدخل في عام 1988، والذي أسفر عن ضرب عدد من المنشآت البترولية الإيرانية، ثم إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية التي راح ضحيتها 290 شخصًا. وكان هذا الموقف الأمريكي هو أحد الأسباب المباشرة وراء قرار الإمام الخميني الصعب بالموافقة على إنهاء الحرب مع العراق؛ حيث اعتبر الموقف الأمريكي بمثابة إنذار لإيران بمزيد من التدخل القوي بجانب العراق.

أما على الجانب الأمريكي، فقد جاء غياب الشاه ليكشف ظهر الولايات المتحدة في منطقة الخليج، الأمر الذي جعلها تغير سياستها تجاه العراق نحو مزيد من دعم نظام صدَّام.

ظلت واقعة احتجاز الرهائن الأمريكيين التي أنهت حكم الرئيس كارتر ماثلة في الذاكرة الأمريكية، كما أن ضلوع إدارة ريجان في صفقة سلاح مع إيران والتي عُرفت لاحقًا بفضيحة إيران كونترا قد أضافت إلى مخزون الذاكرة الأمريكي عنصرًا إضافيًا، حيث صارت إيران مسئولة عن طرد رئيس من البيت الأبيض (چيمي كارتر)، وتشويه آخر بفضيحة سياسية كبيرة (رونالد ريجان)، فيما زاد انهيار الاتحاد السوڤيتي من التوجس الأمريكي؛ حيث صارت إيران رمزًا "للأصولية الإسلامية" التي رشحتها أمريكا وقتها لتكون العدو الجديد.

وفي 1993، أعلنت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج، والتي لم تكن في الواقع تأتي بجديد في جوهر سياسة الولايات المتحدة التي طالما سعت تاريخيًا إلى الموازنة بين قوة كل من إيران والعراق في المنطقة، كل ما في الأمر أن هذه السياسة انهارت بقيام الثورة الإيرانية، فركّزت أمريكا على دعم العراق بعد أن كانت تدعم إيران، ثم انتهت حرب الخليج الثانية ؛ فصار الجديد في تلك السياسة هو السعي لإضعاف الطرفين معًا.

اختلفت صورة العلاقات الإيرانية الأمريكية في عام 1997؛ فقد فاز محمد خاتمي بأغلبية 70% في انتخابات حرة أحرجت الولايات المتحدة التي ظل خطابها الرسمي يستخدم مفردات تتهم إيران بكل ما يلحق بالمنطقة من أذى، بل وتتناولها بدرجة عالية من الاستهانة والامتهان. ومن ثَمَّ لم يعد من الممكن لأمريكا الرسمية أن تظل تستخدم مثل تلك المفردات، خصوصًا أن الجالية الإيرانية كانت قد بدأت تنظم نفسها بشكل أفضل، وتستقطب عددًا من رموز النخبة السياسية الأمريكية؛ سعيًا لإحداث انفراجة في السياسية الإيرانية. فبدأت بعض الأصوات داخل المجتمع الأمريكي تطالب بإعادة النظر في مجمل السياسة الأمريكية تجاه إيران، خصوصًا بعد دعوة الرئيس خاتمي عبر شبكة سي إن إن للحوار الحضاري بين الشعبين، وقد تبع ذلك تصريح لوزيرة الخارجية أولبرايت يحمل شبه اعتراف بدور أمريكا ضد حكومة مصدق، وإن لم يَرْقَ إلى الاعتذار

الرسمي. وقد تزامن ذلك مع تصاعد نبرة التذمر لدى حلفاء أمريكا الأوروبيين إزاء العقوبات التي يفرضها قانون داماتو الذي صدر عام 1996 والذي يحظر على الشركات الأمريكية والأوروبية التعامل مع إيران، فضلاً عن مطالبة منظمات رجال الأعمال الأمريكية برفع الحظر الذي أضر بمصالحها بالدرجة الأولى.

وقد تفاعلت كل هذه العوامل مع الضغوط القوية التي مارسها اللوبي الصهيوني في واشنطن على إدارة كلينتون والكونجرس لوقف أية محاولة لتحسين العلاقات مع إيران. وما تبعها من إصدار الرئيس كلينتون لقرارين تنفيذيين يفرضان عقوبات على إيران، أعلن عن كل منهما في اجتماع له مع إحدى المنظمات اليهودية الكبرى.

إلا أن الساحة الأمريكية صارت تحفل بقوى مختلفة لها مصلحة في تحسين العلاقات مع إيران، وقد ظهرت نتائج ذلك التحول فعلاً في رفع الحظر على استيراد بعض السلع الإيرانية، مثل الفستق والسجّاد، والذي تبعه قرار إيراني باستيراد الأدوية الأمريكية، فضلاً عن إعفاء عدد من الشركات (ماليزية وفرنسية وروسية) من عقوبات قانون داماتو.

شكّل وصول الرئيس الأمريكي بوش للسلطة نقطة تحول مهمة في اتجاه سياسة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، تنبع بالأساس من رؤية الإدارة الجديدة لدور أمريكا في العالم وأهدافها الاستراتيجية معًا.

مع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، أظهرت بعض الأصوات الإيرانية قلقًا بالغًا من التصريحات الأمريكية التي وردت على لسان الرئيس بوش وعدد من أركان إدارته، والتي أكدت بأن العالم قد غدا الآن منقسمًا بين معسكرين: قسم مع التحالف ضد الإرهاب، والقسم الآخر مع الإرهاب. وبعبارة أخرى، مَنْ ليس مع أمريكا والتحالف فإنه مع الإرهاب. ورغم أن إيران عبرت وبشكل واضح وعلى أكثر من مستوى عن إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة، ورفضها للإرهاب بكل صوره وأشكاله، حيث قال المرشد الأعلى للثورة خامنئي أمام

أهالي أصفهان في 30 أكتوبر 2001: "إننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله"، لكن الولايات المتحدة كانت تضع إيران على قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب الدولي .

وفي حرب الولايات المتحدة في أفغانستان في إطار ما تسمية بحربها على الإرهاب، كانت واشنطن في حاجة إلى مساعدة إيران في المراحل الأولى، ولذلك سعت إلى حوار معها بكل الطرق وخاصة على المستوى الأمني، ولقد لعبت بريطانيا دور الوسيط في ذلك من خلال زيارة وزير خارجيتها چاك سترو لطهران. من هنا وبالرغم من الإدانة الإيرانية للغزو الأمريكي لأفغانستان وذلك على لسان المرشد الأعلى خامنئي "إننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول في أي تحالف تقوده أمريكا"، فقد قامت إيران بتقديم الدعم الميداني للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان ومنظمة القاعدة، حيث وافقت في أكتوبر 2001 على المساهمة في إنقاذ أي قوات أمريكية تتعرض لمشاكل في المنطقة، كما سمحت للولايات المتحدة باستخدام أحد موانيها لشحن البضائع إلى مناطق الحرب في أفغانستان، وشاركت في الدعم العسكري لقوات التحالف الشمالي حتى سيطرت على كابول.

لكن هذا التقارب سرعان ما تلاشى، وذلك في ضوء كثرة الخلافات الأمريكية الإيرانية، سواء ما هو متعلق باستمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي الشامل أو الخلافات الإقليمية نتيجة تواجد القوات الأمريكية في الخليج وتواجدها الجديد في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى، إضافة إلى عداء إيران لإسرائيل ودعمها حركات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومما عمَّق من هذه الخلافات، هو تصنيف چورج بوش في 29 يناير 2002 كُلاًّ من إيران والعراق وكوريا الشمالية دولاً إرهابية تهدد السلام العالمي، وأنها تسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وتشكل خطرًا تزداد حدَّته، ووصف الدول الثلاث بأنها "محور للشر". وفي 5 فبراير 2002، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "أن وصف دول بأنها تشكل "محور الشر" لا يعني أن الولايات المتحدة تنوي اجتياحها". وأوضح أمام لجنة الشئون الخارجية في

مجلس الشيوخ "أننا على استعداد لبدء حوار ونريـــد العمل مـــع أصدقائنا وحلفائنا في العالم للتعاطي مع هذا النوع من الأنظمة" وفرّق كولن بـاول بين إيران وكوريا الشمالية اللتين تريد واشنطن مواصلة السعي إلى الحوار معهما والعراق الذي تؤيد واشنطن مواصلة سياسة العقوبات حياله مع الأمم المتحدة. كما تعرضت إيران لضغوط من قِبل الولايات المتحدة وذلك في قمع أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما استمرت هذه الضغوط من خلال إدراج حزب اللــه اللبناني على لائحة الإرهاب التي أصدرتها الإدارة الأمريكية، نظرًا للصلة الوثيقة المعروفة بين هذا الحزب وبين إيران (1) .

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي سعت الولايات المتحدة على الحرص على توازن القوى الإقليمية، وعلى سياسات دوله الخارجية، وأن لا يتهدد التوازن هيمنة دول خارجة عن السيطرة على النظام الإقليمي والاستمرار في تبنّي سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه . وهذا ما تم تطبيقه على العراق في واقعة غزوها للكويت، كما يصب أيضًا على أية محاولة من إيران وغيرها من الدول الرئيسة في الإقليم. سيطر على العلاقات الأمريكية الإيرانية العديد من المواضيع الخلافية التي تزيد من حساسيتها الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التي ترتبها هيمنة دولة إسلامية مثل إيران عليها. أبرز هذه الموضوعات، أولاً: الموقف الإيراني من الإرهاب حيث تتهمها الولايات المتحدة بدعمها للحركات الإسلامية المتطرفة. وثاني هذه الموضوعات رفض النهج الراديكالي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وثالثها قضية التسلُّح الإيراني على نحو تراه الولايات المتحدة بمثابة

---

(1) الإسلام والعالم، دار الشروق, القاهرة 1999، ص 144.

Gareth Porter, Bush's Iran/Argentina Terror Frame-Up, The Nation, posted January 18, 2008 (web only).

تهديد للدول الأخرى. أما رابع هـذه الموضـوعات فهـو مـا يتعلـق بقـضية حقـوق الإنـسان، والتـي تكتسب أهمية مضافة في عالم يتخذ له واجهة ديمقراطية.

ولقد عبرت العديد من الوثائق الصادرة في عهد جـورج بـوش عـن الاستراتيـچـية الأمريكيـة للتعامل مع التهديد الإيراني المحتمل لمنطقة الخليج، فقـد صـدرت عـن وزارة الـدفاع الأمـريكي عـام 1992 وثيقتان مُهمَّتان، تحدثت الأولى منهما عن حق الولايات المتحدة في منـع أي تهديـد لمـصالحها في الخليج العربي. وتضمنت الثانية تصورًا لمحاولة قوة معادية للسيطرة عـلى منـابع الـنفط ومـوانئ الخليج عام 1999.

ومع كل ما ساد العلاقة بين البلدين من توتر إلا أن العلاقات الأمريكية الإيرانية شهدت تطـورًا إيجابيًا وإن كان بطيئًا، حتى إن الشركات الأمريكية زادت من تجارتها مـع إيـران خـلال عـام 1991، وما تبعه من حياد إيراني خلال الحرب الخليجية الثانية. وإعادة النظر مـن قِبـل النظـام الإيـراني بمـا يخص مبدأ تصدير الثورة والذي كان له الأثر السلبي على العلاقات الإيرانية الخليجية بـشكل خـاص وعلى المنطقة بشكل عام، حيث توقف السعي الإيراني عن الدعوة لإسقاط الـنظم المواليـة للولايـات المتحدة في المنطقة .

إلا أن العلاقات عادت للتوتر مع تولّي إدارة كلينتون الـسلطة في الولايـات المتحـدة، فبعـد أقـل مـن شهرين من تسلُّم بيل كلينتون مقاليدَ السلطة، صرح تومـاس مكـنمار منـسق مكافحـة الإرهـاب في وزارة الخارجية الأمريكية بأن إيران هي أخطر الدول الداعمة للإرهاب، وانعكس ذلك في التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية حول الإرهاب في العالم، حيـث ورد أن "إيـران كانـت الدولـة الراعيـة للإرهـاب الأكـثر خطورة خلال عام". كذلك أدان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي إيران ووصفها بأنها "دولة خارجة عن القانون الدولي"، وذلك نسبة لعلاقتها بحركات الإسلام السياسي المتطرفة وتصميمها على حيـازة أسـلحة الدمار الشامل.... وبدأت الولايات المتحدة بتضييق الخناق عـلى إيـران، حيـث عملـت عـلى اتبـاع سياسـة الاحتواء المزدوج للقوى المحيطة بالمنطقة وهي إيران والعراق. التـي أطلقهـا مهنـدس الـسياسة الأمريكيـة حينهـا "مــارتن إنــديك" الــذي كــان يــشغل منــصب المــساعد الخــاص للــرئيس الأمــريكي لــشئون

الـشرق الأدنى وجنـوب آسـيا في مـايو 1993، وذلـك في محـاضرة لـه عـن عـزم كلينتـون اعـتماد استراتيـچـية الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق.

وزاد من شُقَّة الخلاف بين الطرفين البرنامج النووي الإيراني، الذي أثار قلـق إسرائيـل والولايـات المتحدة، إلى جانب الموقف الإيراني الرافض لمفاوضات التـسوية الـسلمية للـصراع العـربي الإسرائـيلي، وكذلك الاتهام الأمريكي الدائم لإيران بأنها ترعى الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى تسلُّم إيـران في وقـت سابق لصواريخ أرض - أرض مـن طـراز "رودنـج" مـن كوريـا الـشمالية.... لـذلك فرضـت الولايـات المتحدة الأمريكية في يونيو من عام 1995 حصارًا اقتصاديًّا شاملاً ضـد إيـران، وفي عـام 1996 أصـدر الكونجرس الأمريكي "قانون داماتو" الـذي أشرنـا لـه في المقدمـة، وذلـك بفـرض حظـر عـلى جميـع الاستثمارات المباشرة من أي دولة في إيران، وجعل الدول التي تقوم باستثمارات تزيد على 40 مليون دولار في العام في إيران عرضة للعقوبات الأمريكية.

وقد ترك انتخاب خاتمي لرئاسة الجمهورية الإسـلامية بمـوازاة الفـترة الثانيـة للـرئيس كلينتـون أثرًا إيجابيًا في أذهان الأمريكيين، حيث قـام خـاتمي باختيـار الـشعب الأمـريكي لفـتح الحـوار معـه لا مع زعمائه، وهي محاولـة واضـحة لإيـصال رسـالة غـير مبـاشرة لـدوائر صـنع القـرار في الولايـات المتحـدة، محتواهـا أن المـشكلة تكمـن في عقليـة الحـرب البـاردة التـي مـا زالـت تـسيطر عـلى تفكير الساسة الأمريكيين، والمسئولة وحدها عـن عـدم قيـام علاقـات طبيعيـة بـين واشـنطن وعـدد مـن دول العـالم الثالـث وفي طليعتهـا إيـران، حيـث أكـد خـاتمي في حـواره مـع الـشعب الأمـريكي "على احترامه للأمة الأمريكية العظيمة، ومعارضـته لحـرق عَلَمهـا الـذي يمثـل الرمـز الـوطني لتلـك الأمـة، واسـتعداده بالمقابـل للـدخول في حـوارات عميقـة مـع هـذه الأمـة"، وأضـاف قـائلاً: "إذا كان القرار الأمريكي يؤخذ في واشنطن، وليس في تـل أبيـب؛ فـإن المـصالح القوميـة للأمـة الأمريكيـة لا تـبرر إطلاقًـا اسـتمرار القطيعـة بـين الأمتـين الأمريكيـة والإيرانيـة ناهيـك عـن انعـدام الحـوار بيـنهما"، وقـال: "إذا مـا أرادت أن تفـتح الولايـات المتحـدة ثغـرة حقيقيـة في جـدار انعـدام الثقـة المـزمن بـين الجـانبين، فيجـب أن تـتخلى قبـل كـل شيء عـن سياسـة اعتبـار الـدول

الأخرى أدوات في سياستها لـلـهيمنة على الآخرين، وأن تحترم إرادات الدول الأخـرى. وفي غـير ذلـك فإن أي حوار لن يكون مجديًا، ولن يفضي إلى نتائج إيجابية".

وهكذا، فإن خاتمي كـان المـسئول الإيـراني الأول الـذي أعلـن صراحـة موقـف طهـران القـاضي باحترام اختيار الشعب الأمريكي لإدارته، كما إنها المرة الأولى التي يضع فيها مسئول إيراني كبير قضية الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حضاري، يصعب عـلى الأمـريكيين تجـاوزه بـسهولة... وبناء على التوجهات الرسمية الإيرانية، دعا الكونجرس الأمريكي في يونيو 1999 الـرئيس كلينتـون إلى الموافقة في أسرع وقت على السماح ببيع مواد غذائية وأدوية لإيران، كما قامـت الـشركات النفطيـة الأمريكية بالضغط عـلى الإدارة الأمريكيـة لإنهـاء العقوبـات عـلى إيـران والتـي تحظـر الاسـتثمارات الأمريكية في قطاعَي النفط والغاز في إيران. كل هذه العوامل دفعـت الإدارة الأمريكيـة عـلى تهيئـة الأجواء وتهدئتها مع إيران، وصدرت إشارات عديدة من واشنطن تجاه طهران توحي بالرغبة في بـدء حوار فعال تمهيدًا لتطبيع العلاقات، ومن هذه الإشارات، وضع الإدارة الأمريكية منظمـة "مجاهـدي خَلْق" الإيرانية، المعارضة في قائمة المنظمات الإرهابية في العالم. وتخفيـف الحظـر التجـاري والاقتـصادي المفروض على إيران في سبتمبر عام 1999؛ وذلـك بالـسماح لـبعض الـشركات الأمريكيـة بتـصدير بعـض السلع إلى إيران، واعتذار كلينتون للشعب الإيراني في أواخر أبريل 1999عما تعرضت له إيران مـن ظلـم السياسات الأمريكية والغربية على مدى نصف قرن، إذ رأى كثير من المراقبين في اعتذار الرئيس الأمريكي مفاجأة على صعيد الداخل الإيراني؛ فقد أثارت ضجة لا حدود لهـا مـا بـين التيـار الإصـلاحي والمحـافظ. وعلى الصعيد الإقليمي إذ يُعد هذا الاعتذار تحولاً في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وإسقاطًا لسياسة الاحتـواء المـزدوج تجـاه العـراق وإيـران التـي دشـنها مـارتن إنـديك. ودلالـة عـلى تهدئـة الأجـواء في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وجاءت المبـادرة الأمريكيـة التـي أعلنـت عنهـا وزيـرة الخارجيـة مـادلين أولبرايت أمام الاجتماع السنوي للمجلـس الأمـريكي الإيـراني في واشـنطن، حيـث أعلنـت عـن عـدد مـن

الخطوات والإجراءات الإيجابية نحو إيران لتطبيع العلاقات بين البلدين، وبدء فصل جديد في هذه العلاقات بعد عقدين من انقطاعها.

وأضافت أولبرايت أنه في نطاق هذه الإجراءات قررت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا استكشاف الطرق اللازمة لرفع القيود المفروضة على الاتصال بين الطلاب والعلماء الأمريكيين ونظرائهم الإيرانية، وكذلك الاتصالات بين المتخصصين والفنانين والرياضيين والمنظمات غير الحكومية في البلدين. الخطوة الثالثة، وهي الأهم؛ حيث أفادت بأن الولايات المتحدة مستعدة وجاهزة لمضاعفة الجهود الهادفة للتوصل إلى تسوية دولية للقضايا القانونية موضع الخلاف بين البلدين. وذكرت أولبرايت أنه تم حل الكثير من الخلافات بعد عودة الرهائن، وبقي بعضها دون حل وأن الولايات المتحدة مستعدة لمضاعفة الجهود كلها.

كما دعت أولبرايت في خطابها أيضًا إيران إلى كتابة هذا الفصل الجديد، وسردت في خطابها دور إيران في إثراء الحضارة الإنسانية ومكانتها وأهميتها الجغرافية والاستراتيـچـية، ودورها المستقبلي للحفاظ على المشاركة في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، وأشارت أولبرايت إلى أن الحضارة الإيرانية من أقدم الحضارات، كما أشارت إلى دور الولايات المتحدة في إسقاط نظام مصدق في مطلع الخمسينيات لكنها لم تعتذر عن ذلك، إلا أن أولبرايت اعترفت بأن الولايات المتحدة اتبعت سياسة قصيرة النظر بدعمها للعراق في حربه ضد إيران في الثمانينيات وأكد ذلك التجربة مع صدام حسين بعد غزو الكويت، كما اعترفت بأن الولايات المتحدة تتحمل قسطًا من المسئولية عن الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات وتدهورها بين البلدين، وهذا ما أكده الرئيس كلينتون حين اعتذر لإيران في أبريل 1999.

رغم هذه المؤشرات الدالة على رغبة الدولتين في فتح صفحة جديدة من العلاقات، إلا أن هناك عقبات حالت دون ذلك بل قد زادتها في بعض الحالات سوءًا. فرغم كل الإشارات الدالة على الحوار إلا أن كلاً من الدولتين يرغب في أن يرى تغييرًا

في سياسة الآخر تجاهه، في الوقت الذي بدا كل منهما مقيدًا بأوضاع وتوازنات داخلية، وظل اشـتراط اتخاذ خطوات أو سياسات فعلية مستمرًا. وعندما عرضت الإدارة الأمريكية في منتصف يونيـو 1998 ما أسمته مصالحة حقيقية, تضمنت تكرار مطالبها السابقة بالابتعاد عن دعم الإرهـاب وعـدم نـشر أسلحة خطيرة ووقف المعارضة لعملية السلام .. وفي المقابل ظلـت واشـنطن تُبْـدي قلقًـا مـن حِـدَّة الخطاب الإيراني في المناسبات الخاصة بالـصراع العـربي الإسرائـيلي، مثـل يـوم القـدس العـالمي الـذي حدده الإمام الخميني يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، والذي صـادف يـوم 1998/1/22، فكـان خطاب رفسنجاني وناطق نوري ملتهبين حماسًا ضد إسرائيل .

وتطالب إيران بدورها بأن تُتْبع أمريكا أقوالها بأفعال، فقد جـاءت المبـادرة الأمريكيـة للحـوار خالية من أية خطوات فعليـة تـساهم في تحـسين الحالـة المعيـشية والاقتـصادية الـسيئة للإيـرانيين، وتقنعهم بفوائد التطبيع ومكاسبه لهم، كإلغاء قانون داماتو عن إيران أو رفع الحظـر عـن أرصـدتها المالية أو إلغاء الولايات المتحدة معارضتها بنـاء خطـوط أنابيـب مـن حقـول الـنفط والغـاز في بحـر قزوين عبر الأراضي الإيرانية، وهي المعارضة التـي تحـرم طهـران مـن إمكانيـة الحـصول عـلى رسـوم العبور التي تمكِّنها من دفع عملية التنمية بها.

وهذا هو موقف الاتجاه الإصلاحي المعتدل في طهران، بيـنما ظـل الجنـاح المحـافظ يـرفض أي تحسن في العلاقات مع واشنطن ما لم تعلن قبولهـا بـالثورة الإسـلامية وتـتخلى عـن عـدائها للإسـلام وتعتذر عن الإساءة إلى إيران منذ الانقلاب على حكومة مصدق. فقد أعلن خامنئي مرشـد الثـورة في لقائه مع رؤساء البعثات الإيرانية العاملين في الخارج في 1999/8/18 بأنه "لا تراجـع ولا مرونـة بـأي شكل من الأشكال في سياسة إيران تجاه أمريكا"، كما اتهمها بأنها تتميز بالغطرسة والـسعي جاهـدة من أجل استمرار التخلف الإيراني وتعطيل أي محاولات للتقدم الاقتصادي.

ومثلما يُعد الوضع الداخلي في إيران وما ينطوي عليه من انقسام عقبة أمام تحسن سريع في العلاقات، نجد ما يشبه ذلك في الولايات المتحدة. فلقد طلب نحو ثلث أعضاء مجلس النواب الأمريكي من وزيرة الخارجية أولبرايت دراسة إمكانية التعاون مع المعارضة الإيرانية في المنفى وعلى رأسهم "جماعة مجاهدي خَلْق" والتي تضعها الولايات المتحدة ضمن 30 جماعة إرهابية دولية.

مع تولِّي إدارة الرئيس دبليو بوش مقاليد الحكم في واشنطن، ساد نوع من التفاؤل الحذر الدوائر السياسية الإيرانية إزاء توجهات الإدارة الجديدة، فقد أبدت كل من طهران وواشنطن رغبتها في إقامة علاقات جديدة وبنَّاءة في المستقبل القريب، وإن طالبت كل منهما الأخرى بضرورة القيام بالخطوة الأولى لبدء حوار مشترك بينهما حول القضايا الخلافية. فقد أعلنت إيران على لسان وكيل وزارة الخارجية الإيرانية السيد علي آهني "بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستنظر لإيران نظرة أكثر واقعية"، وأضاف "أن هذا الاحتمال أصبح الآن أقوى مما مضى داخل المحافل الأمريكية، وذلك نظرًا لفشل سياسة الاحتواء التي نتج عنها ازدياد الضغط من قبل الشركات الأمريكية، وخاصة شركات البترول، على الإدارة الأمريكية لإلغاء الحظر المتعنت"، واستطرد قائلاً: "من الملاحظات الناتجة عن تغيير الحكومة الأمريكية، يتضح أن الفرص مواتية للإدارة الأمريكية الجديدة، خاصة وأن لديها رؤى مختلفة عن سابقتها، لإعادة النظر في سياستها تجاه إيران من منطلق واقعي لاستعادة الثقة المفقودة بين الجانبين".

كما طالب وزير الخارجية الإيرانية السابق كمال خرازي الرئيس بوش "بضرورة التخلِّي عن السياسة التي انتهجها سلفه بيل كلينتون تجاه بلاده وذلك بهدف اجتياز مرحلة حاسمة في تاريخ البلدين، إضافة إلى اتباع سياسة واقعية لمصلحة بلاده بدلاً من السياسة المتشددة، التي اتبعتها الإدارة السابقة". وعلى الجانب الأمريكي أعلنت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولين پاول في بداية أيامها الأولى "عن

استعدادها لإدخال تعديلات سياسية ملموسة على سياستها تجاه إيران، بهدف تشجيع الحوار بين البلدين وتحسين العلاقات التجارية".

أما بالنسبة للفترة التي امتدت ما بين تولِّي إدارة بوش الحكم في أوائل عام 2001 وحتى قُبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بتنامي التيار المؤيد للتقارب مع إيران داخل الولايات المتحدة، سواء في المجتمع الأمريكي أو في دوائر صنع القرار السياسي.

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، أظهرت بعض الأصوات الإيرانية قلقًا بالغًا من التصريحات الأمريكية التي وردت على لسان الرئيس بوش وعدد من أركان إدارته " والتي اعتبرت أن العالم قد غدا الآن منقسمًا بين معسكرين : مع التحالف ضد الإرهاب، أو مع الإرهاب، وبعبارة أخرى "من ليس مع أمريكا والتحالف فإنه مع الإرهاب". ومن هنا عمدت إيران إلى التعبير الواضح على أكثر من مستوى عن إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة، ورفضها للإرهاب بكل صوره وأشكاله، وذلك في كلمة لمرشد الثورة خامنئي أمام أهالي أصفهان في 2001/10/30 قال فيها: "إننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله".

وقد أشاد وزير الخارجية الأمريكي كولن پاول بموقف إيران من الحرب في أفغانستان، وقال: "إنها كانت نافعة بصفة عامة في الحرب في أفغانستان". وأضاف ريتشارد هاس، مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية "أن دور إيران من الناحية الدبلوماسية كان بنَّاء في مؤتمر بون الذي أسفر عن الاتفاق على إقامة حكومة انتقالية في أفغانستان". كما كانت المصافحة الأولى من نوعها منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بين وزيرَي الخارجية الأمريكي كولن پاول والإيراني كمال خرازي خلال اجتماع للجنة.

في نيويورك للبحث في مستقبل أفغانستان

لكن هذا التقارب سرعان ما تلاشى، وذلك في ضوء كثرة الخلافات الأمريكية الإيرانية, سواء ما هو متعلق باستمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي الشامل أو الخلافات الإقليمية نتيجة تواجد القوات الأمريكية في الخليج وتواجدها الحالي في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى، إضافة إلى عداء إيران لإسرائيل ودعمها حركات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في مقابل الانحياز الأمريكي لإسرائيل من جهة أخرى. ومما عمق من هذه الخلافات، هو تصنيف بوش في 2002/1/29 كُلاً من إيران والعراق وكوريا الشمالية "دولاً إرهابية تهدد السلام العالمي" وأنها "تسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وتشكل خطرًا تزداد حِدَّته"، ووصف الدول الثلاث بأنها "محور الشر". إلا أنه وفي الأول من فبراير قال: "إن تصريحاته المتشددة ضد كوريا الشمالية وإيران لا تعني الإشارة إلى التخلي عن الحوار السلمي مع البلدين، لكن كل الخيارات على المائدة في شأن كيفية جعل أمريكا وحلفاءنا أكثر أمنًا". وفي 2002/2/5، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "أن وصف دول بأنها تشكل" محور الشر "لا يعني أن الولايات المتحدة تنوي اجتياحها". وأوضح أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ "أننا على استعداد لبدء حوار ونريد العمل مع أصدقائنا وحلفائنا في العالم للتعاطي مع هذا النوع من الأنظمة"، وفرق پاول بين إيران وكوريا الشمالية اللتين تريد واشنطن مواصلة السعي إلى الحوار معهما والعراق الذي تؤيد واشنطن مواصلة سياسة العقوبات حياله مع الأمم المتحدة. كما تعرضت إيران لضغوط من قِبل الولايات المتحدة وذلك في قمع أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي حيث سلمت الإدارة الأمريكية، عبر الوسطاء لائحة بأسماء عدد من الشخصيات الإسلامية المعروفة بمقاومتها للاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين، لكن إيران رفضت عبر أعلى سلطات القرار فيها تقديم أي مساعدة، كما استمرت هذه الضغوط من خلال إدراج حزب اللـه اللبناني على لائحة الإرهاب الثالثة التي أصدرتها الإدارة الأمريكية؛ نظرًا للصلة الوثيقة المعروفة بين هذا الحزب وبين إيران.

وقد لخص الرئيس الإيراني، محمد خاتمي أبعاد السياسة الأمريكية ضد بلاده في مقابلة مع صحيفة "تانيا" اليونانية خلال زيارته إلى اليونان "بأن أمريكا تحاول بعد 11 سبتمبر استغلال الوضع لفرض آرائها وإزالة جميع الحواجز بغية التحول إلى القوة الحصرية في العالم"، وأضاف: "إن استمرَّ الوضع على هذا الحال، فسوف يزج الأمريكيون أوروبا في محور الشر وكذلك الصين وروسيا، وسيتوجه العالم نحو حرب فظيعة " ورأى خاتمي أن القوات الأمريكية موجودة في آسيا الوسطى ليس لمواجهة الإرهاب بل لإقامة قواعد ", مؤكدًا أن الوجود العسكري الأمريكي قد يحمل على قدوم قوات عسكرية أخرى من الصين وروسيا.

على الجانب الأمريكي، ازدادت في أوساط الإدارة الأمريكية دعوات التغيير للنظام الإسلامي في إيران، وذلك في أعقاب الاحتجاجات الطلابية في عام 2002 في العاصمة الإيرانية. ولقد رحب الرئيس الأمريكي بوش بهذه الاحتجاجات ووصفها "بأنها حركة شعبية تطالب بتحرير إيران"، كما زعم المسئولون في الإدارة الأمريكية ومن يدعمهم من المحافظين الجدد بأن الإيرانيين استجابوا لدعوتهم للإطاحة بنظام الحكم هناك ... كما ينتشر زعماء المنفى الإيرانيون في محطات "السي إن إن" و "الفوكس نيوز" ليعلنوا بأن انهيار النظام الديني في إيران لن يستغرق أكثر من بضعة أشهر .

وعلى الجانب الإيراني، صعَّد الإيرانيون حملاتهم على الولايات المتحدة حيث اندلعت مظاهرات جماهيرية ضخمة نددت بأمريكا وإسرائيل . وانتقد كل من المرشد آية الله خامنئي والرئيس محمد خاتمي تصريحات الرئيس بوش . وقال خامنئي للمصلين الذين هتفوا "الموتَ لأمريكا"، "إن الرئيس خاتمي قد صفع بوش في فمه برده عليه"، وانتقد الأمين العام للمجلس القومي الإيراني الأعلى حسن روحاني تصريحات الرئيس بوش ووصفها بأنها "وقحة ومُهِينة، كما أنها خبيثة وسخيفة وساذَجة للغاية".

ولقد انتقد الإيرانيون تمديد قانون العقوبات الاقتصادية والتجارية ضد إيران وليبيا، خمس سنوات مع أن وزير الخارجية پاول كان يحاول تخفيف هذه المدة لسنتين

ولكنه لم ينجح . وقال مدير العلاقات الأمريكية في الخارجية الإيرانية: "إن الإجراءات الأمريكية تكذِّب الادعاءات الأمريكية بأنها تريد مساعدة الشعب الإيراني".

وخلال زيارته لأفغانستان، استخدم الرئيس الإيراني في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الأفغاني حميد قرضاي تصعيد اللهجة تجاه واشنطن؛ حيث اتهم القادة الأمريكيين "باستغلال حوادث 11 سبتمبر المؤلمة ليخلقوا جوًا عدوانيًا في العالم، وأن العدوان على جزء من العالم، لن يجلب بالتأكيد الأمن لجزء آخر في العالم، ويجب ألا يظن دعاة الحرب بأن الحرب لن تشمل سوى أهداف العدوان. إن الحرب والعنف والطغيان اليوم ستؤدي إلى العنف، وإن وجهة النظر القائلة بأنه يمكن إجبار الأمم أو الشعوب على الرضوخ هي التي سمحت لظاهرة الإرهاب بالازدياد وجلب الأضرار الجسيمة على العالم"، وأضاف: "نحن في حاجة للسلم والتفاهم المتبادل. وعلاقاتنا مع أمريكا لها جذور عميقة وأساس المشاكل هي السياسات الأمريكية الخاطئة ضد إيران".

مع تفجُّر الأزمة الأمريكية العراقية في العام 2003 وتصاعدها بسبب الإصرار الأمريكي على فرض الحل العسكري لهذه الأزمة، وجدت إيران نفسها في مواجهة الخطر الرئيس المباشر. وقد اختارت طهران موقفًا استراتيجيًا أساسيًا من هذه الأزمة تمحور حول السعي الدؤوب لمنع تطور الأزمة إلى حالة الحرب العسكرية، وذلك بسبب إدراك الإيرانيين أن حدوث هذه الحرب سيضع إيران أمام استحقاقات خطيرة، لعل أبرزها خطر فرض هذا الحل العسكري على إيران نفسها، باعتبارها إحدى الدول الثلاث في محور الشر الذي حدده جورج بوش . فضلاً عن خطر احتمال مجيء حكومة عسكرية عراقية عميلة لواشنطن، أو وضع العراق تحت الاحتلال العسكري المباشر.

وبعد سقوط صدام فضلت إيران إيجاد حوار مع الولايات المتحدة تجنبًا للتعرض للتهديد من قِبل الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه بوضوح الرئيس الإيراني خاتمي في جلسة غير علنية لمجلس الشورى الإسلامي بالقول: "إن أمريكا أصبحت اليوم جارتنا في الغرب كما في الشرق - ويقصد أفغانستان -وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكي

في المنطقة رغم مرارة ذلك، داعيًا النواب الإصلاحيين لفتح حوار فوري مع الولايات المتحدة ".

لكن رغم ما بذلته إيران من تجنب التهديد الأمريكي بشن هجوم عليها، إلا أن ما كان الخوف منه قد تم. ففي ظل مسعى الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة وذلك من خلال حربها على الإرهاب، وجهت الولايات المتحدة اتهاماتها لحكومة طهران بتطوير قدراتها النووية وبتدعيم الإرهاب العالمي وبمحاولة التأثير على الأوضاع في العراق . حيث أوضحت تطورات الأحداث على الساحة العالمية في فترة ما بعد سقوط صدام أن الدول المارقة طبقًا للتصنيف الأمريكي أصبحت تقتصر فقط على كوريا الشمالية وإيران، بعد أن قامت الولايات المتحدة بإسقاط كل من نظام طالبان ونظام صدام .

لهذا باتت إيران فجأة في طليعة الدول التي تنتظر دورها في العدوان الأمريكي بعد العراق، إن لم تنصَعْ لوقف برنامجها النووي المدني حسب تأكيد إيران، والعسكري على حد الزعم الأمريكي. خاصة بعد إعلان الرئيس خاتمي عن تشغيل مناجم لاستخراج اليورانيوم وسط إيران بكميات ضخمة.

وقد نجح الأوروبيون في البداية بإقناع إيران التي هي عضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بالتوقيع في 2003/12/18 على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، الذي يسمح للوكالة بالتفتيش المفاجئ على جميع المواقع النووية. ثم بدأ الأوروبيون والولايات المتحدة بالضغط على إيران للتخلِّي عن تخصيب اليورانيوم، ووافقت طهران على ذلك، لكن لفترة محدودة وحجتها هي أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا تحظر تخصيب اليورانيوم، خاصة وأن إيران أعلنت أكثر من مرة بأنها لا تسعى إلى امتلاك السلاح النووي.

مع صعود أحمدي نجاد المحافظ المتشدد لرئاسة الجمهورية في منتصف العام 2005، زادت العلاقات الإيرانية الأمريكية تدهورًا، حيث اتهمت الولايات المتحدة نجاد بأنه أحد الطلاب الذين شاركوا في احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية إبان

انتصار الثورة الإيرانية وهو ما نفته إيران. كما أن الولايات المتحدة لم تكف عن توجيه الاتهامات لإيران برعايتها للإرهاب ومحاولتها المتكررة للتدخل في الشأن العراقي، هذا بالإضافة إلى تهديدها لإيران بأنها سوف تواجه عقوبات لا محالة عبر مجلس الأمن إذا لم تتوقف نهائيًا عن تخصيب اليورانيوم. لكن إيران لم تعبأ بهذه التهديدات، فمنذ فوز أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية تراجعت إيران بشكل تدريجي عن التعليق المؤقت للعمل على دورة الوقود النووي الذي تم التوصل إليه في اتفاق عام 2003 وكذلك في عام 2004، في عهد الرئيس خاتمي. هذا بالإضافة لنجاح العلماء الإيرانيين في تخصيب اليورانيوم؛ مما صاعد من المشكلة النووية مع الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. وكان قد تبنى مجلس الأمن الدولي في 31 يوليو/تموز قرارًا يُمْهِل إيران حتى 31 أغسطس/آب لتعليق تخصيب اليورانيوم وإلا تعرضت لعقوبات دولية، ولم تَنصَعْ إيران حتى هذه اللحظة لقرار مجلس الأمن بوقف تخصيب اليورانيوم. وتجري في هذه الأيام مفاوضات أوروبية إيرانية لإقناع طهران بوقف تخصيب اليورانيوم، لكن في ظل الإصرار الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم وتصميم الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة على إيقاف هذا التخصيب من المرجح أن تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية مزيدًا من التدهور، إلا إذا تراجعت إيران في اللحظات الأخيرة عن قرارها بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم [1].

وفيما يلي تسلسل زمني للعلاقات الإيرانية الأمريكية منذ صعود الثورة الإسلامية في إيران وحتى الآن [2].

- 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1979، احتجاز الطلبة الإسلاميين المتظاهرين لقرابة 60 شخصًا في السفارة الأمريكية في طهران، مطالبين بتسليم الشاه محمد رضا پهلوي، الذي كان يتلقى العلاج بالولايات المتحدة آنذاك إلى إيران.

(1) http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/10/05/58286.htm

(2) وكالة الأنباء الفرنسية **2006/5/8**.

- 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1979، جمدت واشنطن أموال إيران في المصارف الأمريكية.

- 7 أبريل/نيسان 1980، قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بمبادرة من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

- 20 يناير/كانون الثاني 1981، تم الإفراج عن آخر رهينة في السفارة الأمريكية، وهو اليوم الذي صادف تولِّي الرئيس رونالد ريغان لمهامه.

- 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1986، اندلعت فضيحة إيران - غيت، بشأن قضية بيع أسلحة أمريكية لطهران، مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان.

- 3 يوليو/تموز 1988، أطلقت الفرقاطة الأمريكية فينسين النار على طائرة مدنية من طراز "إيرباص" عن طريق الخطأ في مياه الخليج، أسفرت عن مقتل 290 شخصًا.

- 3 يونيو/حزيران 1989، وفاة الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية، والعدو اللدود "للشيطان الأكبر" الولايات المتحدة.

- 27 يناير/كانون الثاني 1993، زيارة أول وفد رسمي إيراني للولايات المتحدة.

- 26 فبراير/شباط 1993، واشنطن تتهم طهران بالوقوف وراء هجوم ارتكبه "متطرفون إسلاميون" على مركز التجارة العالمي في نيويورك، خلَّف ستة قتلى وألف جريح.

- مارس/آذار 1995، واشنطن تلغي اتفاقًا نفطيًا بقيمة مليار دولار بين إيران وشركة أمريكية.

- 30 أبريل/نيسان 1995، واشنطن تعلن حظرًا تجاريًا وماليًا كاملاً على إيران.

- 10 مايو/أيار 1995، روسيا تعدل - تحت الضغط الأمريكي - عن تسليم إيران جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.

- يونيو/حزيران 1996، صادَق الكونغرس الأمريكي على فرض عقوبات على الشركات المستثمرة في النفط أو الغاز في إيران.

- مايو/أيار 1997, حدث انفراج بسيط في العلاقات بين البلدين بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي.

- 17مارس/آذار 2000، خففت واشنطن العقوبات الاقتصادية على إيران.

- 15 سبتمبر/أيلول 2000، لقاء غير مسبوق بين وزيرَي خارجية البلدين كمال خرازي ومادلين أولبرايت في نيويورك على هامش اجتماع الأمم المتحدة حول أفغانستان.

- 22 يونيو/حزيران 2001، اتهم القضاء الأمريكي مسؤولين إيرانيين بالتورط في اعتداء الخُبَر بالمملكة السعودية، الذي قُتل فيه 19 جنديًّا أمريكيًّا في يونيو/حزيران 1996.

- 17 أكتوبر/تشرين الأول 2001، أدانت إيران هجمات 11 سبتمبر/أيلول بعد ثلاثة أسابيع من وقوعها، وأدانت التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان بمشاركة تحالف الشمال حليف طهران.

- 29 يناير/كانون الثاني 2002، الرئيس چورچ بوش يصنِّف إيران في "محور الشر" لدعمها للإرهاب.

- 17 مارس/آذار 2002، وافقت طهران على إجراء "مناقشات" بين البرلمانيين اقترحتها واشنطن.

- 27 مايو/أيار 2003، حثت واشنطن إيران على التحرك ضد القاعدة. وفي يوليو/تموز، اعترفت طهران لأول مرة بأنها تعتقل عناصر "شبكة إرهابية" كبيرة وتعتزم تسليمهم.

- 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، أغلقت محكمة العدل الدولية ملف شكاوى رفعتها إيران لتدمير البحرية الأمريكية لمنشآتها النفطية عامَيْ 1987 و1988.

- 23 مايو/أيار 2004, أبلغت طهران رسميًا الولايات المتحدة "تحذيرًا" بشأن خطورة الوضع في العراق، لأول مرة منذ الغزو الأمريكي لهذا البلد في مارس/آذار 2003.

- 17 يناير/كانون الثاني 2005، تحدث الرئيس چورچ بوش عن تدخل عسكري أمريكي محتمل ضد طهران لمنعها من امتلاك السلاح النووي.

- 8 أغسطس/آب 2005، استأنفت طهران نشاطاتها لتحويل اليورانيوم الذي يسبق تخصيبه أزمة مع الدول الغربية.

- 16 أغسطس/آب 2005، وصف بوش مجددًا إيران بأنها تشكل "خطرًا حقيقيًا" وجدد تصنيفها في "محور الشر".

- 3 مايو/أيار 2006، باريس تقترح وبدعم من واشنطن ولندن مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي يشير إلى البند السابع من قانون الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة.

- 8 مايو/أيار 2006، كتب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رسالة إلى الرئيس الأمريكي چورچ بوش مقترحًا "وسائل جديدة للخروج من الوضع الهش السائد في العالم حاليًا"، وذلك في خِضَمّ أزمة الملف النووي الإيراني.

# تاريخ العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

يعود أول نشاط صهيوني منظم في إيران إلى عام 1920, إذ تأسس في هذا العام أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية في طهران, وانتشرت مراكزها المنظمة فيما بعد في عدد من المدن الإيرانية الأخرى, مستترة تحت أشكال عدة لممارسة نشاطها بين صفوف اليهود الإيرانيين, من أجل تشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين, وكان من بين هذه الأشكال إنشاء عدد من المدارس تحت اسم "كورسن", أسهمت في خدمة أهداف الحركة الصهيونية، وتحقيق طموحاتها التوسعية.

وبسبب حاجة اليهود الإيرانيين إلى من يتابع شؤونهم في فلسطين, تم افتتاح أول قنصلية إيرانية في القدس عام 1934, لمتابعة أوضاعهم, لاسيما بعد تركُّزهم في مدينتَيْ عكا وحيفا خاصة, إثر تأثرهم بالدعاية الصهيونية, التي شجعتهم على الهجرة, ودفعتهم إليها.

وقد استغلت الحركة الصهيونية فترة قيام الحرب العالمية الثانية لتقوم بتهريب عدد كبير من اليهود العراقيين إلى إيران, ومعهم عدد من اليهود الإيرانيين إلى فلسطين لتزويد الحركة الصهيونية بطاقات بشرية, كانت أحوج ما تكون إليها. وبالمقابل عيَّنت إيران قنصلاً عامًّا لها في فلسطين؛ لمتابعة شؤون المهاجرين اليهود الذين غادروا إيران إلى فلسطين.

كما شهدت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية محاولات قام بها رضا شاه لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في بلاده, فبسبب تعاطفه مع ألمانيا النازية وتوثيق علاقته بها, تأثرت علاقته باليهود وبالحركة الصهيونية, حيث اتخذ رضا شاه قرارًا بإبعاد اليهود عن بعض المقاطعات الإيرانية بسبب اعتقاده أن هؤلاء اليهود هم السبب الرئيس لسقوط العملة النقدية الإيرانية، خاصة مع قيام اليهود بتهريب الذهب من إيران إلى أوروبا.

وقد اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءً آخر ضد اليهود، عندما أوعزت لشركة النفط الأنجلو - إيرانية بعدم توظيف اليهود, وذلك تطبيقًا لأهدافها التي ترمي إلى إبعادهم عن الأعمال الصناعية والتجارية، ورغبة الحكومة الإيرانية في توطين الوظائف.

ويُعد عام 1941 نقطة تحول مهمة في تاريخ الحركة الصهيونية في إيران، حيث تم إنشاء ودعم وتعزيز الجمعية الصهيونية الإيرانية التي تشكلت من اليهود الإيرانيين واليهود العراقيين, الذين كانوا موجودين في عدد من المدن الإيرانية, لاسيما في العاصمة طهران, وتقديم كل التسهيلات اللازمة لهم, لكي يغادروا الأرض الإيرانية بسلام إلى فلسطين. ولم تكن الجمعية الصهيونية هي الجمعية الوحيدة التي تحتضن اليهود في إيران, وإنما كانت هناك الجمعية الخيرية اليهودية، التي أنشأت لها عددًا من المدارس لخدمة أهدافها.

وعلى الرغم من أن إيران وقفت ضد قرار التقسيم الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني 1947, فإنها بالمقابل, اعترفت بالكيان الصهيوني في مارس1950, متذرعة بحجج مختلفة, كان من بينها سوء الحالة الاقتصادية في إيران والرغبة في تسلُّم مساعدات أمريكية, مالية وعسكرية, وعدت حكومة واشنطن بتزويدها بها.

استغلت الحركة الصهيونية في إيران اعتراف الحكومة الإيرانية بكيانها العنصري, فأسست لها مراكز ومؤسسات أخرى تدعم نشاطاتها، مثل جمعية (الأورت)، والتي تحددت مهمتها الرئيسة في نشر التعليم المهني بين صفوف اليهود في العالم.

ونظرًا لردود الفعل الإيرانية العنيفة تجاه الاعتراف الإيراني بالكيان الصهيوني، على المستويات الشعبية، أو الدينية، أو البرلمانية, فقد حاولت حكومة مصدق والتي تسلمت الحكم في التاسع والعشرين من أبريل/نيسان 1951 - أن تقطع علاقات إيران مع الكيان الصهيوني، وذلك بهدف تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدور الوسيط بين إيران وإسرائيل، كخطوة أولى من أجل إقناعها باستثمار النفط الإيراني بدلاً

من بريطانيا, ومن ثَمَّ إنهاء العزلة التي فرضتها بريطانيا والغرب على الحكومة الإيرانية بسبب تأميمها لنفطها. وإذا كانت حكومة مصدق قد سمحت بتأسيس عدد من الشركات المحدودة من قِبل اليهود الصهاينة, فإن التغلغل الإسرائيلي قد ازداد بعد عودة الشاه إلى إيران، وسقوط حكومة مصدق في عام 1953, حيث نشط الرأسمال الاقتصادي الإسرائيلي في غزو الأسواق الإيرانية, لاسيما بعد تشريع قانون استقدام وحماية رءوس الأموال الأجنبية عام 1955, كما توطدت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، وشملت مجالات أوسع, فزاد التبادل التجاري بين الطرفين زيادة ملحوظة.

وفي مطلع الستينيات من القرن العشرين، توثقت العلاقات الاقتصادية بين نظام الشاه وإسرائيل، واستمرت الواردات الإيرانية من إسرائيل حتى وصلت إلى 6.15 مليون دولار, في حين بلغ مجموع الواردات الصهيونية من إيران ما قيمته (674) ألف دولار.

وعقب نكسة يونيو/حزيران 1967، وحتى عام 1971 تعززت العلاقات الاقتصادية بين إيران وإسرائيل، حيث امتنعت إيران عن وقف صادراتها النفطية إلى إسرائيل, بل إنها عوضت النقص الحاصل في الطاقة بسبب استخدام الحرب للحظر النفطي, فأفشلت إيران استخدام سلاح النفط في المعركة الذي استخدمه العرب. وعلى صعيد آخر كانت إسرائيل تحصل على 40 مليون دولار من النفط الإيراني سنويًا سواء عن طريق مروره في فلسطين، أو عن طريق تصريف منتوجاته, كما أن خط (إيلات- أشدود) كان ينقل حوالي (60) مليون طن من النفط الإيراني منذ عام 1968 حتى عام 1971.

وهكذا عملت إيران على دعم الكيان الصهيوني من الناحية الاقتصادية بعد عدوان الخامس من يونيو/حزيران 1967, في الوقت الذي كانت إيران تتلقى المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد آخر تعززت العلاقات العسكرية الاستخباراتية بين إيران وإسرائيل كثيرًا بعد عام 1967، وذلك من خلال خرق إيران للحدود مع العراق (1968-1979)، وللمعاهدات مع العراق حول شط العرب، وذلك طمعًا في الأراضي والمياه العراقية، وفي الخليج العربي، ولإجبار العراق على سحب قواته من الجبهة الإسرائيلية, إلى جانب قيام إسرائيل بتزويد إيران بـ(50 طائرة جديدة فانتوم)، وبمعدات سوفيتية كانت قد استولت عليها عام 1967.

وعلى الصعيد الاستخباراتي عززت الحكومة الإيرانية علاقاتها مع إسرائيل، واتفق الطرفان على أن يزود كل طرف منهما الآخر بالمعلومات الاستخباراتية, كما أحاط الشاه نفسه بعدد من المستشارين الصهاينة، الذين كان يستفيد من خبرتهم في المجال الأمني والاستخباري.

وقد شجعت هذه العلاقات الوثيقة بين إيران وإسرائيل, الحكومة الإيرانية على الاستيلاء على الجُزُر العربية الثلاث من دولة الإمارات العربية المتحدة, مستغلة انشغال الأقطار العربية بمواجهة إسرائيل, بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي. فقد جاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث تحت ذرائع ومبررات واهية بعيدة عن الحقائق التاريخية والقانونية التي تؤكد أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الجُزُر, وتزامن الاحتلال الإيراني للجُزُر العربية الثلاث مع انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي وشرقي السويس, مما يؤكد حقيقة الترابط بين ضمان المصالح الغربية في المنطقة من جهة, وتوكيل إيران بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا قبل انسحابها من جهة ثانية, فأضحت إيران الشاه هي المكلفة بأداء الدور الإقليمي لدولة كبرى تراجعت في ظل متغيرات عديدة، وكلفت إيران بمهمة الدولة الحامية للمصالح الغربية, وضمان تدفق النفط إلى الدول الأوروبية.

إن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث خدم الكيان الصهيوني كثيرًا، لأن قيامها باحتلال واحد من أهم الممرات المائية في منطقة الشرق الأوسط والعالم (مضيق هُرْمُز),

يعني تطويق العرب, وإضعاف فاعلية المقاطعة الاقتصادية التي استخدمتها الأقطار العربية كسلاح ضد الصهاينة منذ قيام إسرائيل عام 1948, فضلاً عن ذلك، فقد ضمن احتلال إيـران للجـزر العربيـة الثلاث والسيطرة على مضيق هرمز بوصفه البوابة المهمـة للخلـيج العـربي للكيـان الـصهيوني تـدفق النفط الإيراني بلا معوقات جدية, مثلما كان يحدث سابقًا قبل احتلال إيران للجزر العربية الثلاث..

ورغم أن الظاهر على السطح هو وجود عـداء صـارخ بـين طهـران وتـل أبيـب، إلا أن الكاتـب الأمريكي تريتا بارسي أستاذ العلاقات الدولية في جامعـة "چـون هـوپـكينز" الأمريكيـة والـذي كـان يرأس المجلس القومي الأمريكي - الإيراني سابقًا كان له رأي آخر، حيـث ألَّـف كتابًـا حـول العلاقـات السرية بين إسرائيل وإيران، كـذَّب فيـه مـا أسـماها "الأسـطورة الزائفـة" عـن التنـافس الإسرائـيلي - الإيراني. وقال في تصريحات له نشرتها "شبكة أخبار العراق" في 31 مايو / أيـار 2004، إن إيـران هـي الدولة الثانية في الشرق الأوسط بعد إسرائيل التي تضم يهودًا، كما يـضم البرلمـان الإيـراني نوابًـا مـن اليهود. وفي الأيام الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية، أصدر الإمام الخميني فتوى تقضي بحمايـة اليهـود كأقلية دينية، كما أن بعـض المـسئولين الإسرائيليـين هـم مـن أصـول فارسـية ومـن أبـرزهم الـرئيس الإسرائيلى السابق موتشيه كاتساف. وأكـد وجـود تعـاون اسـتخباراتي وصـفقات أسـلحة ومحادثـات سرية بين طهران وتل أبيب.

وفي كتابه بعنوان :"التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيـران والولايـات المتحـدة الأمريكية"، أشار بارسي إلى اجتماعات سرية عديدة عُقدت بين إيران وإسرائيـل في عواصـم أوروبيـة، طالب فيها الإيرانيون بالتركيز على المصالح المشتركة للبلدين في المنطقة.

وشرح الآليات وطرق الاتـصال والتواصـل بـين الأطـراف الثلاثـة في سـبيل تحقيـق المصلحة المشتركة التي لا تعكسها الشعارات والخطابـات والتـصريحات الناريـة بيـنهم، قائلاً: "إن إيران وإسرائيل ليستا في صراع إيديولوچـي كما يتخيل الكثيرون بقدر ما هـو

نزاع استراتيجـي قابل للحل، مستشهدًا على ذلك بعدم لجـوء الطـرفين إلى اسـتخدام أو تطبيـق مـا يعلنانه خلال تصريحاتهما النارية، فالخطابات في وادٍ والتصرفات في وادٍ آخر معاكس.

وأضاف أن المسئولين الإيرانيين وجدوا أن الفرصة الوحيدة لكسب الإدارة الأمريكيـة تكمـن في تقديم مساعدة أكبر وأهم لهم في غـزو العـراق عـام 2003 عـبر الاسـتجابة لما تحتاجـه، مقابـل مـا ستطلبه إيران منها على أمل أن يؤدي ذلك إلى عقد صفقة متكاملة تنهي مخاوف الطـرفين وتحـسن العلاقات بينهما.وشمل العرض الإيراني حسب بـارسي والـذي أُرسـل إلى واشـنطن عـبر وثيقـة سريـة، مجموعة من التنازلات السياسية التي ستقوم بها إيران في حال تمت الموافقة على "الـصفقة الكـبرى" والتي تتناول عددًا من المواضيع، منها: برنامجها النـووي وسياسـتها تجـاه إسرائيـل ومحاربـة تنظـيم القاعدة.وتـضمنت الوثيقـة الـسرية والتـي حملهـا الوسـيط السويـسري "تـيم جولـدمان" إلى الإدارة الأمريكية أوائل مايو عام 2003، قيام إيران باستخدام نفوذها في العـراق لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار وتشكيل حكومة غير دينية، كما عرضت إيران شفافية كاملة لتـوفير الاطمئنـان والتأكيـد بأنهـا لا تطـور أسلحة دمار شامل والالتزام بما تطلبه الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة بـشكل كامـل ودون قيـود، كـما وافقت إيران على إيقاف دعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية والضغط عليها لإيقاف عملياتها الفدائيـة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من أهم بنود الوثيقة الـسرية أيـضًا التزام إيران بتحويل حزب الـلـه اللبناني إلى حزب سياسي منخرط بشكل كامل في الإطار اللبناني؛ وكـذلك قبولها بالمبادرة العربية التي طُرحت في قمة بيروت عام 2002 والتي تنص عـلى إقامـة دولتـين والقبـول بعلاقات طبيعية وسلام مـع إسرائيـل مقابـل انـسحابها إلى حـدود 1967. والأهـم هـو اسـتعداد إيـران للاعتراف بإسرائيل، وجاء في الكتاب أيضًا أن إيران حاولت مرات عديدة بعد رفض هذا العـرض التقـرب مـن الولايـات المتحـدة لكـن إسرائيـل كانـت تعطـل هـذه المـساعي دومًـا؛ خوفًـا مـن أن تكـون هـذه

العلاقة على حسابها في المنطقة.وخلاصة ما توصل إليه بارسي في كتابه أن إيران ليست خَصْمًا للولايات المتحدة وإسرائيل كما كان الحال بالنسبة للعراق بقيادة صدام حسين وأفغانستان بقيادة حركة طالبان، فطهران تعمد إلى استخدام التصريحات الاستفزازية ولكنها لا تتصرف بناء عليها بأسلوب متهور من شأنه أن يزعزع نظامها، وعليه فإن تحركات إيران لا تشكل خطرًا حقيقيًا بالنسبة لإسرائيل وأمريكا.

إن كُلاً من إسرائيل وإيران تقدمان نفسيهما على أنهما متفوقتان على العرب، حيث يرى العديد من الإيرانيين جيرانهم العرب أقل منهم شأنًا من الناحية الثقافية والتاريخية، ويعتبرون أن الوجود الفارسي على تخومهم ساعد في تحضُّرهم وتمدُّنهم ولولاه لما كان لهم شأن يذكر. وفي المقابل، يرى الإسرائيليون أنهم متفوقون على العرب بدليل أنهم انتصروا عليهم في حروب كثيرة.

ورغم أن هناك بعض الآراء التي تتفق مع وجهة نظر بارسي؛ إلا أن هناك آخرين يشكّكون في صحتها بالنظر إلى قلق إسرائيل الشديد من البرنامج النووي الإيراني والذي هددت أكثر من مرة بتوجيه ضربة عسكرية له، بل إن المناورات التي بدأتها في 31 مايو / أيار 2009 اعتُبرت بأنها بروفة نهائية على عمل عسكري وشيك ضد إيران[1] .

لا تخفَى على الجميع قضية إيران كونترا التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان اتفاقًا مع إيران لتزويدها بالأسلحة المتطورة التي كانت بحاجة ماسة لها أثناء حربها مع العراق؛ وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران - وعن طريق إسرائيل - ما مجموعه 4000 صاروخ من نوع "تاو" المضاد للدروع مقابل إخلاء سبيل خمسة من

---

(1) د. جاسم إبراهيم الحياتي - خفايا علاقات إيران- إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث - الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق – سوريا, 2007.

الأمريكان المحتجزين في لبنان. وقد عقد چـورچ بوش الأب، عندما كان نائبًا للرئيس ريغان في ذلـك الوقت، هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيراني أبو الحسن بني صـدر في پـاريس، بحـضور مندوب عن المخابرات الإسرائيلي "الموساد" المدعو "آري بن ميناشيا"، الذي كان له دور رئيس في نقل تلك الأسلحة من إسرائيل إلى إيران..

كذلك نشرت صحيفة "چـيروزاليم پـوست" الـصهيونية مقـالاً في 1998/7/17 لكاتبهـا سـتيف رودان، قـال فيـه إن شركـة "إلبيـت" الإسرائيليـة قـد باعـت إلى إيـران بـين الأعـوام 1980 و 1990، وبموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية، معدات بلغت قيمتها أكثر من 50 مليون دولار، وأن شركـة "رابـين تيكس" الإسرائيلية قد باعـت كـذلك لإيـران معـدات للوقايـة مـن الحرائـق وبموافقـة وزارة الـدفاع الإسرائيلية. يتضح مما تقدم أن العلاقة بين إيران وإسرائيل في مجال التسليح كانـت وربمـا مـا زالـت قائمة (1) .

---

(1) د. محمد العبيدي- العلاقة التسليحية بين إيران وإسرائيل 2004/8/5.

http://alnoha.com/visitor/eran.htm

# العلاقات الإيرانية الخليجية

مع وصول الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" إلى سُدَّة الحكم عام 1997، بدأت إيران في اتخاذ مسار أكثر اعتدالاً من مسارها في عهد الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني وما قبله، حيث إن الرئيس خاتمي أبدى رغبته بشكل عملي متصاعد في عودة العلاقات الإيرانية ـ العربية بشكل متطور، وذلك من خلال قيامه بعدة زيارات إلى جميع الدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية ومصر والسودان والجزائر، وعقد عدة اتفاقيات في المجال الاقتصادي والأمني والتجاري والثقافي مما يدل على توطد العلاقات وتوثيقها، أما فيما يخص دول الخليج فقد قام بتنقية أجواء التوتر الإيراني - البحريني، خاصة بعد أن كانت الحكومة البحرينية قد أعلنت في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران وتسانده لقلب نظام الحكم في البلاد، وما قررته من سحب لسفيرها من طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية. وأعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطوير العلاقات بين البلدين الجارين فقد شهدت العلاقات تطورات متسارعة، حيث أعلن أمير البحرين، في مارس 1998، حرص بلاده على تفعيل العلاقات مع إيران، خلال استقباله رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، الرئيس السابق رفسنجاني، في أول زيارة لمسئول إيراني للبحرين منذ عام 1979، أسهمت في ترميم العلاقات وتصويب مسارها. وتم الاتفاق في مايو 1999، على إنشاء لجنة سياسية مشتركة، والاتفاق على تسهيل تنقل مواطني البلدين، ومعاودة فتح الخط البحري بين البلدين، وتنمية التعاون المشترك، خصوصًا في المجالات التجارية والاقتصادية. وفي فبراير 2000، تم تشكيل لجنة اقتصادية، والاتفاق على منح تسهيلات للاستثمار في البلدين. وفي مارس من عام 2001، وقَّع البلدان اتفاقًا للتعاون الاقتصادي في المجالات: المصرفية والطبية والتأمينات والصيد والاستثمارات الثنائية، وتبادل المعلومات والتكنولوجيا في مجال البتروكيماويات. وكان التطور الأبرز، في 17 أبريل 2001 حيث تم التوصل إلى اتفاق

أمني هو الأول من نوعه بين البلدين، حيث تم إقرار مبدأ التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وعمليات تزوير الوثائق والمستندات الرسمية، ومواجهة عمليات تهريب الأسلحة والبضائع والآثار المتعلقة بالتراث الثقافي، وكل ما من شأنه الإضرار بالاقتصاد، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات في مجال تدريب عناصر الشرطة وقضايا وشئون الحدود. إلا أن التوتر عاد مجددًا في 10 يوليو 2002، عندما استدعت الخارجية البحرينية القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجًا على تصريحات بثتها إذاعة طهران الرسمية، واتهامها بالتدخل مجددًا في الشئون الداخلية للبحرين. وهذه المرة حرصت إيران على تبديد الشكوك البحرينية، وانتهز خاتمي زيارته للسعودية وعبر الجسر من السعودية إلى البحرين في زيارة سريعة ومفاجئة لإزالة التوتر في العلاقات. وبالفعل عاد قطار العلاقات إلى مساره الصحيح، ومهد لزيارة ملك البحرين لطهران في 17 أغسطس 2002، وهي زيارة تاريخية والأولى من نوعها منذ عام 1979، استهدفت مزيدًا من تنشيط التعاون، وإزالة الحواجز التجارية وزيادة معدلات الاستثمار، وتجنُّب الازدواج الضريبي على الدخل، وتدعيم القطاع الخاص والاستثمارات المشتركة، ووضع الآلية اللازمة لتسيير الخط البحري بين البلدين، وقد وُصفت الزيارة بأنها تمثل منعطفًا تاريخيًا في العلاقات بين البحرين وإيران لاسيما وأن تلك العلاقات كانت قد شهدت فترات من التوتر والجمود، إلى أن جاء الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم في إيران وعمل على تحسين علاقات بلاده بدول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت نفسه كان تولِّي الشيخ حمد مقاليد الحكم في البحرين خلفًا لوالده دافعًا آخر نحو حصول نوع من التقارب بين البلدين لاسيما في ظل تدشين سياسة بحرينية تعمل على التقارب مع جميع الدول.

وكانت القمة الإسلامية في دورتها الثامنة التي عقدت في العاصمة الإيرانية في ديسمبر 1997، فرصة مناسبة لتدارس مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية عامة، والخليجية خاصة، وعلى خلفية اتساع مساحة المصالح المشتركة الإيرانية - الإماراتية،

إضافة لروابط الأخوَّة الإسلامية وعلاقات الجوار والروابط التاريخية. ومن المفارقة أن حجـم التبـادل التجاري تجاوز أكثر من مليار دولار سنويًا، وفي بعض التقديرات أكثر من مليـار و800 مليـون دولار، وهو الأعلى عن سواه في علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي

صعَّدت إيران في مارس 1999 لهجتها رافضة دعوة مجلس التعاون الخليجـي وَقْـفَ المنـاورات العسكرية الإيرانية في الجزر الثلاث، مجددة تمسكها بالسيادة عليهـا واعتبارهـا جـزءًا لا يتجـزأ مـن الأراضي الإيرانية، بما لا يتلاقى مع الدعوة الإماراتية لإيران إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجـل بنـاء الثقة وتحسين العلاقات، وفي محاولة لإبقاء مسألة الجزر حية في المحافل السياسية الخليجية، كنقلـة نوعية في موقف مجلس التعاون الخليجي، تم تشكيل اللجنـة الوزاريـة الثلاثيـة، في يوليـو 1997، بين (السعودية - عُمَان - قطر)، أملاً في تجاوب الجانب الإيراني مع مساعي هذه اللجنـة وتحويـل التصورات والآليات التي يتم التوصل إليها إلى ممارسات على أرض الواقع، في سياق تهيئة الأجـواء لإيجاد آلية للتفاوض المباشر بين الإمارات وإيران. يتوافق ذلك مع رغبة الـدول الخليجيـة، خاصـة السعودية، في تبديد مخاوف إماراتية بأن التطور الملموس في العلاقـات الخليجيـة - الإيرانيـة لـن يكون معناه تجاوز مشكلة الجزر، حيث ظل ثابتًا التأييـد المطلـق للإمـارات في اسـتعادة سـيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. إلا أن عدم جدية إيران في التعامل مع هذه اللجنة أجهض المغزى مـن تشكيلها، في سياق مسعى إيران للالتفاف على جوهر القضية، وتفـضيل محـاولات تحـسين صـورة إيران في المنطقة عبر إطلاق التصريحات بتمسك إيران بتعزيـز العلاقـات مـع كافـة دول الخلـيج، وقرار القيادة الإيرانية تشكيل لجان متخصصة مهمتها دراسـة هـذه العلاقـات وتـذليل أي عقبـة تعترضها. على الجانب المقابل، حرصت الإمارات على استمرار المـساعي للتوصـل إلى حـل سـلمي، وعدم الرغبة في التصعيد. وعليه، تبرز أهمية لقاء وليّ عهد دبي وزير الدفاع الإماراتي، مع مـساعد وزيـــر الخارجيـــة الإيـــراني الـــذي زار الإمـــارات في 22 مـــايو 2001، وفي 26 مـــن الـــشهر

نفسه. ونتيجة مبادرتين سورية وقطرية، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية، تم ترتيب لقاء ضم وزراء خارجية قطر والإمارات وإيران، بهدف الوصول إلى حلول مُرْضية لمسألة الجزر، وكسر حالة الجمود بهذا الخصوص، ومهَّد ذلك إلى وصف كمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني السابق، في أغسطس 2001، الوضع الراهن للعلاقات بين طهران وأبو ظبي بأنه إيجابي جدًا خاصة بعد مبادرة الرئيس خاتمي بإرسال رئيس مكتبه، كمبعوث خاص، إلى دولة الإمارات حاملاً رسالة خطية إلى الشيخ زايد للتهنئة بمناسبة الذكرى السنوية لتوليه السلطة، معتبرًا أن طريق الحل هو الحل السياسي وتواصل الحوار. وجاء التصرف والتطور الأبرز، بمبادرة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشئون الخارجية السابق في دولة الإمارات بزيارة لإيران في الفترة من 26 - 28 مايو 2002 لتعزيز سبل العلاقات الثنائية، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين والبلدين، ويعزز العمل المشترك، وبناء علاقات يسودها التعاون والثقة والعمل المشترك لاستتباب الأمن والاستقرار. واستقبلت القيادة الإيرانية هذه المبادرة بإيجابية، واصفة الزيارة بأنها تعكس تصميم البلدين على تطوير علاقاتهما.

عادت العلاقات الإيرانية السعودية بعد قطعها في صيف 1988, بعد أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في موسم حج عام 1987. ومن أبرز مؤشرات ذلك، الإعلان عن أن الخطوط الجوية الإيرانية بدأت في أغسطس 1997 في تسيير رحلة أسبوعية بين البلدين، بما يخدم تعزيز العلاقات التجارية. واحتل القطاع الخاص مكانة محورية في هذا الخصوص، حيث رحب رئيس غرفة الصناعة والتجارة في إيران بتطور العلاقات مع السعودية، وجدد دعوته إلى إقامة السوق الإسلامية المشتركة. كما نشطت المشاركة الإيرانية في فعاليات المعرض التجارى في جدة (أكتوبر 1997) الذي شاركت فيه إيران للمرة الأولى، بعد غياب استمر 17 عامًا عن السوق السعودية. وفي أكتوبر 1998، أتاحت السعودية فرصة تنظيم معرض الصناعات الإيرانية في الرياض

بمشاركة شركات إيرانية عديدة، وشاركت 24 شركة سعودية في معرض طهران الدولي في الفترة ما بين 1-9 أكتوبر 1998. وفي أعقاب محادثات خادم الحرمين مع الرئيس خاتمي في أول زيارة له للسعودية، في مايو 1999، لتأسيس علاقات استراتيجية بين البلدين، كان التوافق على افتتاح أول معرض تجاري دائم للمنتجات الإيرانية بجدة. وتجسدت دعوة إيران لرجال أعمال سعوديين للاستثمار في القطاعات الزراعية في إيران، وعلى صعيد أوسع، تعددت زيارة مسئولي البلدين، الرئيس خاتمي (مارس 1998)، وزير الخارجية الإيراني للسعودية في نوفمبر 1998، ثم زيارة وزير النفط السعودي لطهران بهدف التنسيق لوقف تدهور أسعار النفط.

كما شهدت طهران مباحثات بين رئيس مجلس الشورى السعودي ونظيره الإيراني للتنسيق في الشئون البرلمانية والتباحث في القوانين التشريعية، وإمكان العمل لتشريع القوانين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وإزالة أية قوانين قد تعرقل حركة التجارة والاقتصاد بين البلدين، وسَنّ القوانين التي من شأنها تفعيل التجارة المشتركة.

وكان التطور الأبرز زيارة وزير الدفاع السعودي لطهران، في مايو 1999، وهي الأولى منذ 1979، والأولى لوزير دفاع سعودي لإيران منذ ما يزيد على ثلاثين سنة. ولم يكن مصادفة أن يُستقبل بحفاوة تجاوزت قواعد البروتوكول، حيث استقبله الرئيس خاتمي. وفي السياق نفسه، دفعت زيارة خاتمي للسعودية في مايو 1999، العلاقات خطوة مهمة للأمام، حيث لم تتردد السعودية في تبرئة إيران علنيًا من الاتهامات التي كانت الإدارة الأمريكية قد وجهتها إليها بالضلوع في حادث انفجار الخُبَر والذي راح ضحيته 119 أمريكيًا، في يونيو 1996، وتدشين تأطير العلاقات الثنائية. ومن ثَمَّ تبرز أهمية زيارة وزير الاقتصاد السعودي لإيران، في يناير 2000، وتوقيع سلسلة من الاتفاقات ومذكرات التعاون التي شملت تطوير العمل الثنائي بين شركات الطيران في البلدين، والسعي إلى زيادة حجم التبادل التجاري، وتنسيق التعاون في المحافل الإقليمية والدولية، والسعي لتأمين التسهيلات الضرورية للحصول على تأشيرات

الدخول إلى البلدين، وتطوير التعاون الجمركي في المجالات الصناعية والزراعية، وتنفيذ المشروعات المشتركة إضافة لتطوير الخطوط البحرية بين الموانئ في البلدين، وتأسيس شركة مشتركة للسفن.

وجاءت زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية، في أبريل 2000 لمزيد من التنسيق الثنائي، وكان بمقدور تصاعد وتيرة العلاقات تجاوز أزمة وجود حفار للتنقيب عن النفط نصبته إيران، في مايو 2000، شمال حقل الدرة النفطي (السعودي - الكويتي) بستة كيلومترات في الحدود البحرية السعودية - الكويتية التي لم يتم ترسيمها بعد، حيث قدمت المملكة احتجاجات لإيران تطالب بوقف التنفيذ في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسمة بين المملكة والكويت، وتبعت ذلك مطالبات كويتية لإيران بالتنسيق مع السعودية. وكان التطور الأبرز توقيع الاتفاق الأمني بين البلدين، في مبادرة غير مسبوقة، وموافقة مجلس الوزراء السعودي في نهاية يناير 2001. وقد مرت مسيرة التقارب بين الجانبين بمحطات كثيرة, كان أبرزها الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه في شهر أبريل من عام 2001 بين الرياض وطهران.

وفي ضوء تداعيات المسألة العراقية واحتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية لبغداد، جسدت زيارة وزير الخارجية السعودي لطهران في 3 أغسطس 2002 معارضة أي هجوم محتمل ضد العراق والدعوة إلى حل سلمي للأزمة، وهو ذات الموقف الذي عبر عنه الرئيس خاتمي في زيارته للسعودية، في 13 سبتمبر..

ودعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي، الدول الخليجية إلى وضع استراتيجية أمنية مشتركة تحقق أمنًا ثابتًا ودائمًا في المنطقة، وأكدت أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج يقلل من التوتر، ويزيل التهديد، وأن التشاور مع الحكومات الخليجية بهدف وضع ترتيبات أمنية جديدة يعتبر أولوية رئيسة في برنامج وزراء الدفاع الإيرانيين، وأن إيران مستعدة لتوقيع معاهدة دفاعية أمنية مع الدول الخليجية تتضمن معاهدة عدم اعتداء.

وسعت إيران لتفعيل علاقاتها مع الكويت، حيث هدفت زيارة وزير الداخلية الكويتي لطهران، في يونيو 1998، إلى تدعيم التعاون الأمني والتنسيق بين البلدين لمنع تهريب المخدرات. وتطورت العلاقات عقب زيارة ولي العهد، رئيس الوزراء الكويتي لطهران في مارس 1999. وفي سبتمبر 2001، تم تدشين خط جوي مباشر بين مدينة يزد الإيرانية والكويت، مرورًا بمدينة الأهواز في محافظة خوزستان. وكان البلدان في أكتوبر 2000 قد اتفقا على تشكيل لجنة أمنية مشتركة هدفها التعاون في مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري، ومكافحة الإرهاب. وبادر رئيس مجلس الأمة الكويتي، جاسم الخرافي، في مطلع يونيو الماضي، بزيارة إيران لتفعيل العلاقات. وجسدت زيارة وزير الدفاع الكويتي لطهران لبحث مشروع التعاون الدفاعي بين البلدين أهمية خاصة، ردًا على زيارة وزير الدفاع الإيراني للكويت في مايو 2002 في أول تبادل للزيارات على مستوى وزراء الدفاع منذ 1979. وتمخضت زيارة وزير الدفاع الكويتي في مطلع أكتوبر الماضي عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي، تنص على ضرورة تبادل وجهات النظر بين كبار المسئولين العسكريين في البلدين في القضايا الدفاعية والأمنية الإقليمية والدولية، وتبادل الخبراء العسكريين للاطلاع عن كثب على الإمكانات العسكرية والتقنية القابلة للتبادل بين البلدين، والاستفادة من الإمكانات التدريبية القابلة للتبادل في المجالات العسكرية والتقنية. ووصف وزير الدفاع الإيراني الاتفاق بأنه نقطة تحول في العلاقات العسكرية الدفاعية بين طهران ودول الخليج، ويشكل نموذجًا جيدًا لتطوير التعاون الدفاعي والأمني في المنطقة، خاصة بعد أن أبرمت إيران اتفاقين أمنيين مع السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين.

هذا، ولقد وقَّعت الكويت وإيران في 11 نوفمبر 2004 اتفاقًا مدته 30 عامًا بشأن نقل المياه العذبة من إيران الى الكويت..

وتتميز العلاقات الإيرانية - العمانية بخصوصية حيث شهدت مزيدًا من التطور، خاصة في مايو 2001، عندما وقَّع البلدان اتفاقًا لتشجيع الاستثمار وحمايته وتجنب

الازدواج الضريبي وتبادل السلع والمنتجات والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعـاون في مجـالات: التربية والتعليم والزراعة والثروة السمكية، والبلـديات والبيئـة والـصحة والاتـصالات ومـوارد الميـاه، وذلك على خلفية زيارة وزير التجارة والصناعة العماني للعاصـمة الإيرانيـة، ضـمن فعاليـات الـدورة الثامنة للجنة العمانية - الإيرانية المشتركة. وجاء ذلك استكمالاً وتجسيدًا لمـا سـبق الاتفـاق عليـه في ختام أعمال الدورة السابقة، في مايو 1999، التي أكدت تعزيز التعاون الاقتـصادي وتنـشيط التجـارة البينية بين البلدين، خاصة بعد افتتاح مكتب تجاري لسلطنة عمان في بندر عبـاس بمـا يتـيح وصـول الصادرات العمانية عبر إيران إلى أسواق دول آسـيا الوسـطى، ومـدى الاسـتفادة مـن البنيـة التحتيـة المتمثلة في خط السكك الحديدية الذي يربط بين بندر عباس ومناطق دول آسيا الوسـطى المتاخمـة لإيران، مقابل السماح لإيران بفتح مركز تجاري في مسقط. وأبدت إيران ترحيبها بتنـشيط الاسـتثمار العماني. وعلى الصعيد الأمني يؤكد البلدان أن أمن وسلامة مـضيق هرمـز يُعـد دافعًـا قويًـا لتوقيـع اتفاق أمني بين البلدين.

ولم تكن قطر بمنأى عن سياق تطور العلاقات في حقبة حكم خـاتمي، حيـث شـهدت تفـاعلات مهمة، أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000، وزيارة وزير الداخليـة الإيـراني لقطـر في أكتـوبر من العام نفسه، لمزيد من التعـاون الأمنـي، خاصـة مكافحـة تهريـب المخـدرات والبـضائع وجـرائم التزوير والجريمة المنظمة. ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر في 25 يناير 2003.

وثمة توافق في الرؤيـة الإيرانيـة - الخليجيـة بـشأن رفـض أي تـدخل أجنبـي في العـراق خـارج قرارات الشرعية الدولية، ومن ثَم ضرورة الحفاظ على استقلال العراق وسـيادته ووحدتـه الإقليميـة وضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية.

وانطلاقًا من الاعتبارات ومظاهر التطور السابقة، نرى أن طهران تخلت تـدريجيًا عـن سياستها التـي طالمـا ظلـت تجاهـد وتحـارب مـن أجـل تـصديرها وإجبـار الـدول العربيـة

على اتباعها وذلك لتغير الظروف التي مرت بها إيران. إلا أن تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية لا يمكن أن يتم إلا بعد الجلاء نهائيًا عن الجزر الإماراتية الثلاث، والاعتراف بالسيادة الإماراتية عليها والتخلي عن لغة التهديد والهيمنة على دول المنطقة .

إن العلاقات الخليجية الإيرانية تتسم بالتعقد والتشابك الشديد والذي يصل إلى حد التناقض، في الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي, فضلاً عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا، منها أمن دول الخليج بالإضافة إلى الوضع في العراق.

وقد شهدت الفترة الأخيرة مزيدًا من التدهور الحاد بالنسبة لعلاقات إيران بالمجتمع الدولي ككل، خاصة مع إعلان إيران استئنافها لتخصيب اليورانيوم وفشل المفاوضات الإيرانية الأوروبية في التوصل إلى حل سلمي لتلك الأزمة والتي ترى فيها الولايات المتحدة تهديًدا لأمنها ومصالحها في منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من بروز قضية البرنامج النووي الإيراني وإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي. وعلى المستوى الجماعي، اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي لغرض المداولة, أو لغرض تقرير موقف وسياسة موحدة ومحددة المعالم تجاه التهديد المحتمل والخطير للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج.

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يُعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول

مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبي أكثر من كونه عاملاً إيجابيًا.

وفي ضوء هذه الحقائق، يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبيًا إضافيًا وتطورًا حاسمًا، ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، لا يمكن التكهن بنتائجها القريبة أو على المدى البعيد.

وفي الوقت الذي لم يظهر موقف خليجي موحد ومعلن رسميًا تجاه السياسات الإيرانية خاصة الملف النووى، فإن هناك تباينًا كبيرًا في الرؤى والتوجهات الخليجية على المستوى الفردي لكل دولة على حدة تجاه إيران، ومن ثم يصعب الجزم بوجود خط معين للسياسات الخليجية حيال إيران.

ومن ثَمَّ، فإن الموقف الإيراني يتجسد في محاولة القيام بدور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة ويأتي الملف النووي في مقدمتها؛ حيث تدعو دول الخليج إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف باعتبار أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي، وفي الوقت نفسه من حق المنطقة أيضًا أن تعيش في أمن واستقرار.

ولم تُخْفِ السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض, والتي كان ردها على لسان الملك عبد الله بأن الكل سيدفع الثمن, وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجًا نوويًا سلميًا فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

إن إيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفًا فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية. إلى

جانب ذلك، فإن الملف النووي الإيراني يمثل حجر عثرة في سبيل تلك العلاقات. ومن ثم يمكـن القـول بأن الوسيلة الوحيدة لهدم جدار الشك بين إيران وجيرانها في الخليج، تكمن في إرساء قواعـد وأسـس جديدة مع أخذ تجارب الماضي وأخطائه بعين الاعتبـار, ويـأتي في المقـام الأول عـدم تـدخل إيـران في الشئون الداخلية الخليجية وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية. ولكـن هـذه الآمـال طويلـة الأجل بطبيعتها، ولا توجد مؤشرات على البدء في هذا الاتجاه. وهناك حاجة ماسة إلى إرسـاء دعـائم لبناء الثقة، تنفذ على المدى الطويل، ولكي تكـون هـذه الإجـراءات قابلـة للتنفيـذ يجـب أن تتجـاوز المجال السياسي إلى إنشاء مؤسسات وآليات للتعاون الاقتصادي والتفاهم الثقـافي في منطقـة الخلـيج العربي.

وفي ظل الاضطرابات السائدة بمنطقة الخليج في الحقبة الحالية، سوف يستمر الاحتياج إلى هذا الدور. ومن ثَمَّ فإن قبول إيران بهذه الصلات سيكون عاملاً ضروريًـا مـؤثرًا في مجـرى العلاقـات بـين الجانبين؛ وإن كان يبدو هذا بعيدًا عن الواقع[1].

(1) محمد صادق إسماعيل - العلاقات الخليجية الإيرانية.. والحذر المتبادل -الوطن 2005/10/20.

# أبرز محطات الأزمة النووية الإيرانية

ما يلي أبرز محطات الأزمة التي نشبت إثر إعلان إيران في أغسطس/آب عام 2005 استئناف نشاطات تخصيب اليورانيوم.

8 **أغسطس/آب 2005:** استأنفت إيران نشاطاتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم بأصفهان وسط البلاد والتي كانت علقتها منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2004 بموجب اتفاق مع الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا). وفي الحادي عشر من نفس الشهر, طلب مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إيران توقيف إنتاج الوقود النووي، إلا أن طهران رفضت الاستجابة.

**وفي17من سبتمبر/أيلول 2005**، أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في الأمم المتحدة حق إيران "الثابت" في التحكم في دورة الوقود النووي. وهدد بمنع عمليات التفتيش في مواقعها النووية والانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي في حال أُحيل ملفها على مجلس الأمن الدولي. إلا أن الوكالة الذرية اتخذت قرارًا في 24 سبتمبر/أيلول 2005 لم تدعمه الصين وروسيا بالسماح بإحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن.

قدمت روسيا في 11 **نوفمبر/تشرين الثاني 2005** إلى الإيرانيين اقتراحًا مدعومًا من الأوروبيين وواشنطن بإجراء نشاطات التخصيب على الأراضي الروسية.

وعلى أثر ذلك عادت إيران في 21 **ديسمبر/كانون الأول 2005**إلى استئناف لمحادثات مع الترويكا الأوروبية. ولم تنجح المحادثات فعمدت إيران في 10 **يناير/كانون الثاني 2006** إلى رفع الأختام عن مراكز أبحاث نووية عدة، مما أثار استياء الأسرة الدولية.

**فبراير/شباط 2006-4**: الوكالة الذرية تتخذ قرارًا مدعومًا من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبلغ مجلس الأمن بتطورات الملف النووي.

- **5**: إيران تتخلى عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي التي تسمح للوكالة الذرية بإجراء مراقبة مشددة على برنامجها النووي.

- **26**: روسيا وإيران تبرمان اتفاقًا مبدئيًا حول تأسيس شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا.

**مارس/آذار 2006 -1**: فشل المفاوضات مع موسكو بسبب رفض إيران تعليق نشاطات التخصيب على أراضيها.

- **3**: فشل المباحثات بين الترويكا الأوروبية وإيران, وطهران تقترح تعليق التخصيب على نطاق واسع لمدة سنتين لكنها تتمسك بنشاطات الأبحاث التي تجريها في مركز ناتانز.

- **8**: الوكالة الذرية تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

- **29**: مجلس الأمن يعطي إيران مهلة حتى 28 أبريل/نيسان لتعليق نشاطات التخصيب، وإيران ترفض الاستجابة.

**أبريل/نيسان 2006-3**: إيران التي تجري مناورات عكسرية مهمة تعلن أنها تجري تجارب لأسلحة جديدة وتحذر أعداءها من أي هجوم عليها.

- **10**: الرئيس الأمريكي چورچ بوش يؤكد أن اللجوء إلى القوة ضد إيران مجرد تكهنات ويدعو إلى التوصل لحل دبلوماسي.

- **11**: إيران تعلن أنها نجحت في التاسع من أبريل/نيسان في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5.3% وتقرر التسريع في برنامجها النووي.

- **13**: إيران تتحدث عن تطور كبير في نشاط التخصيب وترفض دعوة المدير العام للوكالة الذرية الذي يزور طهران إلى تعليق هذا النشاط. وواشنطن تقترح أن يتبنى مجلس الأمن الدولي قرارًا بشأن إيران بموجب "الفصل السابع" لميثاق الأمم المتحدة الذي يفتح الطريق أمام الخيار العسكري.

- **17**: طهران تعلن أنها ستواصل بثبات برنامجها النووي. وفي الكويت، الرئيس الإيراني السابق أكبر هاشمي رفسنجاني يقول إنه متأكد من أن الدول العربية المجاورة لن تؤيد ضربة أمريكية ضد إيران.

- **19**: الولايات المتحدة تعلن أنها يمكن أن تتحرك عسكريًّا ضد إيران باسم الحق في الدفاع عن النفس.

- **23**: طهران تعلن أن تخصيب اليورانيوم "لا عودة عنه".

- **25**: إيران تحذر من أنها ستقطع علاقتها مع الوكالة الذرية في حال فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، محذرة من أنها ستواصل نشاطاتها النووية سرًّا في حال تعرضها لهجوم عسكري. والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي يعلن أن إيران مستعدة لنقل خبرتها في التكنولوچيا النووية إلى دول أخرى.

- **26**: خامنئي يحذر من أن إيران ستضرب كل المصالح الأمريكية في العالم إذا تعرضت لهجوم من جانب الولايات المتحدة.

- **27**: الرئيس أحمدي نجاد يؤكد أن بلاده لن ترضخ "للظلم والضغوط"[1].

---

(1) وكالة أنباء رويتر - 2006/4/28.

## الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

إن الاستراتيـچـية الأمريكية تصف نفسها بالواقعية، وهي تعنـي بأبـسط صـورها شـن الحـرب والحصول على المغانم (الغاية تبرر الوسيلة) ومـا زال التـاريخ يـذكّرنا بمـا قـام بـه الـرئيس الأمـريكي ويلسون تحت ستار نشر الديموقراطية حيث أخضع العالم برمته تحـت ظـل هـذه الواقعيـة. ورغـم مُضيّ ما يقرب من قرن على ذلك، لكن الأمريكيين لم يتخلوا عن الفكرة التي أشرنـا لهـا وهـي المُـضيّ نحو التوسع تحت ستار المبادئ الأخلاقية والواقعية. فأحد المبادئ الجديدة للأمن القـومي الأمـريكي الحرب الناجمة عن التحدي الذي يفرضه الإرهـاب الـذي ينطلـق مـن أيـديولوچـية عدوانيـة هـي أيديولوچـية الكراهية والقتل، وقد عدل الرئيس أوباما من الاستراتيـچـية الجديـدة للأمـن القـومي فجعلها استراتيـچـية ذات أبعـاد دوليـة تـتخلى بموجبهـا الإدارة الأمريكيـة عـن مـصطلحات الحـرب الاستباقية التي صاغ مفهومها اليمـين الجديـد في إدارة الـرئيس الـسابق بـوش وتـتخلى عـن الحـرب العالمية على الإرهاب، لكنه أبقى عـلى الحـرب عـلى القاعـدة والتنظـيمات المنـضوية تحـت لوائهـا، وتتخلى كذلك عن موضوع ربط الإرهاب بالإسلام والتركيز على عدو واحد هو تنظيم القاعدة، لكنهـا لن تتخلّى عن مواصلتها التفرد في هذا العالم كقطب وحيد يحدد مصير القرار العالمي.

إن السياسة الخارجية الأمريكية اعتمدت مبدأ الـسيطرة عـلى العـالم وإخـضاعه كمنطلـق لهـا ابتداء من مبدأ مونرو الـذي طـرح موضـوع حمايـة أمـن القـارة الأمريكيـة، إلا أن المـبررات تتبـدل انسجامًا مع المرحلة، وطبقًا للفـترة الزمنيـة والحاجـة القائمـة، أمـا في الوقـت الحـاضر فـإن مهمتهـا الرئيسة هي مكافحة الإرهاب ونشر الديموقراطية في العالم، واحتلال العراق كان ضـمن نطـاق هـذا المبدأ مع بعض التطوير لأحكامه الرئيسة، أما اليوم فإنها تؤكد أن الخطر الرئيس يأتي من إيران.

الحقيقة بودنا أن نذكّر هنا إن الـسياسة الخارجيـة لبلـد مـا تحـددها منـذ البدايـة ماهية السياسة الداخلية، وهي في الولايات المتحدة تكمـن في الهيمنـة الكليـة للـشركات

الاحتكاريـة الأمريكيـة ذات الطـابع العـالمي (شركـات عـابرة للقـارات) عـلى الكـونغرس والـرئيس والمخابرات وأغلب المؤسسات الأخرى. إذ إن هذه الشركات التي تسعى وراء الربح تـستخدم أجهـزة الدولة كوسائل لإخضاع المزيد من البلدان لها تحت ستار مكافحة الإرهاب ونشر الديموقراطية ونشر الحرية في أرجـاء المعمـورة، ولهـا أعـضاء في الكـونجرس الأمـريكي يطرحـون مـشاريع القـوانين التـي تخدمها، ويعارضون القوانين التي تُلْحق بها ضررًا وإن كان بسيطًا، ومَثَلُنا الأوضح هنا غـزو الولايـات المتحدة للعراق دون مبرر أو مسوغ قانوني، وكانت كل الادعاءات التي ساقتها أمريكا كسبب للحرب ادعاءات غير حقيقية بما في ذلك امـتلاك العـراق لأسـلحة الـدمار الـشامل وتهديـده للأمـن القـومي الأمريكي، وظهر في النهاية كيفية حصول الشركات النفطيـة الأمريكيـة عـلى عقـود طويلـة الأجَـل في العراق.

لقد تم احتلال العراق تحت ظـل مبـدأ حمايـة الأمـن القـومي الأمـريكي ومكافحـة الإرهـاب الدولي. فهل يمكن أن يصدق هذا الادعاء؟! .. هل يستطيع عراق خائر القوى ويعاني منذ ثلاث عشرة سنة من الحصار - وقد جُرِّد من أهم أسـلحته - أن يهـدد الأمـن القـومي الأمـريكي عـلى بعـد آلاف الكيلومترات؟! وباعتراف أجهزة المخابرات الأمريكية، لم تكن للعـراق أي علاقـة لا بالقاعـدة ولا بـأي تنظيمات للإرهـاب الـدولي... في ضـوء هـذا يمكـن أن يـدرك أي مراقـب الأهـداف الأساسـية للغـزو الأمريكي للعراق، ويعي بسهولة الغاية التي تتعلق بأمن إسرائيل والنفط، وطبعًـا هـذا ينطبـق عـلى غيره من الدول.

يـسعى الأمريكيـون إلى الهيمنـة العالميـة تحـت ظـل مبـدأ دعـم وتعزيـز الحريـة والديموقراطية في العالم، وتحاول آلتها الإعلامية العملاقـة أن تـسوِّق مـسألة الـدفاع عـن الحقوق والحريات الديموقراطية في العالم كأكثر مبادئ الأمن القومي الأمـريكي، وأن هـذا لا يُعتبر تـدخلاً في الـشؤون الداخليـة للـدول الأخـرى وإنمـا هـو مـن أجلهـا ومـن أجـل

مصلحة شعوبها، ومن ثَمَّ على كل العالم أن لا يخشى من مسعى الولايات المتحدة هذا، لأن سياسة الولايات المتحدة هي القضاء على الظلم والطغيان في العالم!

وفي سياق حديثنا عن مرامي الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها وبقدر تعلق الأمر بالشرق الأوسط، وتحديدًا منطقة الخليج العربي كأغنى مناطق الأرض بإنتاج النِّفْط الطاقة الأولى بالعالم التي لم تستطع أي مكتشفات جديدة أن تكون بديلاً عمليًا ناجحًا لها، فإن الدولة الوحيدة التي يمكن أن تشكل تحديًا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة هي إيران، ولا ننسى هنا أن هناك ارتباطًا شموليًا لأهداف الولايات المتحدة بالأمن الإسرائيلي... ومن ثَمَّ ينبغي أن يزاح هذا التحدي عن طريق الولايات المتحدة وحلفائها.

تمثل إيران ثقلاً إقليميًا بأبعادها الجغرافية وقدراتها البشرية والعسكرية وامتلاكها أدوات التأثير المباشر على أغلب دول المنطقة، إضافة إلى طموح نووي لا يمكن معرفة حدوده.

لقد مرت الاستراتيجية الإيرانية منذ عام 1979 الذي شهد قيام الثورة الإسلامية وتسلُّم نظام الخميني للحكم في إيران بثلاث مراحل:

**الأولى** شهدت الصدام مع العراق على خلفية تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية المجاورة، والتي كان العراق يشكّل البوابة الرئيسة لها, وامتدت تلك الفترة من عام 1980 حتى العام 1988 راح ضحيتها ملايين بين قتلى وجرحى؛ فضلاً عن تدمير واستنزاف هائل لقدرة البلدين الاقتصادية.

أمّا **المرحلة الثانية** فقد امتدت من العام 1990 وحتى العام 2001، وهي فترة انكفاء إيران على ذاتها في محاولة لإعادة بناء قدراتها الذاتية الاقتصادية والعسكرية بعد أن تلقت درسًا قاسيًا من حربها مع العراق، وعرفت ما الثمن الذي يتوجب عليها دفعه إن دخلت حروبًا على خلفية تصدير ثورتها، وجاء ذلك في وقت انشغل فيه العالم بالغزو العراقي للكويت عام 1990 ومن ثمّ الحروب الأمريكية المتكررة ضدّه.

أمّا **المرحلة الثالثة** فقد بدأت منذ العام 2001 - وحتى اليوم، وفيها انتقلت إيران من مرحلة إعادة بناء قدراتها إلى مرحلة استغلال ما بنته في توسيع قاعدة طموحاتها الإقليمية وفرض هيمنتها على المنطقة العربية من خلال أعوانها في العراق واليمن من خلال الحوثيين، مرورًا بعلاقتها التقليدية مع سوريا ولبنان (حزب الله) وفلسطين (العلاقة مع حركة حماس) ودول الخليج العربية حيث يوجد كَمّ كبير من رعاياها. مستثمرة انهيار العراق الذي كان يشكّل عقبة منيعة في وجه النفوذ الإيراني إلى الخليج

وباقي الدول العربية، وانتقلت إلى الإعلان الواضح والصريح في أكثر من مناسبة عن طموحاتها الإقليمية.

ويأتي انتهاج إيران لسياسة خارجية عدائية وهجومية متزامنًا مع تطوير قدراتها العسكرية الهجومية الصاروخية والقدرات غير التقليدية والنووية تحت مسميات دفاعية، وهو في النهاية ما يعني قدرتها العسكرية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المحيطة.

ومن آفاق هذه السياسة انطلقت للعمل على زعزعة أمن واستقرار بعض الدول العربية، عبر إقامة تحالفات مع أقليات مذهبية أو سياسية داخل كل دولة لتكون منطلقًا لتنفيذ السياسة الإيرانية من الداخل العربي، والانتقال من الحديث بالتلميح عن أحقية النفوذ الإيراني في الخليج العربي إلى التدخل المباشر في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وابتزازها، سواءً البحرين أو الإمارات أو السعودية أو حتى اليمن كما حصل مع الحوثيين.

ولهذا، فإن التوازن الاستراتيجي في الخليج بدأ يتزعزع وخاصة بعد احتلال العراق. وترافق تعاظم القدرات العسكرية الإيرانية مع عدم إعلانها عن سياسة واضحة وشفافة لطمأنة دول الجوار، بل على العكس أمعنت طهران بشكل واضح في إثبات نظرية أنها تشكل خطرًا جامحًا على الدول العربية والخليجية تحديدًا.

وبعد تراجع العراق كمعادل استراتيجي ودولة منافسة وتحوله إلى رصيد استراتيجي لحساب القوة الإيرانية، لم تعد هناك دولة إقليمية مرشحة للوقوف بوجه الأطماع الإيرانية غير المملكة العربية السعودية.. ومن هنا؛ فإن هدف تحجيم الدور السعودي أضحى أحد أهم الأهداف الأساسية في الاستراتيجية الإيرانية، وهي تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال محاصرة المملكة وذلك عبر تعزيز نفوذها في الدول المتاخمة لها وعلى رأسها العراق واليمن واستخدام خبراتها المخابراتية من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، كما استخدمت لتنفيذ استراتيجيتها الورقتين: الطائفية

والعاطفية، وذلك بمحاولة جعل الانتماء والهوية الشيعية تسمو فوق كل الولاءات الأساسية الأخرى، وصولاً لخلق مجاميع تتعاون معها داخل دول المنطقة تعمل لخدمة الاستراتيـچـية الإيرانية، واستغلت كذلك وبشكل واسع حالة وشعور العداء الذي يحمله المواطن العربي تجاه إسرائيل وأمريكا، وقدمت نفسها وكأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تقف ضد إسرائيل وأمريكا وأنها هي من سيحقق حلم الفلسطينيين والعرب من خلال ادعائها بإزالة إسرائيل من الخارطة.. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير بشكل جعل الناس غير قادرين على إدراك أهداف السياسة الإيرانية التي تستخدم الورقة الفلسطينية في خدمة أهدافها وأطماعها في المنطقة.

لقد استفادت الاستراتيـچـية الإيرانية الجديدة في المنطقة من إقدام الولايات المتحدة على إزالة أهم نظامين كانا يشكلان عقبة استراتيـچـية بوجه إيران، وهما: نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام في العراق.. كما أنها اكتشفت من خلال تطور الأوضاع في البلدين أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القدرة على الاحتلال العسكري ولكنها لا تمتلكها لفرض السيطرة والإرادة السياسة الفعالة على الأرض، لأنها ليست ذات خبرة في التفاعلات الاجتماعية لدول المنطقة، ومن هنا بنت القيادة الإيرانية استراتيـچـيتها على أساس استغلال الضعف والمأزق الأمريكي في المنطقة في بناء قواعد ومراكز لنفوذها في هذه الدول، هذا إلى جانب قناعة إيران بغياب تحدي القوى الإقليمية وعدم مقدرتها على مواجهة التوسع الإيراني ومحاصرة الطموحات الاستراتيـچـية الإيرانية التي تشمل كامل المنطقة العربية والشرق الأوسط.. وتعززت هذه القناعة بعدم وجود موقف أو سياسة عربية موحدة تمكِّن من تطوير الاستراتيـچـية المضادة المطلوبة.. ولهذا؛ فإنها وجهت جزءًا كبيرًا من الجهود نحو منع

تبلور موقف عربي موحد يمكن أن يحاصر أو يقف بوجه الطموحات والأطماع الإيرانية..[1].

تتنوع الاستراتيجية العسكرية الإيرانية وتتعدد مفرداتها, ومن أهم عناصرها: الجيش الإيراني والحرس الثوري. وتشير المعلومات المتوافرة عن حجم وتسليح القوات المسلحة الإيرانية أن الإيرانيين قد تمكنوا منذ انتهاء الحرب الإيرانية العراقية من تحقيق إنجازات مهمة في مجال الصناعات الحربية، لاسيما في مجال إنتاج مختلف أنواع الصواريخ، كما أن القوات البرية للجيش والحرس الثوري، استطاعت بفضل تحديث مخزونها من السلاح والتدريب الجيد من رفع قدراتها الدفاعية والهجومية. وتتألف القوات البرية من 4 فيالق كل فيلق لديه قيادة مركزية تشرف على منطقتين عسكريتين، وتضم الفيالق الأربعة 11 فرقة مدرعة ومشاة وخاصة، ومنظومات للراجمات الصاروخية وصواريخ أرض أرض، ويمكن القول إن القوات البرية الإيرانية قد وصلت إلى مستوًى عالٍ من التسليح[1].

تقوم إيران باستعراض قوتها العسكرية عبر مناورات بحرية وبرية ومن خلالها توجه رسائل إلى عدة أطراف، منها الطرفان الأمريكي والإسرائيلي والأطراف العربية بأنها تحت نيران القوات الإيرانية في أي لحظة، وعلى العرب مراعاة ذلك خاصة أن العلاقات الإيرانية الكويتية متوترة، وأن حدودها البحرية مع السعودية ليست في أحسن حال وأن جزر الإمارات الثلاث مازالت محتلة من قِبل إيران، وأن إيران لا تنظر إلى حدودها البحرية مع دولة قطر بعين الرضا، وعلاقتها سيئة مع البحرين.

---

(1) مهند صلاحات - سيناريو الحرب المحتملة بين إيران وأمريكا: الحوار المتمدن - العدد: 1740 - 2006/11/20.

(1) سويس انفو- المختصر للأخبار، العدد 3165 – 2010/05/09.

أما الذراع الآخر للاستراتيجية الإيرانية فهو البرنامج النووي، فالمنشأة النووية في حد ذاتها تشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة حتى لو كانت لأغراض سلميَّة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه من الممكن أن يحدث تسرب للوقود النووي من تلك المنشأة، ومن ثَمَّ فإن ذلك يعد تهديدًا بيئيًا لمنطقة الخليج، ناهيك عن خطرها كعنصر من عناصر القوة العسكرية بل أهمها على الإطلاق وما يمكن أن ينتج عن استخدامه من كوارث بشرية واقتصادية، فضلاً عن أن وجوده سيمكّن إيران من فرض الشروط السياسية وإخضاع الخصوم في المنطقة وخارجها [1].

يركز الإيرانيون في هذه الاستراتيجية الدفاعية على استغلال الضعف الواضح في القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة، مقابل تميز إيران بعناصر متعددة كالتفوق العددي في القوات البرية، وإمكانية حرب العصابات، والجغرافية البرية والبحرية... إلخ.

تعتمد إيران على القذائف البعيدة المدى، مثل "شهاب 3"، و"فاتح 110". وهناك عدة ميزات في الاعتماد على الترسانة الصاروخية حيث إنها رخيصة ومُصنَّعة محليًا، كما أن الصواريخ متنقلة يمكن أن تُخفَى من العدو، كما أن هذه الصواريخ يمكن أن تُطلق بدون أن تترك مجالاً للتعرف على مكان إطلاقها من قِبل العدو، وخاصة صواريخ "فاتح -110" حيث إنها لا تتطلب إلا بضع دقائق للتركيب قبل أن تُطلق.

كما تتضمن الاستراتيجية الإيرانية، توسيع مساحة الأزمة إلى مناطق مثل أفغانستان والعراق، لتقويض قدرة الولايات المتحدة للتأثير عليها.. إلى جانب استخدام الحرب النفسية، التي يركز عليها المخططون العسكريون الإيرانيون، مستفيدين من دروس الحرب الأمريكية في العراق، وذلك باستغلال ظاهرة الخوف من

(1) علي حسين باكير - سياسة حافة الهاوية الإيرانية... وسيناريوهات الضربة الأمريكية - صحيفة السياسة الكويتية، 9 أبريل/نيسان 2007، كذلك سيمور هيرش - ترجمة قاسيون - 2006/12/12.

الموت السائد في أوساط الجنود الأمريكان الذين يفتقرون إلى حافز قوي لخوض الحروب[2].

إن احتمال تعرض المنشآت النووية الإيرانية لهجمات عسكرية إسرائيلية وأمريكية، سيُقابل برد إيراني، وهذا الرد لن يستثني الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، ورغم أن الحديث عن سيناريوهات الحرب سابق لأوانه، فإن ثمَّة من يرجح أن تكون مياه الخليج ساحتها، إذا ما قُدّر للحرب أن تنشب، ولعل هذا ما جعل إيران تعطي الأولوية لبناء قواعدها البحرية، والسؤال هو هل بإمكان إيران إغلاق مضيق هرمز؟

إن إيران زادت من عدد سفنها في الخليج، وأعادت هيكلة قواتها البحرية ومنحت الحرس الثوري المسؤولية الكاملة عن العمليات في الخليج في حال وقوع حرب، كما أرسلت إلى مضيق هرمز سفنها الهجومية السريعة، ونصبت فيه أيضًا صواريخ مضادة للسفن، كما أن إيران تُولِي أهمية كبيرة لأسلوب الحرب غير التقليدية، والتي تعتمد في جانب كبير منها على التعبئة الشعبية (قوات البسيج). ولقد قطعت إيران شوطًا كبيرًا في تحديث التقنيات التي تعتمدها قطعها البحرية، إضافة إلى بناء منظومات حديثة للإنذار المبكر والدفاع الجوي والبحري توظف رادارات وأجهزة اتصالات متطورة. وقد قال العميد بحري محمد شفيعي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2009 في تصريح نشرته صحيفة "كيهان" الإيرانية، إن الجمهورية الإسلامية وصلت في قطاع المعدات الدفاعية إلى الاكتفاء الذاتي ولا حاجة لها إلى الدول الأخرى، وأن مخزونها من تلك المعدات ينافس ما تمتلكه تركيا والهند ودول أخرى في هذا المجال..ومن أهم أسلحة ومعدات القوات البحرية الإيرانية بوارج مجهزة بأنظمة صاروخية متطورة، مثل: أنظمة صواريخ "بيان" و"جوشن" و"درفش". ومدمرات حربية في قاعدة بندر عباس

---

(2) أنتوني كوردزمان، أستاذ دراسات الأمن القومي بجامعة جورج تاون - قدرات إيران العسكرية، الفصل الحادي عشر، ص ص 313 -322.

البحرية أطلق على إحداها اسم "جمران"، مزودة بصواريخ بعيدة المدى، وتزن 1400 طن ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية إلكترونية.ويمكنها أن تقلَّ طاقمًا من 120 إلى 140 شخصًا إلى جانب أنواع عدة من الصواريخ المضادة للسفن، وقد أجرت المدمرة في 9 مارس/آذار 2010 تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ بحر بحر من طراز "نور" على هدف في مياه الخليج على بعد 100 كيلومتر (1).

ويرى محللون عسكريون أن عقيدة القوات البحرية الإيرانية، تستند إلى "تكتيك حرب عصابات" من خلال الاعتماد على الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ، والألغام البحرية.

وتُعد إيران واحدة من خمس دول في العالم قادرة على صنع الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كيلومتر في الساعة، وتملك البحرية الإيرانية ثلاث آلاف قارب، منها زورق طائر سريع متطور جدًا استخدمته في مناورات الرسول الأعظم البحرية الكبرى التي جرت في مطلع عام 2010. وهو زورق "متطور جدًّا، ولديه قدرة عالية على المناورة في مياه الخليج وبحر عمان، وتبلغ سرعته مائة عقدة بحرية بالساعة؛ حيث تُعتبر سرعته عالية جدًا بالنسبة للزوارق السريعة في العالم. كما أن هذا الزورق بإمكانه تجنب رصد الرادار بسبب تصميمه والمواد المستخدمة في تصنيعه. ويتمتع هذا الزورق بإمكانية إطلاق الصواريخ المختلفة على أهداف ثابتة ومتحركة، كما أعلنت قوات الحرس الثوري الإيراني أنها تطور نوعًا آخر من الصواريخ باسم "كوثر" لا يكتشفه الرادار، ومصمّم لإغراق السفن في الخليج.ولديها صواريخ روسية الصنع بإمكانها إغراق حاملات الطائرات، وتمتلك البحرية الإيرانية تشكيلة من الألغام البحرية، بينها لغم "صدف -1"، محلي الصنع، والألغام المربوطة ذات التأثير السفلي المدمجة، والألغام

---

(1) كمال مساعد - باحث لبناني في الشؤون الاستراتيجية - القدرات العسكرية الإيرانية، جريدة الأخبار اللبنانية، 832 في 2010/2/25، كذلك جريدة الأخبار الكويتية، العدد 407 في 2008/11/2، وصحيفة الشرق الأوسط 2010/2/7....

الصوتية التي تنفجر بالضغط، والألغام الممغنطة التـي تلـصق بالـسفن وتُـستخدم بوسـاطة قـوات العمليات الخاصة، والألغام المتحركة، والألغام التي يجري التحكم فيها، عن بعد. أمـا أخطـر الألغـام في الترسانة الإيرانية فهي ألغام "إي إم 52 " صينية الصنع، التي حـصلت عليهـا منتـصف تـسعينيات القرن الماضي، وتكمن خطورة هذا النوع من الألغام في أنه مخصص لإغراق القطـع البحريـة الكبـيرة كحاملات الطائرات. وتشير تقديرات استخبارية أمريكية إلى أن طهران تحتاج إلى ما يقارب 300 لغم فقط، لإغلاق مضيق هرمز، كما تعتمد قدرات القوات البحرية في إيران على سـلاح الطـيران. وتمتلـك إيران طائرات سوخوي- 24، التي تشكل مصدر قلق للولايـات المتحـدة وحلفائهـا في الخلـيج، لكـون هذه الطائرات قادرة على حمل شحنات ثقيلة من الذخيرة، لتسديد ضربات بحريـة بعيـدة، ولـديها طائرات ميغ- 29 القادرة على السيطرة على الأجواء فوق مسرح العمليات[1] .

هناك عدد من المتغـيرات تـتحكم في دور إيـران في محيطهـا الإقليمـي والـدولي، منهـا طبيعـة النظـام الـسياسي والقـدرات المتاحـة للدولـة اقتـصاديًا وجغرافيًـا وعـسكريًا، والموروثـات التاريخيـة وطبيعة القيادة السياسية، ومجموعة من المتغيرات الخارجيـة المتعلقـة بقـدرة إيـران عـلى المنـاورة والحركة في النظام الإقليمي والدولي. وحيث إن دول الخليج العربي تحتفظ بشراكة مصالح اقتصادية ونفطية مع الولايات المتحدة ويترافق مع هذه الشراكة تلاقي المواقـف والأهـداف الـسياسية، لـذلك فإن إيران تنظر بعين الرِّيبة لهذه المعطيات على خلفية عدائها المعلـن مـع الغـرب بقيـادة الولايـات المتحدة، رغم سعيها إلى إظهار الود إلى الدول الخليجية، خـصوصًا بعـدما أصـبحت المعادلـة مختلـة لصالحها في العراق، وبعدما تأزمت علاقتها مع اليمن.

(1) د. فضل طلال العامري - السياسة الخارجية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1988.

كما أن إيران وفي خضَمٍّ صراعها مع الولايات المتحدة حول ملفها النووي، تحاول أن تشرك دول الخليج في هذا الصراع من خلال التهديد بضرب المصالح الأمريكية في دول مجلس التعاون، وبذلك تكون الدول الخليجية في صلب أي معادلة في هذا النزاع، بشقه النووي وما ينطوي عليه من خطورة، أو بشقه الإقليمي وما ينطوي عليه من تمدُّد للنفوذ الإيراني نحو الخليج.

وهنا تبرز الازدواجية في الخطاب السياسي الإيراني إزاء دول مجلس التعاون، فإيران من جهة تحرص على تبادل الزيارات مع عواصم دول الخليج، وتكثر من التصريحات التي تشدِّد على العلاقات الإيجابية معها، وتؤكد في أكثر من مناسبة أن هدفها الاستقرار والأمن في الخليج وتبادل المصالح مع دول المنطقة، ومن جهة أخرى تهدد دول الخليج من مغبَّة علاقتها مع الولايات المتحدة، وتحذرها من تقديم أية تسهيلات لها من شأنها أن تستهدف إيران. بل وذهبت إلى حد التلميح باعتبار دول الخليج مسرحًا لعمليات عسكرية في حال أقدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل على مهاجمة الأراضي الإيرانية.

وفي إطار العلاقات الخليجية الإيرانية يُعتبر المتغير العراقي هو الأكثر أهمية في منظومة متغيرات أمن الخليج، وذلك لأن هذا المتغيّر قد أفرز مجموعة معطيات ذات صلة، أحد أهم أبعادها هو وجود القوات الأمريكية وانتشارها بأسلحتها المتطورة في شمال الخليج العربي، وازدياد النفوذ الإيراني في العراق.

إن المشهد الراهن في الخليج والخيارات الدولية في التعامل مع المشروع النووي الإيراني تعني أن هناك خطوات لإعادة ترتيب أمن المنطقة، وهذا سيكون حتمًا على حساب مصالح دول المنطقة، الأمر الذي يستدعي جهودًا خليجية أكبر لتوحيد الموقف، وتهيأة نفسها لأية مفاجآت قد تصدر عن الجانب الإيراني، كما ينبغي أيضًا أن تتفق دول مجلس التعاون على فهم مشترك لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية.

إذا كانت العلاقات الدولية تعتمد على الاقتصاد كعنصر أساسي لقياس مدى قوة العلاقات بين الدول، فإن الحالة الخليجية ـ الإيرانية، تشذ عن هذه القاعدة فالعلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية قوية، فيما هي غير جيدة في المجال السياسي، وهذا ما يُعبَّر عنه بالتناقض بين العلاقات الاقتصادية وبين العلاقات السياسية، فهما يسعيان دائمًا للمحافظة على سوق النفط الدولي والرحلات الجوية بينهما مفتوحة، والبضائع الإيرانية تكاد تغلب على البضائع الخليجية في بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

إن إيران لديها مشاكل تاريخية مع دول المنطقة، فهي تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، فرغم تغير القيادات الحاكمة في إيران واختلاف توجهاتها وازدياد نغمة الإصلاح, إلا أن الموقف الإيراني تجاه تلك المشكلة بالذات يكاد يكون موقفًا موحدًا والذي يرتكز على الرفض التام لأي تغيير، بما يعني عدم استعدادها لرد تلك الجزر الثلاث، علمًا أن مجلس التعاون الخليجي دعا في أكثر من قمة خليجية إلى ضرورة دعم مصداقية إيران في علاقاتها مع دول الخليج, من خلال اتخاذ إجراءات فاعلة لإنهاء هذه المشكلة والقبول بالمساعي الخليجية والعربية والدولية ومبدأ التحكيم الدولي - والتي لم تقبل بها السياسة الإيرانية حتى الآن. وبلا شك؛ فإن التغير في الموقف الإيراني من تلك القضية سيكون في حد ذاته مؤشرًا على جدية إيران في تحسين علاقاتها بمحيطها الخليجي والعربي، ومن ثَم على رجحان كفة الاعتدال في سياستها الخارجية وتبديل فكرة الدور المهيمن إلى الدور المشارك. بل إنها لم تقبل التعامل مع دول الخليج كدول جوار جغرافي حقيقي، وهذا واضح من تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين التي تشكك بشرعية أنظمة الخليج كما هو الحال مع البحرين والإمارات.

الحقيقة هناك عدة مؤشرات تقودنا للقول إن لإيران نوايا للهيمنة على المنطقة، مما يجعل دول المنطقة قلقة وغير متفائلة للدور الإيراني في منطقة الخليج... وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام الإيراني المبالَغ فيه لدعم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية والتي

تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، وجهودها في الاستعانة بالتكنولوچـيا الروسـية والـصينية والكوريـة لتطـوير أسـلحتها لا سـيما صـواريخها الــپـاليـستية، هـذا إلى جانـب استمرارها في تطوير برنامجها النووي ورفضها التخلِّي عنه ... هذا إلى جانب سـعيها لإبـرام اتفاقيـات دفاعية مع دول الخليج مثل تلك التي وقَّعتها مع قطر في يناير 2010 [1].




(1) د. جاسم يونس الحريري-السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لـدول الخلـيج العربيـة بعـد انتهـاء الحرب الباردة - مركز الخليج للدراسات الاستراتيچية- القاهرة- ط1- 2007.

## الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه منطقة الخليج العربي

لقد ارتبط تاريخ سياسة إسرائيل الخارجية بمصطلحات ذات علاقة بمفهوم الأمن القومي كتوازن القوى والردع الإقليمي ومركزية القوة العسكرية، وسخَّرت هذه المفاهيم لشن هجمات استباقية على دول الجوار أو غيرها مثل حرب 1967 وضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981. أما اليوم، فإن إسرائيل تتحدث عن القدرات الدفاعية وخلق ردع موازٍ لإيران إذا ما أصبحت دولة نووية, ووفقًا لهذا التصور فقد أضحت النظريات الإسرائيلية السابقة قاصرة عن العمل لمواجهة إيران، مثل نظرية وزير الدفاع السابق موشيه دايان في اقتصار السياسة الخارجية على الأبعاد الأمنية والدفاعية، أو نظرية مركزية المنظور الأمني في صنع القرار السياسي لمارك هيلر الخبير في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي.

وبالرغم من أن الهم التاريخي لإسرائيل هو التركيز على أمنها بوصفها دولة دخيلة على المنطقة، إلا أنها وبعد أن تم تحييد كل من مصر والأردن بمعاهدات سلام والتخلص من العراق الذي كان يشكل تهديدًا لأمنها القومي عبر دفع أمريكا لغزوه وتدمير قواه العسكرية والاقتصادية، أضحى توجهها الاستراتيجي يتسع إلى ما بعد دول الجوار، بمعنى الاهتمام بالخطر الداهم لأمنها القومي وهو المشروع النووي الإيراني، إذ إنها تضعه منذ سنوات في مقدمة أجندتها لكونه – وفق العقيدة الإسرائيلية - يحمل بين ثناياه وضع حد لهيمنة إسرائيل في المنطقة، وإحداث تغيير استراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط بصورة عامة، وخلق واقع جديد تصبح فيه إيران دولة إقليمية قوية للغاية وذات مكانة وتأثير ونفوذ في المنطقة. وإذا ما حدث ذلك فإنه سيهدد وجودها، وسيُحجِّم مكانتها ونفوذها في المنطقة ويقود إلى تعزيز قوة ونفوذ القوى المناهضة لها لاسيما المقاومة المتحالفة مع إيران،. هذا إلى جانب أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيخلق حالة من الخوف في المجتمع الإسرائيلي، وقد يقود إلى توقف الهجرة إلى إسرائيل وزيادة الهجرة المعاكسة وانخفاض الاستثمارات في إسرائيل. ناهيك عن تحفيز العديد من الدول كمصر والسعودية وسوريا وتركيا أو دول

الخليج مجتمعة إلى محاولة امتلاك السلاح النووي أسوة بإيران... ولذلك, فإن الجهد الإسرائيلي قد انصبَّ منذ سنوات طويلة، حول كيفية منع إيران من تطوير مشروعها النووي، وسعت إلى تحريك النشاط الدولي ضدها، وذلك بإظهار المشروع النووي الإيراني بأنه يشكل خطرًا على السلم العالمي قبل كل شيء، وأنه يخل بالاستقرار وموازين القوى في المنطقة، وفي هذا السياق فإنه يعرض وجود إسرائيل للخطر. ومن ثَمَّ، على المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا، اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع حصول إيران على السلاح النووي، عبر فرض عقوبات سياسية واقتصادية تحت مظلة مجلس الأمن الدولي، وفي حالة عدم تحقيقها للهدف المنشود، وعند اقتراب إيران من المرحلة التي يمكنها فيها صنع القنبلة النووية، يتوجب استعمال القوة العسكرية، لمنعها من الحصول على السلاح النووي[1].

لم يكن الدفاع الصاروخي الذي تتشبث به إسرائيل اليوم في مواجهة أي هجوم محتمل من قِبل إيران، أحد ثوابت سياستها الدفاعية التي كانت تتبنى منظور الحروب الاستباقية والردع التراكمي، لغرض إلحاق هزائم متتالية بالأعداء الإقليميين بما يجعل المواجهة العسكرية غير واردة في خيارات الآخرين تجاهها... إلا أنها تحولت نحو تطوير نظام للدفاع الصاروخي منذ عام 1980, حينما صمم وزير الدفاع الإسرائيلي السابق إسحاق رابين على الانخراط في مبادرة الدفاع الصاروخي الأمريكية "حرب النجوم" والبدء في مشروع لإنتاج منظومة دفاع صاروخي إسرائيلية تحت مسمى "آرو" أو "السه"، وقد زاد من تمسك إسرائيل بأنظمة الدفاع الصاروخي الضربة التي وجهها العراق خلال حرب الخليج الثانية لإسرائيل بحوالي 39 صاروخًا پاليستيًا اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي، الأمر الذي أسقط النظرية الإسرائيلية: الحدود القابلة للدفاع عنها.

---

(1) سمير الحجاوي، المناورات الإيرانية .. التحول إلى "حرب العصابات" 6 مايو 2010، كذلك هآرتس 2007/10/22.

وقد طرح عدد من المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين عدة بدائل حول الاهتمام بمنظومة الدفاع الصاروخي كسبيل لمواجهة الهجوم النووي الإيراني، أهمها الانتشار الجغرافي للقواعد الجوية بمعنى نشرها في أماكن متفرقة من إسرائيل، ما يصعب من عملية استهدافها، وتنويع آليات الهجوم المضاد. لكن هذه الأطاريح لم تَرْقَ لمستوى الاستجابة لها من صانعي القرار الإسرائيلي وذلك لأن إسرائيل تفتقد للعمق الاستراتيجي الجغرافي حيث لا يمكنها تحقيق انتشار جغرافي لقواعدها العسكرية، بالإضافة إلى ضعف قدرتها الاقتصادية على تحمل إنفاق عسكري ضخم لتنويع آليات ووسائل الهجوم المضاد. لكنَّ لديها إيمانًا مطلقًا بأهمية التغطية الإعلامية التي تحظى بها المناورات التجريبية للدفاع الصاروخي، والتي تسهم في تحقيق الردع الدفاعي، انطلاقًا من إدراك مفاده أن الردع بحد ذاته هو أمر إدراكي مؤثر قبل كل شيء...

وعلى خلفية التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، فإن الصراع العسكري يقودنا إلى الاحتمالية الواقعية وهي استهداف إيران للقواعد الجوية الست الموجودة في إسرائيل بضربات صاروخية, هذا طبعًا في حالة تعرض إيران لهجوم إسرائيلي أو أمريكي، إذ ستقوم إيران بتوجيه هجوم صاروخي باستخدام ستة صواريخ من طراز شهاب 3 موجهة للقواعد العسكرية الإسرائيلية، ولو افترضنا أن هذه الضربة السداسية ستؤدي إلى تدمير 3 قواعد جوية إسرائيلية، فإن هناك ثلاثة أخرى قادرة على توجيه هجوم مضاد بنسبة 90 %، هذا على افتراض أن إسرائيل ستتصدى للصواريخ الهجومية الستة بستة صواريخ اعتراض فقط، أي بمعدل صاروخ دفاعي واحد لكل صاروخ هجومي للإبقاء على مخزون صاروخي كافٍ للتصدي للموجة الهجومية الثانية من صواريخ شهاب 3....لكن في حال ما إذا قامت طهران بمضاعفة عدد الصواريخ المهاجمة واستمرار إسرائيل في التصدي لتلك الصواريخ بنفس المعدل، فإن هناك احتمال

تـدمير خمـس قواعـد جويـة إسرائيليـة إلا إذا زادت إسرائيـل مـن معـدل الاعـتراض الـصاروخي المضاد [1].

وبالرغم من أن تقارير المخابرات الأمريكية أكدت أن إيران ليس لديها مشاريع لإنتاج الأسلحة النووية على الأقل في الوقت الحالي، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت في أكثر مـن مناسـبة أن إيـران مستمرة في تطوير مشروعها النووي ومستمرة في نشاطها لتخصيب اليورانيوم، وأن إسرائيـل سـتبذل كل ما في وسعها لكشف خطة إيران النووية ونشاطاتها السرية الهادفـة إلى تطـوير الـسلاح النـووي. وإنها سيصبح لديها كميات كافيـة مـن اليورانيـوم المُخـصَّب لـصنع قنبلـة نوويـة في عـام 2010. إلى جانب استمرارها في تطوير وصناعة الصواريخ البعيدة المدى.

وتسعى إسرائيل نحو تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية ضـد إيـران, والتركيـز عـلى منـع إيران من تخصيب اليورانيوم, والسعي للإطاحة بالنظام الإيراني الحالي والعمل على الاتصال مـع كـل من يعارضه من أجل إسقاطه.

ومع ذلك هناك شبه إجماع في إسرائيل أنه عليها الحفاظ دومًا عـلى الخيـار العـسكري الـذاتي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، في حال وصلت إيران إلى مرحلة القدرة على إنتاج القنبلة النوويـة. وتبـذل إسرائيـل جهـودًا جمـة عـلى جميـع المـستويات لاسـتكمال الاسـتعدادات اللازمـة لإنجـاح ضربة عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وآخرها الأخبار التي نـشرتها وكـالات الأنبـاء في 2010/5/30 عن نية إسرائيل نشر غواصات حربية تحمـل رءوسًـا نوويـة في ميـاه الخلـيج العـربي بـالقرب مـن إيـران، بـل وإن هنـاك أنبـاء عـن نيـة إسرائيـل نـشر صـواريخ اعـتراض بـاتريوت في إحدى الدول الخليجية... ويعزز ذلك ما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عند لقائه الجالية

(1) مجلة العصر – "ملفات ساخنة" لعبة الحرب بين طهران وواشنطن16-2004/12، كذلك بي بي سي 2008/4/23.

اليهودية في تورنتو بكندا في 2010/6/1 وتأكيده أن إسرائيل لن تكرر غلطة الماضي، فحينما انسحبت من جنوب لبنان جاءت إيران على حدودها، وعندما انسحبت من غزة جاءت إيران أيضًا، ولذلك فإن الدولة الفلسطينية المرتقبة ينبغي أن تكون منزوعة السلاح لأننا لا نريد أن تكون إيران مرة أخرى على مقربة من تلال تل أبيب (1).

أما فيما يخص الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تتمحور حول النفاذ إلى العمق الجغرافي لدول المنطقة، وجعلها بمثابة سياج أمني خاضع لسيطرتها في محاولة لتوظيف منطقة الخليج العربي كموقع جيوپوليتيكي لحماية حدودها من عدوان الدول التي تقع خلف دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها إيران، ومن أجل خلق أجواء تساعدها على فرض سيطرتها على المنطقة، فقد حاولت إسرائيل إثارة المشاكل الإثنية والطائفية والعرقية في دول المنطقة.

ومن أبرز أهداف إسرائيل في الخليج العربي هو حاجتها لمصدر قريب ورخيص للبترول؛ إلى جانب رغبتها في ترويج منتجاتها في الأسواق الخليجية ذات الأنماط الاستهلاكية.

وبالرغم من أن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي تؤكد التزامها بالموقف العربي الرافض للتطبيع، والربط بينه وبين تسوية القضايا العالقة بالطرق السلمية، إلا أن إسرائيل تسعى دائمًا لاتباع سياسة التطويع تجاه دول الخليج بمعنى تطويق هذه الدول بعلاقات مباشرة وغير مباشرة؛ مستعينة بالمتغيرات الدولية والعولمة ولاحقًا الاحتلال الأمريكي للعراق، واستطاعت تطوير علاقاتها مع قطر وعمان والتي انعكست على دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تحاول من وراء مسعاها هذا احتواء دول المجلس وتفريغها من مواردها، واستثمار الفوائض

---

(1) صحيفة القدس العربي2008/6/10.

المالية العائدة لها، ومحاولة فتح باب التعاون العسكري معها لاستخدامها كقاعدة عسكرية لها مستقبلاً.

إن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي, سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي- تؤكد التزامها بالموقف العربي الرافض للتطبيع مع إسرائيل، والربط بينه وبين تسوية القضايا العربية [1].

وفي ضوء هذه المعطيات يبدو أن الطريق إلى الحرب سالكة، ونعتقد أن التوقيت لن يتعدى نهاية عام 2011 موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق التي حتمًا ستستعين بها إسرائيل في حالة ضربها لإيران، سواء بالأعتدة أو استخدام قواعدها العسكرية لقربها من إيران وإمكانية التزود بالوقود لغرض تكرار الضربات الجوية.

تشير التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة واحتمالات ما ستسفر عنه الأيام اللاحقة إلى أن ساعة الصفر في الحرب تجاه إيران اقتربت، وأن ثمة نهاية وشيكة لحالة التعامل مع ملف إيران النووي. فإيران من جانبها اتخذت عدة خطوات للرد على أي ضربة محتملة، بل إنها تسعى نحو تفعيل برنامجها النووي، لإحداث التأثير المطلوب على الأطراف المعادية لها.

الحقيقة، أن عملية ضرب إيران مرهونة بالتوافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ورغم استعجال إسرائيل تنفيذ الضربة إلا أنها لا تستطيع فعل ذلك دون معاونة الولايات المتحدة، وحيث إن الولايات المتحدة غير قادرة في الوقت الحالي على الإقدام على مثل هذا العمل، فقد تأجل ضرب إيران طول المدة المنصرمة، وهذا يعود لعدة أسباب منها الحالة المتردية التي وصلت إليها القوات الأمريكية في العراق؛ الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى الشروع فعليًا في الخروج التدريجي من العراق. إلى جانب النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، ولذلك فإن واشنطن تدرك جيدًا أن باستطاعة طهران

---

(1) http://www.islamonline.net.

التسبب في مزيد من المشكلات لها في العراق وتعقيد الموقف عليها... لكن بالمقابل حصل تصعيد إجباري في الموقف وبدفع واضح من إسرائيل، حيث تم فتح الملف النووي الإيراني على مصراعيه أمام كافة الاحتمالات، خصوصًا بعد مماطلة إيران طويلاً حول تخصيب اليوارنيوم خارج إيران،ومفاجأتها العالم بتوقيعها على اتفاق مع كل من البرازيل وتركيا على تبادل تخصيب اليورانيوم في تركيا، والذي رفضته الولايات المتحدة وأوروبا لأن إيران لم توقف تخصيب اليورانيوم داخل إيران، وهكذا أخذ التصعيد مجراه بتحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن لغرض فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على طهران. الأمر الذي جعل إيران تعلن أنها ستلغي الاتفاق مع البرازيل وتركيا إذا تعرضت لعقوبات مجلس الأمن، وكان التصعيد الإيراني هذا كفيلاً باستثارة الدول الغربية عليها. بمعنى أن رد الفعل السياسي والإعلامي الأمريكي والأوروبي على إيران تجاوز الحد الطبيعي، مقابل تهديد ووعيد إيران لواشنطن وأوروبا والغرب بخسائر فادحة إذا ما تم فرض عقوبات عليها.

إن واقعًا جديدًا يحكم الملف النووي الإيراني الآن، وهذا الواقع الجديد يتقدم خطوات كثيرة عن الوضع السابق، حيث إن المواجهة بدأت تلوح في الأفق بين الولايات المتحدة والمعسكر المرتبط بها، وإيران والمحور المتعاون معها، وهذه المواجهة لن تكون مشابهة لأي مواجهة عسكرية تقليدية لأنها ستقع باستخدامات عسكرية تكنولوچية متطورة جدًّا.

وفي ظل هذا المناخ المشحون بمزيج من العوامل العقائدية والسياسية والاستراتيچية، تبدو الخيارات المتاحة للخروج من المأزق الدولي الراهن ضئيلة إن لم تكن معدومة. فالقبول بمنطق التعايش مع "إيران نووية" يبدو مستحيلاً من وجهة النظر الأمريكية لما ينطوي عليه من تحولات حادة في الواقع الچيوپوليتيكي الدولي، وما يستتبعه من تهديدات بالغة لموقع واشنطن الاستراتيچي على المسرح العالمي، ولمصالحها الحيوية في المنطقة، ولكل النظام السياسي القائم في الشرق الأوسط. في

المقابل، لا يظهر في الأفق أي إمكان للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة ما بين المعسكر الأمريكي الغربي والنظام الإيراني، انطلاقًا من الموانع الهائلة التي تَحُول دون ذلك والتي يأتي في طليعتها إصرار طهران على الذهاب إلى آخر الطريق في مشروعها النووي، ولما تنطوي عليه تسوية كهذه من تكريس إيران شريكًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في إدارة شؤون المنطقة، وهو ما لا يمكن لواشنطن التسليم به. وأمام هذا الواقع يبرز الحل العسكري بصفته الخيار الأخير لمعالجة الأزمة الإيرانية، وقطع الطريق أمام طهران لتحقيق طموحاتها النووية والمضي في الخيارات الصعبة واللجوء من جديد إلى الحرب الاستباقية التي أضحت سمة رئيسة في تاريخ الإدارة الأمريكية.

الحرب الاستباقية ضد إيران، في حال نشوبها، تطرح الكثير من المخاوف والمحاذير وترسم الكثير من علامات الاستفهام عما يمكن أن تسفر عنه من انقسامات حادة على المسرح الدولي، وما يمكن أن تتمخض عنه من نتائج عسكرية واستراتيجية، إلى الحيز الجغرافي الذي يمكن أن تمتد إليه، وصولاً إلى التداعيات السياسية التي قد تنتج عنها. فالحرب أيُّ حرب، لا يمكن التيقن من نتائجها مهما بلغ التخطيط لها من دقة ومهما أُعدَّ لها من إمكانات. وحتى لو كانت الدولة التي تخوضها بحجم الولايات المتحدة التي تمتلك كل مقومات القدرة العسكرية والاستراتيجية، ما يجعل نهايات الحرب المحتملة ضد إيران محفوفة بالشكوك والمخاطر.

# أطراف الصراع

هناك أطراف عديدة في معادلة الصراع في المنطقة، إلا أن الطرف الأول هو الولايات المتحدة التي تقود التحالف الغربي إلى جانب إسرائيل التي تملك دوافع وأسبابًا خاصة لضرب إيران، لاسيما وأنها تملك قدرات تقنية كبيرة وإمكانات استخبارية واسعة ما يؤهلها لتؤدي دورًا بارزًا في أي مواجهة عسكرية ضد إيران. ولا يمكن استبعاد دور قوات حلف الأطلسي من هذه المواجهة بسبب ارتباطها المباشر بالقيادة الأمريكية، أما تركيا التي توجد على أراضيها قواعد أمريكية فتُستبعد مشاركتها لاسيما وأنها سبق وأن منعت القوات الأمريكية من استخدام أراضيها لغزو العراق عام 2003، إضافة إلى أنها تعمل طرفًا في حل الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية بالتعاون مع البرازيل، هذا إلى جانب خلافاتها مع إسرائيل بسبب الموقف من الفلسطينيين وخصوصًا حصار غزة. وهناك أطراف أخرى ستُجر حتمًا إلى الحرب إلى جانب قوات التحالف الأمريكي كونها ستتعرض للرد العسكري الإيراني نتيجة استعمال القوات الأمريكية لأراضيها كأوزبكستان وطاجكستان وجورجيا وأذربيجان في آسيا الوسطى، ودول الخليج العربي مثل قطر والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما في الطرف الثاني، فتقف إيران كقوة قادرة رئيسة تؤازرها في ذلك مجموعة من التنظيمات المسلحة الموالية لها في المنطقة التي من شأنها التحرك لخوض حرب ضد قوات التحالف وإسرائيل مثل الميليشيات الشيعية في العراق، أو في الأراضي الفلسطينية (حركة حماس) أو في لبنان (حزب الله). ولا يغيب عن الحسابات دور سوريا التي يمكن أن تتورط في الحرب لأسباب تتعلق بموقعها الجغرافي داخل دائرة العمليات أو بسبب مواقفها السياسية المرتبطة بالمحور الإيراني.... الحقيقة إن إيران لها وضع خاص في منظمة تعاون شانغهاي، وترتبط بمعاهدات عسكرية بكل من روسيا

والصين. لكن احتمال تدخل هاتين الدولتين الى جانبها يبدو أمرًا غير محتمل الحدوث[1] .

(1) حيدر رضوي - القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج10 /2010/04.

## مسرح العمليات

أما فيما يخص مسرح الحرب، فمن المؤكد أن أي ضربة عسكرية لإيران وبهذا الحجم؛ بغض النظر عن كونها محدودة أو شاملة، سوف تتمدد في كل الاتجاهات على الرقعة الچيوستراتيچية للشرق الأوسط. وحيث إن العمليات العسكرية المحتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية ستكون على شكل هجمات جوية أو صاروخية، فإن مسرح المواجهة العسكرية سيمتد من بحر العرب إلى الخليج العربي إلى البحر المتوسط، وهي مناطق تواجد القوات البحرية الأمريكية. أما في البر فستكون هناك دائرة واسعة مركزها إيران وتشمل مناطق تواجد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان وتركيا وقطر والسعودية والكويت والبحرين والإمارات التي ستكون في مجملها عرضة للهجمات الإيرانية بالصواريخ الپاليستية، هذا بالرغم من أن الاستراتيچية العسكرية لأمريكا وحلفائها تحاول قدر المستطاع عدم توريط القوات البرية في المعركة، إلا أنها تضع في حساباتها أن المعركة ستنحو نحو مواجهة برية ضد القوات الإيرانية؛ خاصة وأن هناك احتمال قيام القوات الإيرانية باجتياز الحدود العراقية للدخول في اشتباك مباشر ضد قوات التحالف، وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن يتطور النزاع من الشرق الأوسط ليصل إلى حوض بحر قزوين حيث ستقوم القوات البرية الأمريكية والأطلسية الموجودة في كلٍّ من چورچيا وأذربيچان بمهاجمة إيران من حدودها الشمالية الشرقية. ولبنان وسوريا سيتحركان عسكريًا لمساندة إيران ما قد يؤدي إلى اشتعال الحدود اللبنانية السورية - الإسرائيلية، وهكذا سيكون مسرح الحرب المحتملة ممتدًّا من الشواطئ الغربية للبحر المتوسط إلى الخليج العربي حتى الحدود الصينية جنوبًا والروسية شرقًا.

ويرتبط بمسرح العمليات المواقع المستهدفة لطرفَي الصراع, فإيران وفق أغلب الخبراء تمتلك ما بين 18 إلى 30 منشأة مرتبطة بالمشروع النووي منتشرة في مناطق مختلفة بعضها مكشوف والبعض الآخر تحت غطاء مصانع تقليدية، فيما القسم الآخر مشيد

تحت الأرض تحميه تحصينات كبيرة وتتولى الدفاع عنه قوات مجهزة بشبكة من الأسلحة والصواريخ المضادة للطائرات، كما أن هناك 1500 هدف آخر مرتبط بالمشروع النووي. وهذا يتطلب ضربة عسكرية كبيرة تستهدف جميع المنشآت النووية والبنية العسكرية الإيرانية بكاملها من مواقع الصواريخ البالستية إلى المطارات العسكرية إلى القواعد البحرية وأنظمة القيادة والاتصالات والتموين، الأمر الذي سيقود إلى حرب شاملة تُستخدم فيها الأساطيل والغواصات والقاذفات والمقاتلات والصواريخ وأسلحة القذائف الخاصة.

# شبح الحرب بين إيران والغرب وإسرائيل

في تصريحات ترتبط بالتوتر الشديد الذي يسود العلاقات بين إيـران وأمريكـا وحلفائهـا، اعتـبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في تـصريح لـصحيفة "واشـنطن پـوست" ومجلـة "نيوزويـك" أن إيران "قطعت أشواطًا" في إعداد أسلحة نووية وقد تكون تعمل على صنع رؤوس نووية، ونـشتبه في أنهم يعملون على الأرجح على صـنع رؤوس لـصواريخ أرض- أرض. كـما توقـع الـوزير الإسرائـيلي أن يكون للإيرانيين على الأرجـح منـشأة أخـرى لتخـصيب (اليورانيـوم) إضـافة إلى محطـة نطنـز، التـي يتخوف منها الغربيون. إلا أن استنتاجات المخابرات الأمريكية بشأن البرنامج النـووي الإيـراني تقـول, إن طهران تخلت عن مشروعها لصنع القنبلة النووية منذ 2003. وقال باراك من جانبه، إن توقعاتنـا تفيد بوضوح أن الإيرانيين يبحثـون عـن امـتلاك القـوة النوويـة. وقـد يكـون صـحيحًا أنهـم أوقفـوا المجموعة التي كانت تعمل على الأسلحة عام 2003 لأنه كان ذروة التصنيع العسكري الأمريكي.

من جهة أخرى, هدد أعلى قائد عـسكري إيـراني بـأن القـوات الإيرانيـة سـترد عـلى أي هجـوم أمريكي على بلاده في المستقبل بضرب القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخلـيج، حـال انطـلاق العمليات الهجومية منها.وصرح قائد قوات الحرس الثوري الإيراني، الـچـنرال محمد علي جعفري، أن بلاده تمتلك "الحق الطبيعـي للـرد"، حـال تعرضـها لهجـوم بـري أو جـوي أمـريكي، وفـق مـا نقلـت الأسوشيتدپـرس عن مقابلة أجراها المسؤول العسكري مع قناة الجزيرة. في حين طمأن جعفـري دول الخليج التي يستضيف بعضٌ منها قواعد عسكرية أمريكية، أن الضربات الهجومية المضادة ستنحصر تحديدًا على القوات الأمريكية هناك.

وقال إننا لاحظنـا القلـق الـذي يعـتري بعـض دول الجـوار - دولاً إسـلامية تستـضيف أراضيها محطـات عـسكرية أمريكيـة. فـإذا شـنت أمريكـا حربًـا ضـدنا.. واسـتخدمت تلـك

المحطات لمهاجمة إيران بالصواريخ، فقوة ودقة صواريخنا تتيح لنـا القـدرة عـلى اسـتهداف القـوات الأمريكية فقط.

وشهد مضيق هرمز مؤخرًا احتكاكات عسكرية بـين زوارق عـسكرية إيرانيـة وقطـع عـسكرية تابعة للأسطول الأمريكي، ارتفع على إثرها حدة التوتر القائم بين طهران وواشنطن.

وكان الرئيس الأمريكي چـورچ بوش خلال زيارته إلى بعض دول الخليج في نهاية فترة حكمه قد وصم الجمهورية الإسلامية بالدولة الرائـدة في رعايـة الإرهـاب، وقـال إن كـل الخيـارات ضـد إيـران مطروحة على الطاولة.وحشد دول الخليج ضد إيران التي تتهمهـا إدارتـه بزعزعـة اسـتقرار المنطقـة وتوسيع نفوذها والسعي لامتلاك أسلحة نووية.

ويتملك الجيش الأمـريكي عـدة قواعـد عـسكرية في بعـض الـدول العربيـة، منهـا: الـسعودية، والبحرين، ودولة الإمارات، وقطر. وأعربت بعض الـدول العربيـة المَـضِيفة عـن قلقهـا مـن أن تلـك القواعد العسكرية تجعلها أكثر عرضة لهجمات عسكرية.

وعلى صعيد الملف النووي، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" عن أمـين المجلـس العـالي للأمـن القومي سعيد جليلي قوله، إن البلدان الغربية تبحث عن ذرائع بشأن القضية النووية الإيرانية.

وقال إن هذه البلدان كانت تتعاون بصورة واسعة مع النظام الديكتاتوري السابق في إيـران في المجال النووي. وأن البلدان الغربية كانت قـد وقَّعـت مـع النظـام الـديكتاتوري الـسابق عـددًا مـن مذكرات التفاهم، ولكن منذ أن قامت الديمقراطية في إيران وسقط ذلـك النظـام عـلى يـد الـشعب، فرضت هذه البلدان العقوبات على إيران وشعبها.ومنذ ذلـك الوقـت وحتـى اللحظـة تابعـت هـذه البلدان البحث عن ذرائع.. بينما قام أكثر من 120 بلدًا مـن مجموعـة عـدم الانحيـاز بإصـدار بيـان دعمت فيه البرنامج النووي الإيراني السلمي.

يقول محللون وساسة إيرانيون، إن بلادهم تشعر بأنها بذلت ما فيه الكفاية لتلافي هجوم أمريكي وشيك، وإنها على ثقة من أن إيراداتها الكبيرة من صادرات النفط ستساعدها على تحمل آثار جولة ثالثة من العقوبات.وتعهد زعماء إيران بالمُضيّ قُدُمًا في أعمال طهران النووية بصرف النظر عن عقوبات جديدة من جانب الأمم المتحدة بعد أن اتفقت قوى دولية على إطار عام لقرار جديد بفرض عقوبات.لكن الخطوات كانت أضعف بكثير مما كان المسؤولون الأمريكيون يسعون لتحقيقه، بعد أن أصبحت تحفظات روسيا والصين أكثر وضوحًا في أعقاب تقرير للمخابرات الأمريكية أفاد أن طهران أوقفت برنامجها للتسلح النووي عام 2003.

وقال المحللون والساسة، إن الجمهورية الإسلامية التي واجهت عقوبات أمريكية على مدى سنوات تعلمت العيش في ظل العقوبات، ولديها الآن إيرادات استثنائية من بيع النفط تساعدها على تحمل أي خسائر إضافية تسببها الإجراءات الجديدة..

وقد أكدت إيران مرارًا إن العقوبات لن تمنعها من المضي قُدمًا في برنامجها النووي؛ ولكن الاقتصاديين يقولون إن العقوبات تدفع الأسعار للارتفاع وتردع المستثمرين الأجانب.

وقال محللون، إنه على الرغم من أسلوب الخَطَابة الإيراني العنيف فإن طهران بدا أنها أخذت التهديد بشن هجوم أمريكي مأخذ الجد ويبدو أنها تقدم تنازلات في العراق وأماكن أخرى، حتى وإن كان المسؤولون ينكرون تقديم أي تنازلات لواشنطن.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الإيراني الحالي متكي، إنه يعتقد أن العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ستُستأنف في يوم ما ولكن لا تزال هناك الكثير من العراقيل التي تحول دون إقامة علاقات طبيعية. وقال منوشهر متكي، إن طهران لم تتعهد بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة للأبد، رغم التوتر مع واشنطن بشأن

البرنامج النووي الإيراني والاتهامات الأمريكية بأن إيران أذكت العــنف فـــي العراق المجاور. وقال متكي إنه لم يلمس أي تغيير في موقف الولايات المتحدة تجاه بلاده [1] .

(1) د. محمد ناهض القويز- سيناريو ضرب إيران - البيت العربي - جريدة الرياض 2009/7/20.

# حقائق وأوهام في ضرب إيران

يقول نورمان بودهوريتز وهو مفكر أمريكي ينتمي للمحافظين الجدد، إن قصف إيران - مسألة لا بد منها، على الرغم من تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية الأخير الذي أفاد أن إيران لا تشكل في الوقت الراهن تهديدًا يُذكر. وإنه ما زال مقتنعًا لأبعد حد بالحاجة لضرب إيران جوًّا لمنع الجمهورية الإسلامية من الاستحواذ على السلاح النووي.

ولا شك أن هذا الرجل الذي يصفه البعض بسمسار الحروب يؤكد أن القصف هو الوسيلة الوحيدة لمنع ملالي طهران من الحصول على القنبلة الذرية. ويقول إن إيران سوف ترد بعد قصفها بزيادة المشاكل أمامنا في العراق، ومن خلال مهاجمة إسرائيل بقذائف لا تحمل رؤوسًا حربية نووية بل رؤوسًا بيولوچية أو كيميائية. وسينتج عن هذا أيضًا ارتفاع في أسعار النفط بعواقب مدمرة لكل نظام اقتصادي في العالم بما في ذلك الأمريكي.

ويعدد بودهوريتز النقاط المثيرة للقلق في برنامج إيران النووي، منها أن القنبلة ستحرك سباقًا للحصول على الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأن الثوريين الإسلاميين الذين يحكمون إيران مستعدون للموت، ليس فقط من أجل معتقداتهم، بل وأيضًا لنشر أيديولوچيتهم وسلطتهم دون اكتراث بحماية شعبهم.. كما أن إيران ستحاول عمليًا نقل التكنولوچيا النووية للإرهابيين الذين سيستخدمونها بدورهم لمهاجمة الولايات المتحدة، وأنهم سيعملون لتحقيق حلمهم الشرير في محو إسرائيل من الخارطة كما قال الرئيس أحمدي نجاد نفسه. وأن إيران ستلجأ لأسلوب التخويف والابتزاز النووي لتحويل أوروبا إلى قارة ينتشر فيها القانون الإسلامي. بل إن

الأسلحة النووية سوف تخدم هدفًا بعيدًا هو إقامة ما وصفه أحمدي نجاد مرة بعالم خالٍ من أمريكا.

أما أهم السيناريوهات المرسومة لهذه الحرب، فإننا سنسلط الضوء على عدد من السيناريوهات المحتملة للحرب، وسنضع تصورنا للسيناريو الذي نتوقعه وفقًا للوقائع والأحداث والرؤية المستقبلية لمجريات الصراع.

## الصراع الإيراني - الإسرائيلي وأثره على منطقة الخليج

بنى شاه إيران علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع إسرائيل كانت بمجملها نكاية بالعرب بشكل عام، وتوتيرًا للعلاقات معهم والعمل ضد مصالحهم ومجاراة لحليفته الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مجيء الحكومة الإسلامية في إيران تغيرت المعادلة حيث تحكم العداء في الظاهر شيئًا فشيئًا بين الحكومة الإيرانية وإسرائيل، ثم استمر الصراع السياسي والإعلامي بين الحكومتين الإيرانية والإسرائيلية بعد ذلك بسبب تخوُّف إسرائيل والولايات المتحدة من أن برنامج إيران النووي سيؤدي في النهاية إلى إنتاج السلاح النووي، وهذا كما تراه إسرائيل ليس في صالحها وهي التي تطمع في أن تكون هي المحتكرة له في المنطقة، وهذا ما يفسر التهديدات الإسرائيلية المتواصلة بضرب المفاعلات النووية الإيرانية، كما ضربت من قبل المفاعلات النووية العراقية في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وهذا يفسر أيضًا في المقابل، وإلى حد كبير، حملة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في بعض خُطَبه وكلماته وتصريحاته الصحفية ضد إسرائيل والصهيونية وتشكيكه «بالمَحْرَقة النازية» في ألمانيا ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. واعتباره لها أسطورة برر الغرب والصهيونية بها قيام دولة إسرائيل في فلسطين، وكذلك اقتراحه بإزالة إسرائيل من منطقة «الشرق الأوسط» ونقلها على قطعة أرض في أوروبا أو الولايات المتحدة وكندا... إلخ. وقد أثارت مواقفه هذه حفيظة الإسرائيليين وزادت من تهديداتهم بضرب المفاعلات النووية الإيرانية. وفي هذا السياق فكلتا الدولتين، إيران وإسرائيل، لا يهمهما مراعاة مصالح دول المنطقة العربية.

لو حدثت الحرب فإن كثيراً من العرب سيتضررون من استعمال إيران وإسرائيل لأسلحتهما ذات الدمار الشامل. فمصلحة العرب تتطلب خلو منطقة «الشرق الأوسط» من الأسلحة بما فيها النووية وغيرها. وإمكانية إشعال فتيل الحرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى باتت محتملة، وقد تتوقف بالدرجة الأولى على فشل المفاوضات الغربية الإيرانية لوقف تخصيب إيران لليورانيوم، وعدم قبول إيران للمقترحات الغربية البديلة.

وقد يقود عدم تعاون إيران في هذا المجال، حسب وجهة نظر الدول الست (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) وعدم فاعلية العقوبات السياسية والاقتصادية ضدها، إلى أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بعمل عسكري مشترك وبمساندة أوروبية ضد إيران، وإن حصل ذلك فلن تكون منطقة الخليج بمعزل عن أضرار هائلة.

لقد أصبحت منطقة الخليج في حالة توتر منذ مجيء الثورة الإيرانية حيث باشرت إيران تصدير ثورتها للمنطقة بمختلف الأساليب، وأشعلت حربًا مع العراق دامت ثماني سنوات، وقامت بإجراء عدة مناورات عسكرية مختبرة فيها مختلف الأسلحة الصاروخية وغيرها. ويمكن القول إن الخليج أصبح رهينة بيد إيران وهو واقع تحت تهديداتها، وهذا الأمر بلا شك يزيد من قلق دول مجلس التعاون. وبالفعل، فقد هددت إيران مرارًا بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية... ويبدو أن إيران غير صادقة في حرصها على الحقوق العربية في فلسطين وهي كذلك غير راغبة في أمن منطقة الخليج واستقرارها، وإلا ما استمرت في احتلالها للجزر الإماراتية رافضة التفاهم مع الإمارات بشأنها أو عرضها للتحكيم الدولي.

إن الواضح هو أن الإيرانيين ستكون لـرِدَّة فعلهم آثار مدمرة على المصالح الأمريكية. ولن تكون دول الخليج العربية بمنأى عن دفع ثمن الهجوم على إيران، بل

ربما يكون العبء عليها أكبر، لانكشافها الاستراتيجي، وضعف بنيتها السياسية والعسكرية، كما أن الإيرانيين سيدفعون ثمنًا غاليًا في حالة المواجهة.

إن أول ثمن ستدفعه الولايات المتحدة إذا ضربت إيران هو تدمير الإيرانيين للمنشآت النفطية على ضفتَي الخليج العربي، وإغلاقهم مضيق هرمز أو شل الحركة البحرية فيه، وهو الذي يمر عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية. وستكون نتيجة ذلك قفز أسعار النفط إلى مستويات خيالية، وستثار زوبعة عالمية ضد السياسات الأمريكية عبر العالم. وتستطيع إيران استخدام صواريخها وزوارقها الحربية لتحقيق هذا الأمر، كما تستطيع تحريك وكلاء متعاطفين معها للقيام بالمهمة من داخل دول الجوار.

كما أن الإيرانيين سيفتحون جبهات بالوكالة لا حصر لها ضد المصالح الأمريكية عبر العالم. إذ إنهم سيقدمون المال والخبرة الفنية لآلاف الشباب ومئات الجماعات المسلحة لخوض حروب مفتوحة نيابة عنهم ضد الولايات المتحدة، في العراق وفي الخليج وفي كل مكان على وجه الأرض.... هذا ناهيك عن مهاجمة إيران لإسرائيل وجرها إلى المواجهة، من خلال إطلاق إيران صواريخها البعيدة المدى على عمق إسرائيل، أو الإيعاز لحزب الله اللبناني بإطلاق صواريخه القريبة المدى على شمال إسرائيل. وهو أمر سيوسع الجبهة ويفجر المنطقة بأسرها، في وقت تسعى فيه واشنطن إلى استقرار الأمور على ما هي عليه حرصًا على نفوذها في المنطقة.

إذا اندلعت الحرب بين إيران والولايات المتحدة فستدفع الدول العربية الخليجية ثمنا فادحا من الدمار العسكري والاضطراب الاقتصادي والأمني، لأن الإيرانيين يدركون أن الأمريكيين لا يستطيعون ضربهم دون توطئة وتسهيلات من دول الخليج العربية، كما حدث مع العراق من قبل. كما أن النفط وهو رصيد استراتيجي للأمريكيين، وسبب رئيس لتمركزهم العسكري في الخليج، لن يظل خارج اللعبة. ويحاول الإيرانيون مد جسور مع جيرانهم من دول الخليج لتفادي السيناريوهات

المحتملة، ويحاول بعض حكماء الخليج من جهتهم، كما يظهر من زيارة أمير قطر لإيران حيث يدرك العواقب.

فهل يمكن لهذه الأثمان الباهظة أن تدفع واشنطن إلى التسليم بالأمر الواقع، والسعي إلى استرضاء إيران، والقبول بها شريكًا في النفوذ بمنطقة الخليج والشرق الأوسط؟ ذلك ما يراه بعض أهل الرأي في واشنطن الآن ويدعون إليه. لكن إمساك قيادة يمينية بزمام الأمور في واشنطن، ووجود عنصر يهودي مؤثر في المعادلة، يجعلان احتمال الحرب أرجح.

# إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني

منذ عقد من الزمان ينشغل الساسة والحزب الحاكم والنُّخَب العسكرية والمؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالبحث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني على إسرائيل. وتحرص مراكز صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل على إبراز قلقها الشديد من البرنامج الإيراني. وكثيرًا ما يلوح القادة الإسرائيليون بالخيارات العسكرية لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي.

رئيس جهاز الموساد مائير دغان وصف التهديد الإيراني بأنه الخطر "الأكبر على دولة إسرائيل منذ نشوئها"، ووزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز السابق قال: "إذا كانت هناك حاجة لتدمير القدرة النووية الإيرانية فإن إسرائيل لن تتردد في ذلك، وهي ستحرص على عدم المس بالمدنيين الإيرانيين".

لا يوجد هناك شك لدى الدوائر البحثية التي تعمل لصالح وزارة الدفاع الإسرائيلية في أن إيران لا ترى في إسرائيل العدو الأول لها، ولا حتى أبرز أعدائها. فقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤخرًا دراسة للبروفيسور أفرايم كام خبير الاستخبارات والباحث الاستراتيجي لتحليل الدوافع الكامنة خلف الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، جاء فيها "أن الاعتبارات التي تحكم الاستراتيجية الإيرانية ترتبط بمصالحها ووضعها في الخليج العربي، أولاً وقبل كل شيء. وأن إيران تُبْدي حساسية كبيرة إزاء ما يحدث في دول الجوار، أكثر من اهتمامها بما يجري بين إسرائيل والفلسطينيين على الرغم من الخطاب السياسي الإيراني المُعادِي إعلاميًّا لإسرائيل، وأن طبيعة الاستراتيجية الإيرانية دفاعية فقط".

لكن على الرغم من ذلك لا يستبعد مستقبلاً استخدام إيران أسلحتها التقليدية وغير التقليدية في هجوم على إسرائيل.

ورغم تهديد موفاز باستخدام القوة العسكرية من أجل تدمير المنشآت النووية الإيرانية، فإن هناك العديد من الأسباب التي تدفع إسرائيل لعدم القيام بهذه الخطوة، منها أن إيران قامت بتدشين العديد من المنشآت النووية المحصنة جدًّا أسفل الأرض وفي مناطق متباعدة وبشكل مضلل، ما يجعل من المستحيل على سلاح الجو الإسرائيلي ضرب جميع هذه المنشآت النووية، كما أن هناك صعوبة في حصول الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على معلومات دقيقة حول أيٍّ من منشآت البرنامج النووي.

أما أمريكا فإنها لا ترغب بإظهار إسرائيل كمن يلعب دور الشرطي في المنطقة في ظل الجهود التي تبذلها واشنطن من أجل إعادة رسم المنطقة بما يخدم مصالحها، لأن الأمريكيين يخشون أن يؤثر أي عمل عسكري إسرائيلي ضد إيران بالتعزيز من قبضة المحافظين في إيران على الحكم. كما يؤثر على جهود أمريكا لاستتباب الأوضاع في العراق.

ورغم رغبة إسرائيل في شن هجوم عسكري على إيران، إلا أن الكثير من الاستراتيجيين في إسرائيل يحذرون من المخاطرة بسبب برنامجها النووي، وترى تل أبيب أن هناك إمكانية لمنع تطور البرنامج النووي الإيراني عبر ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على إيران. لاسيما ضغط الولايات المتحدة على الدول التي تمد إيران بالأجهزة والمعدات اللازمة لمنشآتها النووية. إلى جانب فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات صارمة على إيران من أجل التخلي عن برنامجها النووي، وبهذا الصدد حذر نائب الرئيس الأمريكي بأنه إذا لم يتحرك العالم من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني فإن إسرائيل من الممكن أن توجه ضربة لهذا البرنامج.

وفي الوقت ذاته يُسعى الموساد الإسرائيلي من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات الاستخبارية التي يمكن تقديمها للجنة الطاقة الذرية للتدليل على الطابع العسكري للبرنامج النووي الإيراني.

وإلى جانب الجهود الاستخبارية تشن تل أبيب حملة دعائية لدحض مزاعم إيران بأن برنامجها النووي ذو طبيعة سلمية، أيًا كانت الجهود التي تقوم بها تل أبيب، أو ستقوم بها من أجل منع حصول الدول العربية والقوى الإقليمية الإسلامية على السلاح النووي فإن هذه الجهود ستبوء بالفشل في النهاية[1].

---

(1) شبكة النبأ المعلوماتية- الأربعاء 30 يناير/كانون الثاني/2008 - 21/المحرم/1429.

# سيناريوهات الحرب

يرى الخبراء العسكريون أن هناك عواقب وخيمة لأي حرب يمكن أن تشنها تل أبيب أو واشنطن على إيران, وذلك بسبب انتشار الشبكات الإيرانية في العراق وأفغانستان وما تمثله من خطر على المصالح الأمريكية في كلا البلدين.... حيث إن إيران يمكن أن ترد عبر وسائل غير مألوفة، توجه فيها موجات كثيفة من الصواريخ على أهداف ومصالح أمريكية بالمنطقة, كما أنها قد تدفع حلفاءها في المنطقة كحزب الله في لبنان أو الموالين لها في العراق إلى الدخول في معركة مع الإسرائيليين أو الأمريكيين. وفي هذا السياق أن القوات الإيرانية سيكون باستطاعتها استهداف القوات الأمريكية في الخليج والعراق وأفغانستان بهجمات بالصواريخ، ويعتقد الخبراء العسكريون أن مهاجمة إيران ستكون بداية لانهيار الهيمنة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وربما العالم بأجمعه. وتأسيسًا على هذا الاعتقاد، قال الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقابلة مع قناة "العربية"، إن أي ضربة عسكرية لإيران ستحول منطقة الشرق الأوسط إلى كرة من اللهب، وإن أي هجوم لن يؤدي إلا إلى جعل إيران أكثر تصميمًا في مواجهتها مع الغرب بشأن برنامجها النووي، وإنها حتى لو لم تقم اليوم بصنع سلاح نووي فإن الضربة العسكرية ستدفعها إلى ذلك.

هناك افتراض يقول بأنه حتى في حالة النجاح التام لقصف المنشآت النووية الإيرانية, فإن ذلك لا يعني أن إيران ستفقد قدرتها العلمية والعملية على تخصيب اليورانيوم وإنتاج القنابل النووية.... وهذا الأمر لا ينكره العسكريون الأمريكان والإسرائيليون، ومن ثَمَّ فإن قصف المنشآت الإيرانية سيؤخر البرنامج النووي الإيراني خمس سنوات على الأقل. لكن الدوائر الغربية والإسرائيلية ترى أن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، سيجعل التيار المعارض لسياسة الحكومة الإيرانية وتوجهاتها يتحرك لتسلُّم دفة الحكم وأن العداء تجاه إسرائيل سيأفل بل قد يُستبدل به علاقات طبيعية بين إسرائيل وإيران، لاسيما وأن إسرائيل لديها قدرة كبيرة على الاختراقات الدبلوماسية

تفوق ربما حتى نجاحاتها العسكرية، وهذا واضح من خلال إقامتها علاقات مع دول آسيوية وأفريقية، بل إنها استطاعت أن تخترق حتى المقاطعة الإسلامية والعربية. .

كان أكثر المحلّلين العسكريين يعتقدون, وفقًا لهذا السيناريو, أن الزمن المتوقع لضرب إيران إذا ما تم التأكد من فشل برنامج التغيير من الداخل، سيكون خلال صيف 2010 أي بين يوليو وأغسطس، وسيكون الهجوم المتوقع عبر ضربات عن بعد تستهدف محطات أساسية واستراتيجية في إيران بقصد الابتعاد عن مواقع تجمع القوات الأمريكية في بحر العرب، حتى لا تلجأ طهران لردود فعل انتقامية من دول الخليج الصغيرة وحتى لا تتورط القوات الأمريكية في العراق. إذ إن الولايات المتحدة ترى أن استخدام القواعد العسكرية أو السفن الحربية في دول الخليج العربي لتوجيه صواريخ ضد إيران ليس خيارًا مستحبًا إطلاقًا لاسيما وأن دول الخليج قلقة وخائفة مثل الإمارات والبحرين، كما أنه خيار مزعج جدًّا بالنسبة لقطر، كما ترفض السعودية بكل الأحوال استخدام أجوائها من قِبل الطيران الأمريكي أو الإسرائيلي. ويُعتقد أن اليمن المنزعج من دعم إيران للحوثيين المتمردين في الشمال قد يجد نفسه مضطرًا لقبول الدخول الأمريكي بدعوى محاربة القاعدة ثم منحه الفرصة لضرب إيران[1] .

**ومن أبرز هذه السيناريوهات:**

**أولاً:**

تحدُّث تقارير إعلامية إسرائيلية عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي بالتحليق في الأجواء العراقية في طلعات تدريبية على مهاجمة أهداف مهمة في العمق الإيراني، مستخدمًا قواعد جوية تسيطر عليها القوات الأمريكية في العراق، إلا أن إسرائيل والعراق والولايات المتحدة سارعوا إلى نفي ما ورد في التقرير، الذي نشرته صحيفة

(1) صالح محمد النعامي - كاتب فلسطيني - إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني- الجزيرة - 2005/2/2.

جيروزاليم بوست الإسرائيلية، حيث نسب إلى مصادر في وزارة الدفاع العراقية قولها إن طائرات حربية تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي كانت تتدرب في المجال الجوي العراقي وهبطت في قواعد جوية أمريكية في البلاد استعدادًا لضربة محتملة ضد إيران، وأشار التقرير إلى أنها في قاعدة جوية في محافظة الأنبار غرب العراق قرب بلدة حديثة تخضع لسيطرة الجيش الأمريكي الذي يتولى المسؤولية الأمنية في هذه المنطقة[1].

وفي ضوء هذا السياريو نعتقد أنه رغم نفي وزير الدفاع الإسرائيلي والناطق باسم وزارة الدفاع العراقي اللواء محمد العسكري ووزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس، إلا أن هذا السيناريو يعد مُهمًا جدًا وأقرب السيناريوهات إلى الواقعية، لأسباب عديدة منها قرب القواعد الأمريكية في العراق من إيران وهذا يوفر في الزمن والوقود، وإمكانية إعادة تكرار الضربات، وإن حصل هذا فحتمًا سيكون قبل أغسطس 2011 أي قبل الإنسحاب الكامل للقوات الأمريكية، وهذا السيناريو قابل للتطبيق لأن كثيرًا من القواعد العسكرية الأمريكية ذات طابع سري ولا يعرف العراقيون ماذا يجري في داخلها، ثم إن الأجواء العراقية ما زالت بعهدة الجانب الأمريكي[2].

**ثانيًا:**

شرع الجيش الأمريكي منذ احتلاله للعراق عام 2003 في إجراء تحليلات عسكرية حول إمكانية الدخول في حرب شاملة مع إيران، وقد وضع جنرالات ورجال استخبارات متقاعدون خطة حرب لصالح البنتاغون تقوم على ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى تتمثل في ضرب معسكرات الحرس الثوري, في ظل إصدار بيان تبريري عن تدخّل الحرس الثوري في الشؤون العراقية. أما المرحلة الثانية فهي ضرب المفاعلات النووية عبر القصف الجوي بطائرات "ستيلث" الشبح, وضرب 300 موقع

---

(1) بسام البدارين- سيناريو ضرب إيران جاهز فعلاً - القدس العربي 2010/1/3.

(2) د. يوسف مكي- الاقتصادية الإلكترونية http://alfetn.com .

بصواريخ كروز من البحر، منها 125 موقعًا لها صلة بالأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية، ويقتضي ذلك أن يتم الإعلان عن أنّ إيران تتحدى الرأي العام العالمي فيما يتعلق ببرنامجها النووي, ولم تنفذ مطالب المجتمع الدولي، في حين تمثل المرحلة الثالثة هجومًا بريًّا وذلك بإرسال قوات من الخليج والعراق وأذربيجان وجورجيا وأفغانستان لتحويل أنظار الإيرانيين وتطويقهم. ثم الزحف نحو ضواحي العاصمة طهران الذي قدر المسؤولون أنه قد يستغرق نحو أسبوعين, ولا تتضمن الخطة دخول طهران. وقد تم تجريب هذه الخطة من خلال المناورات العسكرية المشتركة بين القوات الأمريكية والبريطانية على ضفاف بحر قزوين آنذاك. وبما أنّ هذه الخطّة تقوم أساسًا على عملية غزو برّي, فإنّه يتم تحديثها بشكل دوري لتتلاءم مع التطورات الحاصلة في المنطقة, وقد قام البنتاغون بآخر تحديث لها في عام 2006 مركّزًا على جانب القصف الجوي والعمليات الهجومية غير البريّة[1].

**ثالثًا:**

قدم الخبراء الروس والصينيون سيناريو آخر لضرب إيران، حيث قالوا إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبدأ ضرباتها لإيران بصواريخ كروز من السفن الحربية والغواصات الأمريكية في الخليج بوساطة قاذفات القنابل الثقيلة من نوع (B-52) و(B-2)، من المحيط الهندي وتستهدف الضربة أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية والمطارات والموانى ومواقع صواريخ شهاب، بعد ذلك ستقوم أسراب من المقاتلات الإسرائيلية بعبور الأجواء العراقية تساندها أسراب طائرات أمريكية من حاملات الطائرات في الخليج للقيام بعملية قصف كبيرة للمنشآت النووية والمصانع والقواعد العسكرية، وسيشمل القصف منشآت مدنية كمحطات الكهرباء والمياه بهدف الضغط

---

(1) عبد اللــه عبد المحسن السلطان - جريدة عكاظ السعودية، 20 فبراير 2010 - العدد : 3170 ، ومجلّة "أتلانتك"- الحرب ضد إيران – العدد 321 يناير/كانون الأول/ 2004.

على الشعب الإيراني ... ويتوقع هذا السيناريو ألاَّ تنجح الهجمات الجوية الإسرائيلية والأمريكية في تدمير كل البرنامج النووي الإيراني وجميع مواقع صواريخ شهاب، لأن إيران أخفت معظم هذه الأهداف في أنفاق تحت الأرض. ويتوقع هذا السيناريو أن يقوم الحرس الثوري بتنفيذ عمليات ثأرية وذلك باستخدام ما تبقى من مواقع صواريخ في قصف أهداف إسرائيلية، وإغلاق مضيق هرمز وتدمير السفن الحربية وناقلات النفط إلى جانب القواعد العسكرية الأمريكية في العراق.... وفي حالة استخدام الإيرانيين رؤوسًا كيماوية أو بيولوچية لصواريخهم شهاب، فإن الرد الأمريكي المتوقع سيكون باستخدام قنابل نووية تكتيكية M61-11 لتدمير كل البِنَى العسكرية والصناعية الإيرانية؛ مما يؤدي إلى عشرات آلاف من القتلى. وإذا ما تمادى الحرس الثوري الإيراني في رِدَّة فعله الصاروخية والهجومية في مياه الخليج، فمن المتوقع أن تستمر غارات الحرب الجوية والصاروخية الأمريكية بالقنابل الثقيلة طوال أسبوعين أو 3 أسابيع كما حصل سابقًا في يوغوسلافيا عام 1999، تمهيدًا لتقدم القوات الأمريكية في العراق باحتلال إقليم عربستان (خوزستان) المجاور للعراق، حيث توجد الغالبية الكبرى من حقول ومصافي النفط الإيرانية التي تشكل عصب الاقتصاد الإيراني [1].

**رابعًا:**

وهناك سيناريو سُمِّي سيناريو چورچ الكبير، وهو عبارة عن خيار عسكري طرحه "توم ماكلنيرني" الفريق المتقاعد في سلاح الجو في الجيش الأمريكي, وهو مَنْ شارك في التخطيط لعمليات القصف الجوي التي طالت العراق بعد احتلال الكويت عام 1991. ويقترح هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة باستهداف 1000 موقع في

---

(1) محمد بن المختار : الجزيرة - الخميس 1427/4/12 هـ - الموافق 2006/5/11.

وكذلك تقرير صادر عن المركز الأمريكي للبحوث الاستراتيچية CSIS. نشرته CNN بالعربية.

إيران عبر 15 طائرة B2 Stealth، القاذفة للقنابل المتمركزة في الولايات المتحدة وأوروبا، يساندها 45 طائرة أخرى من نوع F-117 و F-22، المتمركزة في المنطقة، لتدمير الرادارات الإيرانية البعيدة المدى والدفاعات الإيرانية الاستراتيجية كمرحلة أولى، وبعد ذلك يتم شن موجات متعددة من الغارات عبر طائرات F-18 التي تنطلق من حاملات الطائرات, وعبر طائرات F-15 و F-16 التي تنطلق من القواعد الأرضيّة في العراق, الكويت, الإمارات, قطر, البحرين وأفغانستان لقصف مواقع المنشآت النووية الإيرانية المعروفة, كما يتضمن السيناريو استهداف مراكز القيادة والتحكم الإيرانية, ومراكز وقواعد الحرس الثوري الإيراني, ومواقع بعض آيات الله الرئيسين, وبعض المواقع الحساسة الأخرى على أمل أن يؤدي ذلك إلى ثورة شعبية ضد النظام عبر المعارضات الداخلية. ويمكن تنفيذ هذا السيناريو خلال يومين فقط, وبما يؤدي إلى تدمير إمكانات إيران النووية لحوالي 5 سنوات قادمة. إن هذا السيناريو ينطوي على استخدام قوة هجومية كبيرة، بالإضافة إلى غارات متعددة ومتتالية لتكون فعالة. ومن الواضح أن حجم الضرر ونتائجه سيعتمد بشكل أساسي على نوعية الأسلحة المستخدمة ودقة الإصابات في ضرب الأهداف وقوتها، وهذا الأمر صعب التنفيذ فضلاً عن أنه مُكلِّف[1].

**خامسًا:**

إن السيناريو المحتمل لقيام اسرائيل بضرب إيران، هو أنها ومن أجل تحقيق هدفها، ستكون بحاجة إلى ما يزيد على 80 طائرة قاذفة مقاتلة و 30 صاروخًا پاليستيًا من طراز "أريحا 3" الذي تبلغ قوة رأسه التفجيرية 750 كيلوغرامًا. كما أن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية يتطلب العشرات من القنابل الأمريكية الموجهة

(1) وليام آركين- المتخصص في الشؤون العسكرية- الواشنطن پوست – أبريل/نيسان 2006، چيروزاليم پوست الإسرائيلية 2006/5/14.

بالليزر من طرز GBU-27، و GBU-28 و GBU-10، التي يمكنها اختراق طبقة من الخرسانة بسماكة تتراوح بين 1.8 - 6 أمتار. ويذكر السيناريو أن تدمير مصنع تخصيب اليورانيوم الواقع على سطح الأرض في منطقة أصفهان يتطلب من إسرائيل توجيه تسع قنابل، ولضرب المفاعل النووي في منطقة أراك أربع قنابل و55 قنبلة لتدمير مصنع تخصيب اليورانيوم الواقع تحت سطح الأرض في ناتانز،على أن تقوم مقاتلات من طراز F-16I و F-15E بنقل هذه القنابل. وهذا السيناريو يمكن أن يتم عبر ثلاثة مسارات، الأول هو المسار الشمالي حيث تحلق طائرات إسرائيلية مقاتلة على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ثم العبور فوق البر في أجواء المنطقة الحدودية التركية السورية، ومن ثَمَّ الأجواء الكردية في شمال العراق وصولاً إلى داخل الأراضي الإيرانية وقصف الأهداف. غير أن هذا المسار يثير مخاطر سياسية مع تركيا، فضلاً عن المخاطر العسكرية، وأما المسار الأوسط فيتم تحليق طائرات إسرائيلية مقاتلة عبر الأردن، ومن ثَم فوق الحدود السورية الأردنية المشتركة ثم عبور الأجواء العراقية، وصولاً إلى الأراضي الإيرانية، فقصف الأهداف.وفي هذا على إسرائيل أن تبلغ الأردن في حال عبور الطائرات الإسرائيلية للأجواء الأردنية، وذلك لأنها ملزمة باتفاقية سلام بين البلدين. أما المسار الجنوبي فيتمثل في تحليق طائرات إسرائيلية فوق المناطق الشمالية للسعودية، ومن ثَم دخول الأراضي العراقية فإيران، حيث سيتم توجيه الضربة، وهذا السيناريو شبيه بسيناريو كانت قد نفذته إسرائيل عام 1981، عندما قصفت المفاعل النووي العراقي وهذا المسار لن تسمح به الولايات المتحدة لأن مثل هذه المخاطرة قد تعرض علاقتها مع السعودية للخطر. وحيث إن المسارات الثلاثة تحتوي على مخاطر، فإن إسرائيل قد تلجأ إلى قصف المنشآت النووية الإيرانية بصواريخ باليستية، وذلك اعتمادًا على ضعف قدرات الدفاع الصاروخي الباليستي الإيرانية، باعتبار أن نظام الدفاع الجوي الإيراني قديم، ويتألف من منظومة "س-200" الروسية، "س-75" و"تور-م1".غير أن الخطر الذي قد يواجه إسرائيل حسب هذا السيناريو هو احتمال حيازة إيران على منظومة "س-300" (تريومف) S-300 PMU2، وهي منظومة

روسية متطورة للغاية قادرة مع أي تشويش أو نتيجة أي هجوم على تدمير ما بين 20-30 في المائة من القوة المهاجمة، ولهذا السبب تشعر إسرائيل بالقلق من احتمال حصول إيران على صواريخ هذه المنظومة، رغم أن إيران تعاقدت عليها فعلاً لكن روسيا تماطل في تسليمها لها. وأعلنت أخيراً في 2010/5/11 بعد فرض مجلس الأمن عقوبات جديدة على إيران، أنها لن تسلم هذه المنظومة إلى إيران[1].

**سادسًا:**

تستطيع إيران استخدام جملة الأوراق في حالة تلقّيها ضربة عسكرية من قِبل الولايات المتحدة، منها[2]:

1- محاولة إغلاق مضيق هرمز في وجه أي ناقلة نفط أو سفينة تجارية.

2- تحريك الشيعة في دول الخليج والعراق ضد الأهداف والقوات الأمريكية.

3- تفعيل جبهة جنوب لبنان من قِبل حزب اللـه وسوريا ضد شمال إسرائيل.

4- الضغط على حركتَيْ حماس والجهاد في فلسطين بتكثيف الهجمات على الإسرائيليين.

5- استهداف السفارات الأمريكية والإسرائيلية في أي دولة من دول العالم.

6- شن هجمات بالصواريخ على أماكن وجود الأمريكيين في المنطقة (العراق، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات)، إضافة إلى توجيه صواريخ إلى إسرائيل.

وتحسبًا لما يمكن أن تُقْدم عليه إيران بدفع الجماعات الشيعية في العراق لشن هجمات مسلحة على ثكنات الجيش الأمريكي في حال قصفت إيران، فقد قضت

---

(1) أنتوني كوردسمان- الخبير في الشؤون الاستراتيجية -"أسلحة إيران النووية: الخيارات المتاحة"- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- 7 أبريل/نيسان 2006.

(2) صحيفة لوس أنجيليس تايمز- تقرير سري أعدته الحكومة الفرنسية - مايو/ أيار2006.

الاستراتيـجـية الأمريكية الجديدة بسحب القـوات الأمريكيـة مـن المـدن العراقيـة، والإسراع بتـسليم الملف الأمني لحكومة المالكي التي أخذت على نفسها وعدًا بتجريد المليشيات الشيعية المسلحة مـن أسلحتها لا سيما جيش مقتدى الصدر. وأشارت التقارير إلى أن الولايات المتحدة بصدد نشر فوجٍ من الدفاع الجوي الأمريكي في منطقة الخليج مجهـز بـصواريخ مـضادة للـصواريخ مـن طـراز بـاتريوت, تحسبًا لما يمكن أن تقدم عليه إيران في حال شن هجوم عليها، وقد قضت الاستراتيــجــية الأمريكيـة لمواجهة الصواريخ الإيرانية بتعزيز وجودها الجـوي والبحـري في منطقـة الخلـيج مـن خـلال إرسـال حاملة الطائرات "يو إس إس چـون سي. ستينيس" لتنضم إلى حاملـة الطـائرات "يـو إس إس دوايـت دي. أيزنهاور" التي كانت قد وصلت الخليج العربي منذ 11 يناير/ كـانون الثـاني 2006 وعـلى متنهـا 6500 بحار وجندي، مزودين بطائرات مهمتهـا الإنـذار المبكـر وطـائرات لتـوفير الحمايـة للطـائرات المقاتلة، مصحوبة بعدد من المدمرات والغواصات الهجومية. وأمـا الحاملـة "يـو إس إس چــون سي. ستينيس"، فلديها أسلحة دفاعية للمسافات القصيرة وأنظمة "رام" لإطلاق صـاروخ أرض جـو ونظـام فلانكس المضاد لصواريخ كروز وأنظمة إلكترونية أخرى، وعـلى متنهـا مسـتـشفى بمخـزون المـضادات الحيوية تحسبًا لأي هجوم يُستخدم فيه الأنـثراكس أو غـاز الأعـصاب، وذلـك تخوفًـا مـن أي انتقـام إيراني بالأسلحة غير التقليدية. وهذه الآلة العـسكرية الـضخمة التـي تقـوم الولايـات المتحـدة عـلى نشرها في منطقة الخليج قادرة على إفشال المخطط الإيراني من إغلاق مضيق هرمـز، ولكـن في حـال نجحت إيران في إغلاقه ولفترة معينة عبر زوارق انتحارية أو عبر زرع ألغام بحرية على جانبيـه فقـد عملت الولايات المتحدة على زيادة مخزونها النفطي بشكل هائـل وبمـا يكفـي لأكـثر مـن 20 شـهرًا إضافيًا، أما بخصوص الضغط الإيراني على كـل مـن الفلـسطينيين والـسوريين، فـإن الإدارة الأمريكيـة تسعى إلى تشكيل جبهة عربية موحدة ضد النفوذ الإيراني تدعمها كل من مصر والسعودية[1] .

(1) پـول روجيرز- خبير ومستشار بمجموعة أكسفورد البحثيّة - سيناريو العمـل العـسكري ضـدّ إيـران - فبرايـر عـام 2006.

**سابعًا:**

يتحدث السيناريو الذي وضعته مجموعة أكسفورد البحثية، عن أن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية سيتم تنفيذه عبر القوّة الجوّية والبحريّة ونظام الدفاع الصاروخي خلال ساعات، وذلك عبر مئات التشكيلات الجويّة المدعومة بغارات صاروخيّة جويّة أخرى, وطائرات استطلاع لإخماد الدفاعات وذلك عبر هجمات وغارات بحوالي أكثر من 200 صاروخ كروز. ومن أجل أن يكون لهذا الهجوم تأثير كبير, فإنّه سيتم بشكل مفاجئ وسريع عبر استخدام مطارات القواعد العسكرية في المنطقة, بضربات جويّة بعيدة تتم إدارتها من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وقاعدة دييغو غارسيا, بالإضافة إلى ضربات بحرية عبر حاملات الطائرات وصواريخ كروز المنطلقة من البحر. وستتضمن الهجمات الجويّة على المنشآت النووية الإيرانية تدمير المنشآت في مفاعل طهران للأبحاث, منشآت إنتاج النظائر المشعَّة, عددًا من المختبرات ذات العلاقة بالأنشطة النووية, شركة كايالا للكهرباء, مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية إلى جانب سلسلة من المفاعلات الاختبارية, منشآت تحويل اليورانيوم, مختبرات صنع الوقود, وكذلك استهداف محطّات تخصيب اليورانيوم في ناتانز وآراك ومفاعل بوشهر النووي الجديد البالغة قوّته حوالي 1000 ميغاوات, إلا أن المشكلة هي أن أي تدمير لمنشآت الاحتواء ومنع الانتشار من الممكن أن يؤدي إلى انتشار الإشعاعات التي لن تصيب ساحل الخليج فقط وإنما سواحل غرب الخليج **في الكويت, العربية السعودية, البحرين, قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان, بالإضافة إلى الآثار السلبية والنتائج الكارثية على الصعيد البشري.** كما قد تشمل الهجمات ضربات لمراكز القيادة والتحكّم وقواعد الحرس الثوري الإيراني القريبة من الحدود مع العراق وساحل الخليج، بعد أن يتم شل الدفاعات الإيرانية المتنوعة بداية. وبعد إجراء تقييم

سريع للأضرار الناجمة عن القصف, سيتم فيما بعد تحديد أهداف رئيسة أخرى في الأيام القادمة بالتوازي مع الهجمات على الأهداف الأقل أهميّة. وقد تحتاج القوات الأمريكية إلى فترة 4 أو 5 أيام من هذا العمل العسكري المكثّف، وقد يمتد إلى عدّة أيام أخرى اعتمادًا على الردود الإيرانية[1].

ثامنًا:

طرحت روسيا سيناريو للحرب أسمته "اللسعة" تقوم الولايات المتّحدة بموجبه بتوجيه ضربة جوية خاطفة وقوية عبر الطائرات والصواريخ التي ستُطلق من الغواصات لتصيب حوالي 20 منشأة نووية مهمة, على أن تؤدي الهجمات هذه إلى تحقيق دمار كبير يؤدي إلى إعادة البرنامج النووي الإيراني للوراء لمدة لا تقل عن خمس أو سبع سنوات. وجاء في السيناريو أن القوات الأمريكية لن تستبعد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد المنشآت النووية الإيرانية وملاجئ القيادات، والهجوم البريّ على إيران واعتماد وسائل تتناسب مع الخطّة المطروحة[1].

**تاسعًا:**

ومن السيناريوهات المطروحة هو رد إيران في حالة الحرب بضرب قطر والبحرين والإمارات، إذ إن إيران قد تنتقم من أمريكا في الخليج, فهي تقوم بحشود عسكرية ضخمة على طول الساحل الإيراني في الخليج، وتحاول تطهير الجيش والحرس من القيادات غير الموالية للقيادة الإيرانية تحسبًا لحدوث تمرد، وتجهيز وحدات من آلاف الانتحاريين وتحضير كميات هائلة من الغازات السامة... ومن خطط إيران ضرب

---

(1) الكولونيل المتقاعد سام غارديز- محاضر في الكليّة القوميّة الحربية- "نهاية صيف من الدبلوماسية"، صحيفة الصنداي تلجراف البريطانية- الأحد 30 من سبتمبر2007.

(1) سايمون هندرسون - مدير برنامج الخليج وسياسات الطاقة - معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أكتوبر /2009.

أهداف عسكرية وصناعية ومدنية دقيقة في الكويت, واحتلال محافظات في جنوب العراق تمهيدًا للدفع بنحو 400 ألف جندي إلى منطقة الخفجي باتجاه المملكة العربية السعودية. ووفقًا لمعلومات حصلت عليها جريدة السياسية الكويتية، أن طهران حشدت قوات ضخمة من الحرس والجيش والبحرية في منطقة الأحواز وعلى طول الساحل الإيراني والجزر الإماراتية المحتلة, استعدادًا لشن حرب مباغتة, ويشرف الحرس الثوري على ترتيب مسرح العمليات والإعداد للحرب التي وضعت خطتها "لتتناسب مع جغرافية العراق والخليج العربي", حيث "بلغ عدد القوات المسلحة نحو مليون و700 ألف جندي", كما أُعيد تموضع الكثير من فرق الجيش و"الحرس الثوري" وقوات التعبئة "الباسيج" تماشيًا مع متطلبات تنفيذ المخطط الحربي. ويشمل المخطط الإيراني احتلال محافظات ميسان وذي قار والمثنى جنوب العراق بغية فصل البصرة عن بغداد والانطلاق باتجاه المملكة العربية السعودية, إضافة إلى استهداف أهداف دقيقة عسكرية وصناعية ومدنية في شمال دولة الكويت والخفجي شمال المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية بالقرب من الحدود الكويتية، والجبيل السعودية التي تقع في المنطقة الشرقية (وهي من أكبر المدن الصناعية في المملكة). كما حولت القيادة العسكرية الإيرانية طائرات من طراز "ميغ 21" الصينية السريعة إلى طائرات انتحارية مفخخة بمواد شديدة الانفجار ومواد أخرى كيماوية وبيولوجية لاستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة, ويشمل المشروع الحربي, خطط طوارئ بديلة تقوم على سياسة الأرض المحروقة في الأحواز المحتلة أو مناطق أخرى من الخليج العربي، ومنها التسبب بسيول اصطناعية بفتح السدود وقطع الجسور وحرق مخازن العتاد العسكري والمؤن ومولّدات ومنشآت الطاقة وضرب آبار ومصافي النفط.كما أعطت القيادة الإيرانية العليا أوامرها لكل القوات الإيرانية في الخليج بالتصرف كوحدات قيادة منفصلة أو مستقلة للردّ على

مصادر النيران بعد ثلاث دقائق فقط من أية ضربة عسكرية تتعرض لها إيران، دون الرجوع إلى السلطات العليا،وهي [1]:

**أولاً**: استخدام الوحدات البحرية للحرس الثوري الإيراني، في عرقلة مرور ناقلات النفط في مضيق هرمز، بالإضافة إلى مهاجمة المنشآت النفطية القريبة وزرع الألغام ومهاجمة السفن التي تمر في الخليج. وقد استخدمت إيران هذا الأسلوب في العامين 1987 و1988 خلال حربها مع العراق.

**ثانيًا**: استخدام حزب الله في لبنان ضد إسرائيل كورقة للضغط في مثل هذه الظروف, خاصة أنه مسلح بتجهيزات تقنية ممتازة ولديه خبرة عالية ومعرفة شاملة بالوضع.

**ثالثًا**: تخريب الوضع العراقي, وهو الأمر الذي يُعتبر أحد أنجح الأوراق المتوافرة وأقلها كلفة وأكثرها تأثيرًا, وهو ما سيؤدي إلى إعاقة عمل أمريكا وخططها.

**رابعًا**: افتعال مشاكل إقليمية عبر تجمعات الإيرانيين في الدول المجاورة، والتي لإيران نفوذ بها, إضافة إلى افتعال العديد من المشاكل في عدد من الدول خارج الإطار الإقليمي، وذلك لإشغال الولايات المتّحدة وتخفيف الضغط على إيران.

**خامسًا**: إصابة كافة القواعد الأمريكية عبر عمليات كوماندوس إيراني أو من خلال بعض المجموعات في تلك البلدان المرتبطة بإيران.

**سادسًا**: تدمير وإشعال كافة آبار البترول الخليجية بوساطة القصف أو بعمليات انتحارية، مما سيؤدي إلى توقف التصدير وارتفاع الأسعار.

---

(1) مؤسسة "القرن" الأمريكية, 18 أيلول/سبتمبر2006.

**سابعًا:** قد تقوم إيران باجتياح بـري واسـع للعـراق يـضع القـوات الأمريكيـة بـين المطرقـة الإيرانيـة والسندان السوري واللبناني، ويحرم الأمريكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل.

**ثامنًا:** قد تقوم إيران وبشكل غير مباشر بتجييش وتحريـك الأحـزاب الإسـلامية المعارضـة في منطقـة الشرق الأوسط للتظاهر والضغط على حكوماتها، مما قد يؤدي إلى تغيير جذري بالمنطقة.

عاشرًا:

هناك حافز آخر يتمثل في تكثيف ملحوظ في الحملة الإعلامية القائمة في بعض أروقة الـصحافة الغربية التي رافقتها بعض التصريحات الرسمية الإسرائيلية والأمريكية, التي تشير إلى احتمال تعـرض المنشآت النووية الإيرانية لهجوم عسكري يهدف إلى إزالة البرنامج الإيراني أو تعطيلـه، وهـو أمـر لـه تأثيرات شديدة الخطورة والجدية بالنسبة لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

إن احتمال لجوء "الأطراف الخارجية" إلى الخيار العـسكري لإنهـاء البرنـامج النـووي الإيـراني أو تعطيله هو أمر لا يبدو مستبعدًا لا سياسيًا ولا عسكريًا، وبخاصة في ضوء قيـام إسرائيـل عـام 1981 بتدمير المنشآت النووية العراقية بهجوم جوي مفـاجئ. لـيس لكـون هـذا أمـرًا حتميًـا أو قانونيًـا أو شرعيًا، بل لاعتبارات واقعية تشير إلى كون هذا التطور يمثل أحد الـسيناريوهات المحتمـل تجـسدها خلال الفترة الزمنية المقبلة، والتي تم تداولها بشكل جدي في واشنطن وتل أبيب.

ويتأكد ذلـك في ظـل حقيقـة انعـدام البعـد العقـلاني في الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة خـلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب حقيقة بروز النـزعة العدوانية الغالبة على السياسية الإسرائيلية.

ويُضاف إلى ذلك إيمان كلتا الدولتين بحرية تبنِّي ما اصطلح على تسميته باستراتيجية "الضربات الاستباقية" Pre-emptive Attacks أو "الاستراتيجية الوقائية" Preventive Strategy، التي تقوم على أساس حق الدولة المكتسب في تدمير مصادر الخطر المحتمل أو المستقبلي قبل موعد تجسده الفعلي، وذلك لضمان أمنها من خلال تحييد الخطر أو القضاء عليه بشكل كامل.

التساؤل الأساسي الذي يدور في أروقة صناعة القرار في دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال في دول عديدة أخرى خارج وداخل منطقة الشرق الأوسط، هو:

1) هل من الممكن اعتبار التهديدات الإسرائيلية الأمريكية بتبنِّي الخيار العسكري للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية خيارًا جديًا؟ أم أنه مجرد تكتيك ووسيلة ضغط سياسي ومعنوي على القيادات الإيرانية، وكذلك على الدول التي تتخذ موقفًا متساهلاً إزاء المشروع النووي الإيراني، لكونه في حسابات الواقع العملي أمرًا غير قابل للحدوث تحت أي ظرف من الظروف؟

2) هل يمثل هذا الخيار أحد الخيارات الجدية والحقيقية المتوافرة للتعامل مع ما يُصطلح عليه بالخطر النووي الإيراني؟

إن الأطراف الخارجية المعنية ستلجأ إلى هذا الخيار (الخيار العسكري) فقط في حالة فشل الخيارات الأخرى، وبعد توافر ظروف خاصة، ربما تكون غير متوافرة حاليًا، تسمح بتبنِّي العمل العسكري كوسيلة للتعامل مع هذه القضية.

لذا، فإن موقف صناع القرار في دول المجلس يجب أن يُبنى على فرضية "الخيار المؤجل"، أي أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية أمر وارد وجدي، ولكنه ليس حتميًّا ولا وشيك الحدوث في ظل الظروف السائدة الآن.

3) هل أمسى الخيار العسكري ضرورة حتمية للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية المفترضة؟ ومما يعزز حتمية تجسُّد هذا الخيار هو افتراض أو حقيقة وجود أسباب ودوافع تتجاوز هدف التدمير الفعلي للقدرات والمواقع النووية الإيرانية، مع أهداف سياسية في أجندة "الأطراف الخارجية" يُرجى تحقيقها عبر خيار العمل العسكري.

وكانت مثل هذه الحسابات ماثلة في القرار الأمريكي بالعمل على إزالة النظام العراقي بمعزل عن الهدف الذي كان معلنًا، وهو هدف نزع العراق لأسلحة الدمار الشامل.

ويقوم هذا السيناريو على أساس افتراض أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يكون استراتيجية أو خيارًا أحادي الهدف، بل يعتبر وسيلة وغطاء لتحقيق عدد من الأهداف الأخرى، داخل أو خارج إيران.

4) هل خيار العمل المخابراتي (خيار التدمير بوسائل غير عسكرية) للقضاء على أو لتعطيل تقدم البرنامج النووي الإيراني يُعد بديلاً لخيار العمل العسكري المباشر؟ ومثل هذا الخيار هو ما تمت ممارسته بشكل واسع وفعال من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية والغربية، خلال فترة منتصف ستينيات القرن الماضي ضد البرنامج المصري لتطوير الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى (سلسلة صواريخ القاهر والظافر).

كما تمت ممارسته لاحقًا خلال فترة أواخر السبعينيات وحتى التسعينيات ضد البرنامج النووي العراقي وبرنامج "المدفع العملاق"، وغيرها من أعمال التخريب المخابراتي من قِبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية والغربية عمومًا.

وهذه النشاطات المخابراتية هي التي سبقت قرار إسرائيل القاضي باللجوء إلى العمل العسكري عام 1981 كوسيلة لتعطيل البرنامج العراقي، وقد تمثلت هذه

النشاطات في حملة مخابراتية واسعة شملت في جغرافيتها دولاً عديدة في العالم قادتها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وتُرجمت عمليًا بسلسلة من عمليات التصفيات الجسدية للعلماء العاملين في البرنامج النووي العراقي من عراقيين وغير عراقيين، ومحاولات متكررة لتدمير المعدات المتعاقد عليها في موانئ الدول المصدرة، وحتى محاولة تدمير معدات ومنشآت المفاعل العراقي على الأرض بسلسلة من عمليات التخريب المدروس للمعدات الأساسية التي يعتمد عليها البرنامج.

ولكن لجوء إسرائيل إلى الخيار المخابراتي كوسيلة لتعطيل البرنامج النووي العراقي لم يثبت فاعليته إلا في حدود ضيقة نتج عنها تعطيل وقتي في سير البرنامج العراقي، واستطاع العراق تجاوزه باتخاذ إجراءات مضادة من قُبل أجهزة الأمن العراقية.

يتمحور رد الفعل الراهن لدول الخليج حول وجود موافقة ضمنية غير معلنة وغير متفق عليها بشكل مسبق، على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية[1].

(1) الجنرال ليونيد إيفاشوف - نائب رئيس أكاديمية العلوم الجيوسياسية الروسية - وكالة أنباء "نوفوستي" - تقرير نشرته صحيفة "أرغومينتي نيديلي", مارس/آذار 2007.

## مُقوِّمات الموقف الخليجي

نعتقد أن هناك حقيقة أساسية يمكن الانطلاق منها كبدهية طبيعية لفهم الموقف الخليجي من أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني، وهي أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الساخنة في المنطقة وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة حول أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) Actual or potential capability. كما كانت للدول الإقليمية مصالح مباشرة (معلنة أو غير معلنة) في عملية تجريد العراق من قدراته النووية وإزالة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل.

ويتلخص الموقف المفترض لدول الخليج (الرسمي وربما الشعبي) حول قيام محور تفكير جماعي يقوم على المبادئ التالية:

- أن دول المجلس تتبنى موقفًا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج, وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص, هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل".

- أن تُلزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية. وتم تأكيد هذا الموقف مجددًا من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة الـ 92 لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في جدة في 13 سبتمبر/ أيلول 2004، حيث طالَب أعضاء المجلس المجتمع الدولي "بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل".

- أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية, وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع دول منطقة الخليج (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن) هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Non-Proliferation Treaty NPT). وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أن الحكومة الإيرانية كانت عام 1974 أول من تبنى مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك في مشروع قدمه الجانب الإيراني بدعم من الحكومة المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام.

وفي عام 1990 قامت الحكومة المصرية بتقديم مشروع شامل اصطُلح علية بـ"مبادرة مبارك" يهدف إلى تقديم وثيقة متكاملة لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ورغم التأييد العربي الواسع للمبادرة، فإن رفض إسرائيل للمشروع أدى إلى تجميد الفكرة.

وهناك أمثلة إقليمية ناجحة يمكن الاستدلال بها طورت نظامًا ناجحًا وفعالاً لتطبيق هذا المبدأ، ومنها مثلاً "معاهدة تحريم الأسلحة النووية في دول أمريكا اللاتينية" التي تم التوقيع عليها في 14 فبراير/ شباط عام 1967 في مكسيكو سيتي، والتي حافظت بشكل فعال على مبدأ بقاء قارة أمريكا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

هناك كذلك "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لدول جنوب الپاسفيك" التي وُقِّعت في برزبن – أستراليا في 6 أغسطس/ آب عام 1985, ثم أخيرًا "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية للقارة الأفريقية" التي وقعت في القاهرة في 11 أبريل/ نيسان عام 1996.

وفي هذا المجال، فإن دول الخليج تؤمن بإمكانية استعارة التجارب الإقليمية الناجحة وتطبيق مبادئها على المستوى الإقليمي لأجل تعزيز الاستقرار والأمن ودعم علاقات الثقة.

وهي ترفض بشدة مبدأ الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية وتعتبر امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، من أكبر مصادر تهديد الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات النووية؛ مما سيقود المنطقة إلى حالة من سباق التسلُّح الخطير.

ويُعتبر تخلِّي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملاً أساسيًّا وشرطًا ضروريًّا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كما طالب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/ 71 الصادر في 15 ديسمبر عام 1994، الذي حث جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

كذلك تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية لعام 1994 (اتفاق وادي عربة).

وقد تعهد من خلالها الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار سلام عادل ودائم ومستقر.

وضمن الإطار العام للشعور بالحاجة لتأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل دون تأخير، فإن رد الفعل الراهن لدول الخليج يتمحور حول وجود موافقة ضمنية غير معلنة وغير متفق عليها بشكل مسبق على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية.

وعلى الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطـار البرنـامج النـووي الإيـراني والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنيـة قـصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقـف دولهـا بـشكل انفرادي.

في ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يُعَـد امـتلاك إيـران للقـدرات النوويـة بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية. وعلى المستوى الجماعي، اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاتهم الرسمية تجنب طـرح هـذا الملـف للنقـاش الجماعـي لغـرض المداولة أو لغرض تقرير موقف وسياسة موحـدة ومحـددة المعـالم تجـاه مـا يمكـن اعتبـاره تهديـدًا محتملاً وخطيرًا للوضع الاستراتيـجـي في منطقة الخليج.

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيـران مـن امـتلاك القـدرات النووية العسكرية من حقيقة الواقع الجغـرافي والـسياسي لهـذه الـدول، الـذي سـيجعل منهـا ومـن وشعوبها عرضة للخطر المحتمل والهدف الرئيس للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عـن دخـول إيران للنادي النووي.

إلى جانب حقيقة أن هذه الدول وشعوبها ستكون كـذلك الـضحية المحتملـة لأي تلـوث بيئـي (مُتعمَّد أو عَرضيّ) قد ينتج عن تسرب المواد النووية المشعة في أجواء أو مياه الخليج.

وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يُعد، وبشكل غـير مباشر، إقرارًا تلقائيًا بحق إسرائيل في احتكار امتلاك الـسلاح النـووي في المنطقـة، وهـو حـتمًا يعتـبر عاملاً سلبيًا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، فإن المصالح الذاتية وحتـى الجماعيـة لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين.

فامتلاك إيـران للقـدرات النوويـة سـيعتبر تطـورًا جديـدًا ذا انعكاسـات كبـيرة عـلى الاسـتقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانيـة -الخليجيـة والعلاقـات العربيـة - الإيرانيـة على نحو أوسع.

ودول الخليج والعالم العربي عمومًا يشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، ولكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط.

فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبي أكثر من كونه عاملاً إيجابيًا.

وأمسى الموقف في منطقة الخليج تحديدًا ذا حساسية عالية خلال فترة العقود الزمنية الثلاثة الماضية، وبالذات منذ بداية سياسة حكومة الشاه التوسعية في أوائل السبعينيات، تلتها الأخطار التي ترتبت على قيام الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية - الإيرانية، ثم حرب الخليج الأولى عام 1991 والثانية عام 2003، مما جعل قضية الأمن والاستقرار الإقليمي تخضع لسلسلة من التطورات السلبية.

وفي ضوء هذه الحقائق يُعَد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر دول الخليج، عاملاً سلبيًا إضافيًا وتطورًا حاسمًا ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد.

العدوان الخارجي على إيران سيوفر فرصة ذهبية لتيارات معينة متشددة ومتطرفة داخل القيادة الإيرانية، حيث ستستغل الحدث لإقلاق حالة التوازن والمشاركة النسبية القائمة.

إذا افترضنا حقيقة وجود مصالح موحدة واتفاق غير معلن وضمني بين دول مجلس التعاون على مبدأ وجوب تجريد إيران من قدراتها النووية الراهنة أو المحتملة،

ومنعها من تطوير القدرات النووية العسكرية؛ فإن ذلك يشكل جزءًا أساسيًّا من القضية.

هنا يبقى الجزء الأساسي الآخر في قضية التعامل مع هذه المسألة يتمركز حول طبيعة "الوسيلة" التي سيتم من خلالها تحقيق هذا الهدف.

وهنا تبرز بذور الخلاف بين الموقف الخليجي الإقليمي، والموقف الأمريكي الإسرائيلي.

مما لا شك فيه أن أفضل سيناريو ترغب في تجسيده قيادات الدول الخليجية لتحقيق هذا الهدف يتمثل في قدرة المجتمع الدولي على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بوسائل الضغوط الدبلوماسية، ربما المشفوعة بدرجة محددة من وسائل الضغوط الاقتصادية، وأن يكون للمجتمع الدولي، ممثلاً بمؤسسات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، دور محوري في تحقيق هذا الهدف عبر الوسائل غير العسكرية.

ولكن في الوقت الذي تؤمن فيه هذه القيادات بمحدودية أو ربما بعجز الوسائل الدبلوماسية منفردة عن تحقيق هذا الهدف, تشعر بقلق عميق من احتمال لجوء بعض الأطراف المعنية (الولايات المتحدة أو إسرائيل) إلى خيار العمل العسكري كوسيلة لتحقيق الهدف.

ولهذا القلق الملازم للموقف الخليجي الرافض للخيار العسكري مبرراته المنطقية وتساؤلاته المشروعة التي يمكن تلخيصها في المحاور الأساسية التالية[1].

1 - هل العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية (إذا تم تبنِّيه) سيكون عملية أحادية يتم تنفيذها من قِبل القوات الأمريكية أو القوات الإسرائيلية بشكل منفرد،

(1) كنيث بولاك – سيناريوهات الرد الإيراني - مركز "سابان لسياسة الشرق الأوسط" بمعهد بروكنغز، يناير/كانون الأول/2009.

أم أنه سيكون عملاً عسكريًا مشتركًا؟ وإذا كان عملاً أحاديًا بمفهوم التنفيذ العسكري هل سيكون عملاً مشتركًا بمفهوم التعاون المخابراتي المطلوب لتنفيذ العملية؟

2 - ما الرقعة الجغرافية للعمل العسكري المفترض، هل سيشمل بشكل حصري مواقع المفاعل الرئيس في بوشهر، أم سيمتد ليشمل أغلب أو جميع المنشآت النووية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني وحتى برنامج التطوير الصاروخي الإيراني والمنتشرين كليهما على رقعة جغرافية واسعة من أراضي الدولة؟

3 - هل سيتم التمهيد للهجوم على المواقع النووية الإيرانية بعملية عسكرية استباقية تهدف أولاً إلى تدمير مواقع التخزين ومنصات إطلاق الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى لمنع قيام إيران بعمل انتقامي فوري، وربما استغلال الفرصة لتوسيع العمل العسكري ليستهدف تدمير منشآت تصنيع وإنتاج الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى (سلسلة صواريخ شهاب)؟

4 - هل العمل العسكري، مهما كانت دقته وكثافته، سيكون حقًا قادرًا على إنهاء البرنامج النووي الإيراني بشكل فعال وفوري، أم أن إنجازات العمل العسكري ستقتصر على تعطيل جزئي ووقتي في قدرات إيران النووية؟

وفي هذا السياق يبرز الدرس الذي تم استنتاجه من العمل العسكري الإسرائيلي لتدمير المنشآت النووية العراقية عام 1981، والذي أثبت عدم جدواه في تحقيق الهدف المحدد له، حيث استمر البرنامج العراقي في التطور، واقتصرت تأثيرات الهجوم على تعطيل وتأخير جزئي في البرنامج.

5 - هل سيكون توقيت العمل العسكري مرتبطًا بعوامل التطورات السياسية؟ هل ستسعى الدول المعنية أولاً إلى الحصول على قرار إدانة للموقف الإيراني في مجلس الأمن الدولي ليوفر غطاء ما لادعاء الشرعية لتبرير العمل؟

هل التطورات على الساحة العراقية، أو ما يُسمى بـ"العامل العراقي" ستكون له تأثيرات سلبية أو إيجابية في حسابات الأطراف المعنية وتأثيرات في قرار تبنّي ذلك الخيار وفي قرار توقيته؟

فالافتراض المنطقي القائم يقول بعدم حكمة القيام بعمل عسكري أحادي أو مشترك ضد إيران ما دام المأزق الأمني والعسكري والسياسي الأمريكي في العراق مستمرًا.

6- ما التأثيرات البيئية لهذا النوع من التدمير لمنشآت نووية يُفترض أنها في حالة العمل الفعلي؟ هل ستتجاوز آثاره الآنية وبعيدة المدى الرقعة الجغرافية المحدودة للمواقع النووية لتشمل المناطق المحيطة؟ هل سيؤدي هذا العمل إلى تلوث الأجواء ومصادر المياه في منطقة الخليج؟

**تساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على السيطرة أو التعامل مع ردود الفعل الإيرانية (تطورات ما بعد الهجوم):**

إيمانًا بالافتراض المنطقي القائل إن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية (بوسائل: هجوم بسلاح الجو، هجوم بالأسلحة الصاروخية، عملية قوات خاصة... أو عملية متعددة الوسائل) سيقع حتمًا ضمن الإمكانات الواسعة للدولتين المعنيتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، فهو عمل من الناحية التقنية والعملية قابل للتنفيذ بجهود وقدرات محدودة تمتلكها حاليًا الدولتان بشكل أحادي منفرد أو بتعاون مشترك.

إن الدولتين بشكل منفرد أو مشترك تمتلكان حاليًا القدرات المخابراتية الكافية لتوفير الدعم المعلوماتي اللازم للقيام بأي إجراء عسكري.

والافتراض المنطقي الثاني يقول إن إيران لا تمتلك القدرات العسكرية لمنع قيام الهجوم بصفته الأحادية أو بصفته المشتركة، وقدرات إيران الدفاعية لإفشال الهجوم تتصف بالقصور والمحدودية أمام الزخم التكنولوچي الهائل الذي سيتم تجنيده من ترسانة التكنولوچيا العسكرية المتقدمة التي تمتلكها الدولتان المعنيتان.

هذان الافتراضان يقودان حتمًا إلى تعميق القلق الخليجي، فالاستنتاج بأن إيران عاجزة عن منع الهجوم العسكري أو إفشاله سيقود إلى التوصل إلى بدهية أن استراتيچية القيادة الإيرانية ستعتمد بشكل أساسي على "استراتيچية الرد"، وليس "استراتيچية المنع أو الردع". وأن التركيز الأساسي سيكون على ردود الفعل الإيرانية بعد تنفيذ الهجوم التي ستأخذ حتمًا صفة الأعمال ذات الطبيعة الانتقامية، وستستند سيناريوهات الرد الإيراني بشكل أساسي إلى الوسائل "غير العسكرية"، وربما ستقوم على تجنيد القدرات الإيرانية المخابراتية والدبلوماسية التي أثبتت جدارتها في الماضي، في دعم وتنفيذ الأهداف السياسية والاستراتيچية للقيادة الإيرانية.

والكلام هنا عن القدرات الإيرانية على تنفيذ سلسلة من العمليات المحدودة ذات النوعية العالية، والتي جرى وصفها بمصطلح "العمليات الإرهابية". واستعمال مصطلح "العمليات الإرهابية" حسب تصنيف الدول الغربية.

وبافتراض أن القيادة الإيرانية ستتبنى موقفًا هجوميًا على الساحة الإقليمية والدولية، فإن هذا الموقف ستتم ترجمته عبر الأساليب والخيارات التالية:

1) سلسلة من الهجمات الإيرانية على الأهداف الأمريكية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتمركزة في دول مجلس التعاون وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

2) سلسلة من الهجمات الإيرانية لاستهداف المصالح الأمريكية والإسرائيلية في أنحاء العالم.

3) تقديم الدعم والمساندة لمنظمات خارجية متحالفة للقيام بعمليات ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

4) تقديم دعم واسع لمنظمات الرفض والمقاومة الفلسطينية، وبالذات الإسلامية منها لتعزيز قدراتها على معاقبة إسرائيل.

5) إعادة تفعيل جبهة المواجهة اللبنانية الإسرائيلية عبر نشاطات حزب الله في لبنان وخارجه, وبالذات تفعيل جبهة مزارع شِبْعَا المحتلة, وربما على طول الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.

6) تبنِّي سياسة تدخلية هجومية واسعة، أمنية ودبلوماسية، في الساحة العراقية، هدفها معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها على الساحة العراقية. ويتم ذلك بتوفير الدعم والمساندة العسكري والمادي لفئات مختارة من الميليشيات العراقية، والعمل على تعزيز موقف إيران كلاعب محوري في التركيبة السياسية للعراق، مما سيهدد المصالح الأمريكية في العراق وعلى مدى زمني طويل.

7) محاولة استهداف المصالح النفطية في منطقة الخليج للتأثير في ديناميكية سوق النفط العالمية المضطربة أصلاً، مما سيؤدي ولو لفترة مؤقتة ومحدودة، إلى زعزعة استقرار الإمدادات والأسعار النفطية.

ويتم الهدف هنا من خلال فعل التدمير المادي المحدود وتعطيل بعض منشآت البنية التحتية للصناعة النفطية في المنطقة. وعبر تبني هذا الخيار ستُحرج القيادة الأمريكية داخليًا ودوليًا على خلفية الآثار السلبية لقرار اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران.

كما أن الهجوم سيكون له تأثير في الوضع السياسي الداخلي في إيران أيضًا، فمما لا شك فيه أن الهدف والمصلحة الأساسية العليا لجميع دول مجلس التعاون، بشكل أحادي أو مشترك، هو دعم حالة الاستقرار السياسي في المنطقة وفي إيران.

وفي ظل هذه البدهية الأساسية, هناك اعتقاد وقلق مبرر في أوساط القيادات الخليجية مفـاده أن أي عمل عسكري خارجي يستهدف المواقع الإيرانية ستكون له أصداء وإفرازات سلبية قد تكـون خطيرة على الوضع الداخلي في إيران وعلى حالة الاستقرار السياسي في الدولة.

ففي ظل حالة الصراع والتنافس القائمـة بـين مراكـز القـوى المتعـددة ضـمن تـشكيلة القيـادة الإيرانية، يميل الاعتقاد إلى أن العدوان الخـارجي عـلى إيـران سـيوفر فرصـة ذهبيـة لتيـارات معينـة متشددة ومتطرفة داخل القيادة الإيرانية ستستغل الحدث لإقلاق حالة التـوازن والمـشاركة النـسبية القائمة، والقيام باستغلال الحدث لدعم مصالحها الذاتية بالسيطرة على مقاليد السلطة بشكل فردي وإنهاء الممارسة الديمقراطـية علـى الرغم مـن محدوديتها. وهـذا تطور لا يخدم، تحت أي اعتبار مـن الاعتبارات، حالة الاستقرار والتطور السياسي فـي إيران، ولا يُعَد مـن التطـورات التـي تخـدم هدف تحسين العلاقات الإقليمية وإجـراءات بناء الثقة بين إيران وجاراتها من الدول الخليجية.

احتمال تقديم دول الخليج التـسهيلات العـسكرية للقـوات الأمريكيـة، أو باسـتخدام القواعـد الأمريكية على أراضيها لضرب المواقع الإيرانيـة غـير وارد. فعـلى الـرغم مـن افـتراض وجـود مـصلحة حقيقية تتشارك فيها جميع دول الخليج لـدعم مبـدأ وجـوب وضرورة منـع إيـران مـن الـدخول إلى النادي النووي، فإن قيادات دول الخليج تنظر إلى الخيار العسكري للتعامل مع هـذه القـضية بعـين الشك والريبة، على أقل تقدير خلال المرحلة الراهنة.

وأمام هذا الواقع التزمت دول الخليج بتجنب تبني موقف علني صريـح تجـاه هـذه القـضية، وتجنبت التعليق على التصريحات والتقارير الصحفية التي تشير إلى احتمال توظيف هذا الخيار من قبل الأطراف المعنية. فلا توجد مصلحة لهذه الدول في دعم أو تـشجيع الخيـار العـسكري للأسـباب التي تم التطرق إليها سابقًا.

فدول الخليج حريصة على عدم التورط في مغامرة عسكرية غير محسوبة العواقب, وحريصة على بناء العلاقات الإقليمية على مبادئ الثقة المتبادلة وحسن النوايا وتقدر مكانة ودور إيران في استقرار وأمن المنطقة.... إلا أنها ترتبط بمعاهدات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولكن الشعور العام ضمن القيادات الخليجية قائم على عدم وجود حاجة حقيقية مُلِحَّة لتسجيل هذا الموقف بشكل منفرد أو بشكل جماعي عبر مجلس التعاون الخليجي، مما سيسبب إحراجًا في العلاقات الإيرانية - الخليجية، وربما يُفسر بكونه دعمًا مباشرًا للموقف الإسرائيلي.

لذا، فإن القيادات الخليجية تراقب عن كثب السجال المباشر الدائر بين إيران من جهة والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، إلى جانب الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية من جهة أخرى حول هذا الموضوع. ولا تجد حكمة في الوقت الراهن في الدخول طرفًا في هذا السجال.

وفي ظل جميع السيناريوهات التي تمت الإشارة إليها سابقًا، فإنه من الممكن القول إن القلق الخليجي من أي عمل عسكري خارجي يستهدف البرنامج النووي الإيراني هو قلق مشروع، وله مبرراته ودوافعه المنطقية والعملية.

ويعود أحد مصادر هذا القلق إلى قضية أساسية ومحورية هي انعدام ثقة القيادات الخليجية بعقلانية القرارات الأمريكية، وبالأسس والاعتبارات التي يتم على أساسها اتخاذ هذه القرارات. ويتمثل هذا الموقف فيما يلي:

أ ) انعدام الثقة في قدرة القيادات في الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات تتفهم الوضع الإقليمي وخصوصياته، وتأخذ في الحسبان حماية واحترام مصالح الحلفاء الإقليميين والاعتبارات السياسية الداخلية والإقليمية التي تتحكم في مواقفهم، إلى جانب الخوف من تأثير اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية في مواقف

القيادة الأمريكية وقراراتها في مجال السياسة الخارجية، والقلق من دور النفوذ الإسرائيلي - الصهيوني في عملية اتخاذ هذه القرارات.

ب) انعدام الثقة في قدرة الولايات المتحدة على السيطرة أو التعامل الفعال مع تبعات وإسقاطات العمل العسكري والتطورات اللاحقة، وبخاصة في ظل واقع تجارب الماضي والحاضر التي أثبتت وجود حالة مقلقة من سوء الحسابات والافتراضات والتخمينات الأمريكية، وانعدام وجود خطة، أو خطط، شاملة ومدروسة متوسطة أو بعيدة المدى للتعامل مع التطورات الميدانية اللاحقة.

ومن المؤلم أن النتيجة الحتمية وربما الفورية التي سيفرزها دخول إيران إلى النادي النووي وامتلاكها القدرات النووية العسكرية هو إجبار دول الخليج ودفعها للاعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الأمريكية, وقبول مبدأ التواجد العسكري الأمريكي الدائم في المنطقة، ومن ضمنه قبول مبدأ وجوب امتلاك القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة لقدرات نووية عسكرية رادعة.

ففي حالة حدوث تطور امتلاك إيران للقدرات النووية، فإن دول الخليج ستترك دون خيارات ما عدا خيار عملي واحد يتمثل في وجوب الاعتماد الكلي على مصادر خارجية للحماية، وذلك لإيجاد حالة من التوازن والردع الاستراتيجي لتعطيل أو للتقليل من الميزة الاستراتيجية التي حققتها إيران بامتلاك القدرات النووية.

وهذا الأمر سيقلق بشكل جذري ميزان توازن القوى الإقليمي بما له من تأثيرات كبيرة على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة.

ورد الفعل الخليجي هذا ليس خيارًا, بل إجبارٌ كوسيلة حتمية للتعامل مع الحقائق الاستراتيجية الجديدة التي نتجت عن التطور المذكور.

أخيرًا، فإن موقف دول الخليج أمام هذا الملف الساخن وربما بنتائجه الخطيرة على أمن واستقرار دول المنطقة يمكن تلخيصه بالقول: إن هذه الدول وقياداتها في وضع

لا تُحسد عليه بين الموقف الإيراني السائر بتصميم نحو تطوير البرنامج النووي لخدمة الأغراض العسكرية من جهة، والموقف الأمريكي - الإسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الإيرانية بجميع الوسائل ومهما كلف الثمن [1].

**رؤيتنا**

إن أي قراءة استراتيجية لأي أزمة أو حالة صراع أو حرب محتملة ينبغي أن تأخذ معطيات الواقع والمؤثرات المحلية والإقليمية بنظر الاعتبار، وإننا نعتقد أن الولايات المتحدة سوف تستمع لإسرائيل أكثر من أي مرة سابقة، ذلك فيما يتعلق بعنصرَي السرية التامة والمفاجأة، وهما عنصران تستخدمهما إسرائيل في جميع تحركاتها، وإزاء موضوع الحرب المحتملة ضد إيران من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن ما نراه هو أن عنصري السرية والمفاجأة والتحضير الجيد والتضليل الإعلامي ستكون أهم وأبرز وسائل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في ضرب إيران، حيث ستقوم الولايات المتّحدة وإسرائيل بالتحضير للهجوم المرتقب على إيران بشكل سري للغاية بحيث لم يكن هناك ضجيجٌ في الإعلام عن حشود عسكرية وتجهيزات صاروخية ومعدّات عسكرية وزيارات ونقاشات مع هذه الدولة وتلك لفتح حدودها أو أجوائها للقوات الأمريكية أو الإسرائيلية كما حصل في الحرب على العراق. بل سيتم هذه المرة بتعزيز حاملات الطائرات الموجودة في المنطقة وزيادة عدد القوات الجويّة المقاتلة الموجودة على متنها أو في القواعد المنتشرة في المنطقة, وتدريب الطيارين على مهاجمة أهداف إيرانية متعددة، وسيترافق ذلك مع حديث إعلامي مكثّف عبر المسؤولين الأمريكيين عن دعم دول في المنطقة للإرهاب وعن علاقاتها مع القاعدة, وعن التهديد الذي يتعرض له الأمن الإسرائيلي من قبل قوى إقليمية. هذا بعد استنفاد المفاوضات مع إيران. كما نعتقد أن أمريكا أو إسرائيل ستختلق أزمة دولية ودفعها نحو منزلق خطير كي ينشغل العالم كليًّا بها، كأن يتم إشعال ملف كوريا الشمالية من قِبل أمريكا أو ملف غزة من قبل

---

(1) كنيث بولاك – سيناريوهات الرد الإيراني – مركز "سابان لسياسة الشرق الأوسط" بمعهد بروكنغز، يناير/كانون الأول 2009.

إسرائيل، عندها سيكون الهجوم سريعًا ومفاجئًا، وإن الاحتمال الأقوى لانطلاقة الهجوم ستكون من القواعد الأمريكية في العراق ومن قبل الطيارين الإسرائيليين، وسيستهدف الهجوم بداية ضربة جوية للرادارات ومنصات الصواريخ الإيرانية ومراكز الحرس الثوري، ثم تعقبها مباشرة ضربة صاروخية بالقنابل النووية التكتيكية من القاذفات الأمريكية العملاقة لمنشآت البرنامج النووي الإيراني. وسيستمر القصف وفقًا لهذا السيناريو أربعة إلى خمسة أيام على الأقل, ثمّ سيرافق هذا الهجوم تحرك داخلي لتسلُّم السلطة بدعوى انزلاق النظام الحالي نحو الدخول في مغامرات عسكرية ومن ثَمَّ ينبغي تصحيح الأوضاع لأن الشعب الإيراني سيتوحد في حالة تعرض البلاد لهجوم أجنبي، وسيتم استئناف القصف بشكل مكثّف ومطوّل في محاولة لتأييس الشعب الإيراني بجدوى الاستمرار بالمقاومة لتمهيد الطريق لتسلُّم الحكم والسيطرة عليه من قِبل المعارضة.... أما الرد الإيراني فسيكون عشوائيًا بسبب عنصر المفاجأة وحجم الضربة، ومن ثَمَّ سيطال مناطق عديدة في منطقة الخليج وستنتج أضرار كبيرة نتيجة الفوضى التي ستعيشها إيران، حيث سيتم ضرب مقر الأسطول الأمريكي السادس في البحرين والقوات الأمريكية الموجودة في الكويت وقاعدة السيلية في قطر والدعم اللوجستي للجيش الأمريكي من قِبل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث إن الصواريخ الإيرانية ستخطأ حساباتها العسكرية نتيجية الإرباك فتصيب أهدافًا غير عسكرية.

كما أننا نعتقد أن إسرائيل ستتصدى للضربة، وسيتولى الإعلام الغربي مهمة تبرير ذلك بأن إيران تهدد الأمن الإسرائيلي بشكل مباشر، وأدلّته على ذلك تصريحات الرئيس الإيراني والمسؤولين الإيرانيين التي لا حصر لها، أما فيما يتعلق باستجابة الأطراف المتعاونين مع إيران كحزب اللـه وحركة حماس، فإن الاحتمال الأقوى أن حزب اللـه سيلاقى حرجًا كبيرًا في المشاركة من قِبل شركائه السياسيين، إلا أنه رغم ذلك سيجد ذريعة ما للمشاركة بضرب إسرائيل بالصواريخ، إلا أن مشاركته لن تكون مؤثرة لأن إسرائيل محصنة تمامًا حيث إن هناك ملاجئ حصينة لشعبها في كل بلدة ومدينة، وهي

مهيئة بالمواد الغذائية والطبية لمدة كافية. أما حركة حماس فإنها لا تمتلك أسلحة مؤثرة بسبب الحصار المفروض عليها، ومن ثَمَّ ستكون مشاركتها رمزية، وأما سوريا فإنها لن تستطيع المشاركة لأن مبرراتها للمشاركة ضعيفة، كما أنها لا تقوى اقتصاديًّا على المشاركة في حرب وإن كانت سريعة، إضافة إلى مقيدات المحيط العربي.

إذا ما راجعنا السيناريوهات العسكرية السابق عرضها, فإننا سنلاحظ أنّ هناك عاملين مشتركين في جميع هذه السيناريوهات، وهما:

1- ضرورة أن تكون الضربة خاطفة وسريعة.

2- ضرورة استخدام قوّة كبيرة لإحداث أكبر قدر من الضرر في البرنامج النووي الإيراني والمنشآت التابعة له.

ولأن العملية يجب أن تكون سريعة وفعالة, فإن الولايات المتّحدة لن تستخدم الأسلحة التقليدية ولتحقيق قدرة أكبر من الردع وضمان أكبر للنتيجة, ستكون جاهزة لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد إيران, فهي عملت على تطوير استخدام القنابل الخارقة للتحصينات وتوسيع دائرة استخدام الأسلحة النووية عبر تحويلها إلى أسلحة تكتيكية يسهل استخدامها في الحروب السريعة. لاسيما إمكانية استخدامها ضدّ كافة القوى التي تشكّل تهديدًا لها وخطرًا عليها، ومن ضمنها روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وليبيا.

ويُعد أهم مشروع هجومي للولايات المتحدة هو مشروع القنابل الخارقة للتحصينات بما فيها النووية التكتيكية Nuclear Bunker Buster؛ إذ إنها عماد أي هجوم جوي على إيران أو على غيرها من الدول التي تملك منشآت محصّنة. وبما أنّ الولايات المتّحدة تسعى إلى أن تحقّق دمارًا هائلاً في المنشآت التي يتم استهدافها، فإنّ هذه القنابل ستكون على رأس قائمة الأسلحة المستخدمة في الهجوم الجوي. ولذلك لا بد من الإحاطة بخصائص هذه القنابل ومميزاتها وكيفية عملها، خاصّة أنّ المنشآت النووية الإيرانية المحصَّنة كمنشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم ومركز أصفهان

للتكنولوجيا النووية وغيرها من المنشآت المحصنة تحت الأرض ستكون الهدف الأول لهذه القنابل. والقنابل الخارقة للتحصينات مصممة لتصطدم بالأرض بسرعة عالية لتخترق السطح إلى العمق وتنفجر بعد ذلك فيه. مثل هذه القنابل يمكن تحميلها في صواريخ قصيرة المدى عبر طائرات خاصة, كطائرات الشبح (B2 Stealth) أو طائرات (F-111) و (F-15) وهي الطريقة الشائعة والأكثر فاعلية. وقد تمّ تطوير هذه القنابل في حرب "عاصفة الصحراء" على العراق خلال أسابيع قليلة وذلك من أجل ضرب مراكز القيادة والتحكّم العراقية تحت الأرض، وتتألف القنابل الخارقة للتحصينات من نوعين: الأول وهو القنابل التقليديةConventional Bunker Buster, وتُعرف أكبر فئتين منه باسم (GBU-28) و (GBU-37) وهما تعتمدان نفس الهيكل لكن مع أنظمة توجيه مختلفة, وقدرة على اختراق الأرض بعمق 30 متراً، والنوع الثاني هو من نوع القنابل النووية التكتيكية التي تُعرف باسم Nuclear Bunker Buster وتتميز عن الأخرى برأس رفيع مثل B61-11 , وبقدرة اختراق أقل من النوع التقليدي أي حوالي 2 إلى 3 أمتار ولكن بمفعول أكبر بكثير, حيث يعمل على توليد موجات طاقة باستطاعتها تحطيم تحصينات تحت أرضية على مسافة 70 متراً تقريبًا [1] .

الحقيقة أن السيناريوهات السابقة التي أعدها المحللون العسكريون عن احتمالات عديدة بعضها قابل للتطبيق لاسيما سيناريو استخدام الأراضي والأجواء العراقية لضرب إيران، كما أن السيناريوهات التي تحدثت عن الضربات المكثفة والسريعة وبالأسلحة التكتيكية كالقنبلة النووية محدودة التأثير، كلها قريبة من التطبيق، لكننا لم نجد إلا ما ندر من يتحدث عن أمر في غاية الأهمية وهو ماذا بعد الضربة العسكرية لإيران، وما يهمنا هنا هو ما يتعلق بالآثار السلبية لهذه الحرب على دول المنطقة، حيث إن الضربات العسكرية بالصواريخ أو الطائرات لأهداف محددة في دول الخليج سيكون

---

(1) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية - سيناريو محتمل لتوجيه إسرائيل ضربة لإيران- مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط- بمعهد بروكنغز، ديسمبر/2009. www.aafaq.org/reports.aspx.

تأثيرها موضعيًا، نعم إنه خراب كبير إلا أن تأثيره لا يمكن أن يُقاس بأي شكل من الأشكال بالتلوث البيئي والإشعاعي الذي يمكن أن ينجم جرّاء الضربة الأمريكية الإسرائيلية الهائلة للمفاعلات النووية الإيرانية.

ونشير هنا إلى أن رد إيران سيكون باستخدام الصواريخ البالستية التقليدية، إذ إنها من غير المعقول أن تُقْدِم على استخدام طائراتها المتهالكة، وحتى هذه الصواريخ سيتم اعتراض مجموعة كبيرة منها بشبكة صواريخ باتريوت المضادة المنتشرة في إسرائيل ودول الخليج العربية.



## الرد الإيراني وأثره على المجتمع الخليجي

إن إيران ستضرب دول الخليج الغنية في حال قام الغرب بضرب مواقعها النووية، وإنها قد دربت شبكات سرية من عملائها في دول الخليج على ضرب المصالح الغربية وإشعال الفوضى الأهلية،حيث يشكل المدرسون والأطباء والممرضون في مدارس ومستشفيات مملوكة لإيرانيين في الخليج خلايا نائمة مستعدة للتحرك عند أول إشارة لأي تهديد جدي لطهران. لاسيما وأنهم قد تلقوا تدريباتهم على أيدي الاستخبارات الإيرانية، وأن من بين مهامهم تجنيد السكان الشيعة في المنطقة، وإن هذه الخلايا السرية ستقوم بضرب المصالح التجارية الأمريكية والأوروبية الموجودة بكثافة في دول الخليج, مثل دبي التي تُعد مركزًا إقليميًا لعمليات الاستخبارات الإيرانية في المنطقة وذلك نظرًا للعدد الكبير من المقيمين الإيرانيين في دبي، حيث يوجد فيها حوالي أربع آلاف عمل تجاري مملوك لإيرانيين. منها ملاهٍ ليلية من أجل إيقاع الدبلوماسيين وابتزازهم فيما بعد [1] .

---

(1) د.مصطفي العاني - مركز الخليج للأبحاث – دبي - 2004/12/26.

# دول الخليج وخطر التلوث النووي

ينبغي أن تنتقل دواعي القلق من ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران في دول الخليج العربية من مرحلة التأمل والتحسب, إلى مرحلة التهيُّؤ واتخاذ الخطوات اللازمة لاحتواء أخطار التلوث النووي الذي قد يصل إلى أراضيها إذا ما نفذّت الضربة الأمريكية. حيث إن مفاعل بوشهر النووي لا يبعد سوى أقل من 300 كيلومتر عن ضفة الخليج الغربية.

وفي إطار تصاعد المخاوف من التأثيرات التي قد يُحْدثها عمل عسكري أمريكي ضد إيران، تسعى الكويت إلى أن تتخذ "إجراءات احترازية لأي تطورات في منطقة الخليج، ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير الخارجية محمد السالم الصباح قوله إن الإجراءات تُتخذ للتعامل مع أي تطورات في المنطقة.وقالت صحيفة الوطن إن مجلس الوزراء شكل فريق الطوارئ لاحتواء أية أزمات متوقعة. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية في شهر أبريل 2010 أن الكويت طلبت من حلف شمال الأطلسي إرسال خبراء للمساعدة في تقييم مدى استعدادها للتعامل مع أي إشعاع أو تلوث نووي. وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لدى افتتاحه منتدى الدوحة السابع للديموقراطية والتنمية والتجارة الحرة: "لا بد من التحذير من مغبة أية خطوة متعجلة قد تؤدي إلى إشعال صراع جديد في المنطقة هي باليقين في غنى تام عنه". وأضاف أمير قطر أمام حشد كبير من المسؤولين والمفكرين العرب والأجانب: "بقدر ما نعلم ما لمسألة البرنامج النووي الإيراني من حساسية، فإننا نؤمن بأن حلها بالطرق السلمية يبقى هو الأسلوب الأمثل". واعتبر أن "مصلحة كل الأطراف تحتِّم التزام العمل الدبلوماسي لتسوية تلك المسألة بالشكل الذي تنتصر فيه الرغبة في السلام على الاندفاع غير المبرر إلى المواجهة" [1].

---

(1) كولين فريمان- الصنداي تلغراف – معلومات حصلت عليها الصحيفة عن القنصل العام السابق لإيران في دبي، عادل أساديينا.

## مخاطر الطاقة النووية في إيران

ترتبط المنشآت النووية في إيران بطائفة من المخاطر التي تهدد سلامة البيئة وصحة البشر حالها كحال سائر البرامج النووية في مختلف أنحاء العالم..لاسيما وأن هناك توجسًا جديًا من احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على برنامجها النووي. هذا إذا ما استثنينا أن إيران منطقة معرّضة للزلازل، ما يعني أن الهزات الأرضية في المنطقة قد تولّد مخاطر إضافية بالنسبة إلى برنامجها النووي.

يقع مركز طهران للأبحاث النووية في منطقة تقع على بعد 5 كيلومترات تقريبًا من شمالي وسط طهران، ويضمّ المركز مفاعل طهران للأبحاث النووية، وهي منشأة لإنتاج النظائر المشعة، ومنشأة لمعالجة النفايات المشعة. وينبثق الخطر الأبرز في الموقع عن مفاعل الأبحاث، وباعتبار أن المركز يشكل المنشأة الرئيسة للأبحاث النووية في إيران، وواحدًا من مراكزها الرئيسة فإنه قد يُعتبر هدفًا رئيسًا لأي ضربة عسكرية محتملة. وإن إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقها من خطر انبعاث نظائر مشعة يتم إنتاجها في المفاعل في حالة تعرّض برنامجها النووي لهجوم مسلّح. وهناك مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية الذي يُعتبر المركز الأكبر للأبحاث النووية في إيران، ويقع على بعد 416 كيلومترًا من جنوب طهران، ويوجد في هذا المركز أربعة مفاعلات أبحاث، ومصنع لإنتاج الوقود للمفاعلات الأخرى في أراك وبوشهر، ومكان لتحويل اليورانيوم إلى فلوريد اليورانيوم السداسي UF6 لنشاطات التخصيب في مفاعل ناتانز. وتتمثّل المخاطر الإشعاعية الأبرز في الموقع بمفاعلات الأبحاث الصغيرة. وأن احتمالات تعرّض الموقع لضربة عسكرية تبدو كبيرة بفعل أهمية أصفهان في البرنامج النووي الإيراني... ويبعد مفاعل بوشهر النووي مسافة 12 كيلومترًا عن مدينة بوشهر وهو يشكل واحدًا من مفاعلين تقرر بناؤهما في الموقع. وكان المتوقع في حال استُكمل المشروع وفقًا للفترات الزمنية المحددة، أن يتم إمداد الموقع بوقود اليورانيوم غير المشع

الروسي الصنع بحلول آذار/مارس العام 2007، وبموجب الاتفاقية المُوقّعَة مع روسيا الاتحادية، كان ينبغي أن يبدأ العمل في المصنع في أواخر عام 2007، إلا أن ذلك تأخر لأسباب سياسية واقتصادية. ومن المتوقع أن يُنتج الموقع عندئذٍ الجيل الأول من الطاقة... هذا، وينشأ خطر مهم عن حوض تخزين الوقود المستنفد. فقد تحدث تطورات في حوض تخزين الوقود وبالعكس، ما يؤدي إلى انبعاثات إشعاعية متزايدة..

وعلى الرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد طوّرت معايير سلامة نقل المواد النووية، إلا أن هذه المعايير لا تعكس بكل بساطة الظروف المحيطة بالحوادث. كما أن تخزين النفايات، سيظل ينطوي على مخاطر كبيرة باعتبار أن المصنع سيشكل المصدر الأكبر للنفايات المشعة في إيران. وفي أعقاب تشغيل المفاعل، سيشكل موقع بوشهر المصدر الأكبر للانبعاثات الإشعاعية في المنطقة، مع احتمال أن يُضاهَى معدل الانبعاثات بمعدل الانبعاثات التي سُجِّلت في حادثة تشيرنوبل أو يتجاوزه. وقد يحدث ذلك بعد مرور ثلاثة أعوام تقريبًا على بدء تشغيل المفاعل. أضف إلى ذلك أن وقوع حادث يتسبب بتضرر حاد في المفاعل أو في منطقة الاحتواء، وفي حال وقوع حادث واسع النطاق، قد تحتاج على الأرجح الدول المجاورة، وضمنًا قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إلى تطبيق الإجراءات الملائمة لحماية مواطنيها من التعرض للانبعاثات المشعة واستنشاقها(1).

---

(1) شبكة النبأ المعلوماتية-الخميس 8 مارس/آذار/2007 -18/صفر/1428.

## آثار التلوث الإشعاعي النووي إذا ضربت مفاعلات إيران

إن ضرب البرنامج النووي الإيراني سيتسبب في تأثيرات إشعاعية فائقة الخطورة تصيب المنطقة كلها. وذلك لأن جزءًا من برنامج إيران النووي محصن تحت الأرض ولا يمكن قصفه وتخريبه إلا بقذائف نووية تكتيكية , وهذه إن حدثت ستترك آثارًا مشعة يصعب السيطرة عليها، بل إن ضرب أي مفاعل سيتسبب في تسرب إشعاعي كبير على مسافة مئات الكيلومترات, وعلى هذا الأساس فإن ضرب المفاعل النووي الإيراني ربما سيلوث مياه الخليج كلها وينتقل الغبار الملوث إشعاعيًا إلى مناطق واسعة من دول الخليج وتركيا وقد تصل آثاره إلى روسيا، كما أن آثاره ستُحْدث تشوهات بولادات الأطفال في كل من إيران ودول الخليج وتركيا، إضافة إلى أمراض مستعصية وطفرات وراثية, بل وسيتلوث الغذاء.

وفي هذا السياق ينبغي أن تستعد وزارات الصحة في دول الخليج لجميع الاحتمالات، وذلك بوضع خطة طوارئ وطنية للاستجابة السريعة لأي تسرب إشعاعي أو نووي في المنطقة، على خلفية ازدياد حدة التوتر وما يُثار عن احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران. وذلك بتخزين عدد كبير من حبوب «يوديد البوتاسيوم» التي تحمي الغدة الدرقية من الإصابة بمرض السرطان الناتج عن الإشعاع الخارجي من المفاعلات النووية، كما يجب وضع محطات كاشفة للإشعاعات في عدة مناطق من كل بلد. إن الخوف من خطر الإشعاع هو تحذيري بالمقام الأول، علمًا أن عناصر السلامة متوافرة في العديد من المفاعلات النووية المتطورة، إلا إذا تعرضت لقوة تدميرية هائلة ومباشرة.

# أهمية التوعية بمخاطر استخدام السلاح النووي

لأهمية التوعية بمخاطر الأسلحة النووية أعدت الأمم المتحدة دراسة شاملة عن الموضوع شملت الانعكاسات في حالة استخدام هذه الأسلحة، استنادًا لسوابق استخدام الولايات المتحدة لهذا السلاح مرتين في أغسطس عام 1945 ضد هيروشيما وناجازاكي. ومن أهم الانعكاسات والآثار التي وردت في الدراسة[1]:

أ- تنطلق كرة من النار الضخمة عند التفجير النووي، وتنطلق منها حرارة عالية جدًّا وضوء مبهر، ويستمر ذلك مع استمرار ارتفاع كرة النار في الفضاء، ثم تتحول فيما بعد إلى غبار كثيف في طبقات الجو العليا، وتخرج منه سحب محملة بذرَّات الغبار الذري المشحون بالإشعاعات النووية والكهرومغناطيسية التي تتساقط تباعًا على الأرض، ولا تترك شيئًا إلا وتدمره، وتؤثر في الكيانات الحية والجماد، بما في ذلك الزراعة والمياه التي تؤثر بدورها على حياة البشر وصحتهم، ويبقى ذلك مصدرًا للعدوى لسنوات طويلة بآثار وأمراض السرطان إلى جانب الضحايا من القتلى والمصابين. وتساعد سرعة الرياح واتجاهاتها على نقلها لمسافات بعيدة لمئات الأميال بعيدًا عن موقع الانفجار، ويلي ذلك انخفاض شديد في درجات الحرارة، وهو ما يُسمى بالشتاء النووي الذي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان، ناهيك عن التأثير على المحاصيل، ليس فقط في البلاد التي تعرضت مباشرة للإصابة بالإشعاعات النووية، بل ينتقل تأثيره إلى بلاد أخرى عبر القارات عبر وسائل مختلفة.

---

(1) وكالة الأنباء الكويتية - 10 يونيو0 201 - الطاقة والثروة المعدنية.

Comprehensive Study on Nuclear Weapons ،UN Department of Disarmament Affairs ،1990.

ب- وفقًا لدراسة للأمم المتحدة التي أُعدَّت عام 1980، أنه في حالة إلقاء قنبلة نووية قوتها ميجا طن واحد على مدينة سان پترسبرج الروسية مثلاً، فمن المتوقع قتل مليون نسمة، وقتل 1.6 مليون نسمة في حالة إلقاء قنبلة مثلها على مدينة لندن. وفي حالة استخدام قنبلة نووية قوتها 15 ميجا طن على مدينة نيويورك، فإن نسبة المصابين والقتلى سوف تتراوح بين 5 و10 ملايين نسمة، أي غالبية سكان المدينة.

وتتفاقم الآثار في حالة تفجير المرافق النووية لتوليد الطاقة ومُعامِل الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، مما يترتب عليه آثار قاتلة وتلوث المياه والمأكولات على غرار ما حدث في انفجار تشيرنوبل عام 1986.

إن الأثر البيئي لهذه الانفجارات لن ينحصر في أراضي الدول المتحاربة، بل سوف يمتد إلى مناطق واسعة في الفضاء، وحينئذ سوف يشهد العالم اضطرابات مناخية نتيجة انتشار الغبار النووي.

إن كل ما تقدم يلزم أن يؤخذ بعين الاعتبار ضمن حملة لمؤسسات المجتمع المدني لغرض التوعية بانعكاسات الانتشار النووي، في حالة قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بضرب إيران عسكريًا.

# الخاتمة

إن إيران بلد شاسع من حيث مساحته, ومنشآته النووية موزعة في مناطق مختلفة، تجعل من الصعب على أي ضربة جوية محدودة استهدافها جميعًا في آنٍ واحد. إضافة إلى ذلك، فإنه في ظل ما هو متاح من معطيات، فإن الكيان الصهيوني، هو الذي سيتولى تنفيذ الضربة الجوية الأولى. لكن ذلك تواجهه تعقيدات لوجستية هي بالتأكيد لمصلحة إيران, فالمسافة بين تل أبيب وطهران تصل إلى نحو 1900 كيلومتر، وهي المسافة التي تفصل المقاتلات الإسرائيلية عن الأهداف الإيرانية في حال نشوب حرب بين البلدين. والطرق المستقيمة بين البلدين مغلقة. وافتراضًا, سيكون على المقاتلات الإسرائيلية الطيران فوق البحر الأحمر ومياه الخليج لإصابة الأهداف الإيرانية، أي السفر نحو 4500 كيلومتر. أو أن تطير شمالاً عبر تركيا، وهو أمر لا يمكن الجزم بحدوثه بسبب الصراع السياسي الأخير بين حكومة أوردغان والكيان العبري. وإذا ما افترضنا أن تركيا ستمنح الضوء الأخضر للمقاتلات الإسرائيلية للطيران فوق أجوائها، فإن على هذه المقاتلات أن تقطع نحو 2200 كيلومتر، قبل الوصول إلى أهدافها. هذه الحسابات الجغرافية، ستساعد على وعي مضاعفات المواجهة العسكرية المحتملة.

إن القوة الجوية الإسرائيلية بالتأكيد هي القوة الأكبر في منطقتنا، لكنها تظل قوة محدودة وصغيرة، إذا ما قورنت بإمكانات الولايات المتحدة التي توجد لديها مجموعة من القواعد العسكرية في الخليج والعراق، وحاملات طائرات تُرابِط قُبالة إيران مباشرة، ولها أذرع جوية تُقْلع من أمريكا وأوروبا والمحيطات إلى أبعد نقطة في العالم دون حاجة إلى الهبوط في أي مطار، مستخدمة قدرات تموينية في الجو، تمكّنها من الالتفاف على أي حدود مغلقة. أما الكيان العبري فلا يملك إمكانات للدخول في حرب طويلة الأمد وبمسافات بعيدة إلا بمخاطر عالية.

من جهة أخرى، فإن أية مواجهة عسكرية، ينبغي أن تأخذ قوة إيران العسكرية في الحسبان، وتعمل على تحييدها. فلدى البحرية الإيرانية، إلى جانب الأسلحة التقليدية،

مجموعة من الغواصات الروسية الحديثة ذات الحجوم الصغيرة، القادرة على المناورة والحركة، التي حصلت عليها من كوريا الشمالية. وتسمح لها هذه الغواصات باستخدام مياه الخليج العربي وخليج عمان، وتقلل من مخاطر تعرضها لهجوم الطائرات والسفن، ويمكّنها صغر حجمها من الاختباء في المياه الضحلة. كما تتمكن تلك الغواصات من إطلاق الطوربيدات أو زرع الألغام قرب الموانئ أو في طريق الناقلات البطيئة. وبحوزة البحرية الإيرانية أيضًا عدد كبير من القوارب الدورية السريعة، والصواريخ المضادة للسفن من طراز سيكلورم سي- إس- إس 2 صينية الصنع.

وإذا ما حدثت الحرب فليس من السهل التنبؤ بنهايتها، وربما يدفع استمرارها إلى التهديد الحقيقي لشحنات النفط في الخليج العربي، خاصة أن مراكز الدراسات الاستراتيجية تؤكد امتلاك إيران الصواريخ المضادة للسفن، بل قدرتها على التعرض لحاملات الطائرات، مستثمرة طول خطوط الملاحة في الخليج في شن ضربات بحرية أو جوية من مواقع على طول الخليج العربي وخليج عمان. هذا عدا الأنواع الأخرى من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي تمتلكها إيران، من ضمنها الأسلحة البالیستية بعيدة المدى من نوع سكود، التي يصل مداها إلى الكيان الصهيوني، والمزودة برؤوس قادرة على حمل أسلحة كيماوية وبيولوجية.

وجاءت تصريحات رئيس هيئة الأركان الأمريكية، الأميرال البحري، مايكل مولين بأن أي ضربة جوية إسرائيلية ضد إيران ستزعزع استقرار الشرق الأوسط بدرجة أكبر، وتثقل كاهل القوات الأمريكية المنهكة في المنطقة، لتعكس المخاوف الأمريكية من خيار الحرب. وفي لقاء مع صحيفة "واشنطن پوست" أكد مولين: "إن الأوضاع الحالية في أفغانستان تتطلب جهدًا أكبر من القوات الأمريكية لكبح جماح العنف". إن البنتاجون في وضع صعب لا يسمح له بإرسال قوات كافية إلى أفغانستان، قبل انسحاب جيوشه من العراق.

أما أوراق إيران الخارجية، فتتركز في شراكتها للأمريكيين في العراق وأفغانستان. وستبقى القوات الأمريكية رهينة لإيران، ما لم تنسحب من البلدين. وبالتزامن مع

ذلك، تغيير خريطة التحالفات داخل البلدين، بما يضعف حلفاء إيران المحليـين، وهـو أمـر لا يمكـن الجزم بإمكانية حدوثه سريعًا.

إن السياسة ليست فيها صداقات أو عـداوات دائمـة، بـل صراع إرادات ومـصالح، وآمـال ورؤى ومن ثَمَّ فإن الأقرب هو تحول حلفاء إيران المحليين في أفغانـستان والعـراق، والـذين يتعـاونون مـع الاحتلال الأمريكي في البلدين، إلى الخنادق المناوئة للاحتلال الأمريكي. لذا، فإن ذلـك سيـضاعف دون شك من تعقيدات الموقف الأمريكي تجاه الملف الإيراني. خاصة أن أوضاع الأمريكيين تتدهور بـسرعة في أفغانستان، وأن الأصوات المطالبة بالانسحاب مـن هنـاك، مـن قِبـل النُّخَـب الأمريكيـة آخـذة في الازدياد.

تمتلك إيران أيضًا ورقة حزب الـلـه اللبناني، والتحالف القوي مع سورية. ولـن يكـون مـستبعدًا أن يقوم حزب الـلـه بمشاغلة إسرائيل، إذا ما دخلت في مواجهة عسكرية مع إيران. أما سـورية فـإن الأكثر احتمالاً ألا تتدخل عسكريًا، لكن بقاء حدودها مفتوحة أمام حزب الـلـه، وتعاطفها مع إيـران سيسهمان في تعزيز ترسانة حزب الـلـه العسكرية، ويمكّنانه مـن مواصـلة توجيـه إطـلاق الـصواريخ صوب المدن والمستوطنات الشمالية في إسرائيل. يُضاف إلى هذه الأوراق، الأزمـة الاقتـصادية الحـادة التـي تعانيهـا الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا في أوروبـا الغربيـة، وحاجـة أوروبـا وأمريكـا إلى إجـراء مساومات ومقايضات مـع الصين وروسيا والهند، لإنعـاش اقتـصاداتها. كـما أن الموقـف الدولـي لا يبدو متماسكًا، بالطريقة التي ترغب فيها الإدارة الأمريكية، تجاه الملف النووي الإيراني.

الأوراق الأمريكية، كثيرة، تتمثل في امتلاكها أكبر قوة تدميرية على الأرض. وقـدرتها عـلى تحييـد قـوات الخَـصْم. وإيـران في كـل الأحـوال، ليـست قـوة كـبرى، وقـدرتها على المناورة والحركـة محـدودة جـدًّا أمـام الإمكانـات العـسكرية الهائلـة للأمـريكيين. والأساطيل الأمريكية منتـشرة في كـل مكـان في البحـر والخلـيج العـربيين، وفـوق ميـاه

البحر المتوسط. وصواريخها قادرة على الوصول إلى أي هدف. وينبغي في هذا السياق، وضع حساب لقدرة أمريكا على التأثير في مؤسسات صنع القرار الأممي، وأيضًا علاقاتها وتحالفاتها الاستراتيچية على مستوى العالم، بما في ذلك حكومات المنطقة، وتأثيراتها، المباشرة وغير المباشرة، في أية مواجهة عسكرية محتملة مع إيران.

أما أوراق الكيان الصهيوني، فيمكن اختزالها في أنها تملك أكبر قوة عسكرية ضاربة فيما يُعرف بـ "الشرق الأوسط". والأهم من ذلك علاقتها الاستراتيچية بالولايات المتحدة، بما يفتح أمامها خزائن السلاح الأمريكي، دون كثير من القيود. يُضاف إلى ذلك، أن المعركة مع إيران، إذا ما أقدمت عليها إسرائيل، فإن دورها فيها هو دور الشريك مع الأمريكيين ورأس الحربة. إن ذلك يعني، الالتزام الأمريكي بمواصلة الدعم للكيان العبري وتعويضه عن الخسائر، التي يمكن أن تلحق به أثناء الحرب، وضمان تفوقه العسكري على الخصم.

يتطلب السيناريو العام أولاً إضعاف الجبهتين: السورية واللبنانية ومنعهما من تقديم أي دعم عسكري لإيران في أية مواجهة محتملة. وهذا يمكن أن يتم عبر حرب استباقية في حوض البحر المتوسط يشنها الكيان الصهيوني على سورية ولبنان، تؤمِّن عددًا من الأهداف. أولها التخلص من الترسانة العسكرية السورية، كخطوة تقود لبدء مفاوضات سلمية برعاية خارجية، حول مرتفعات الجولان. وهذا سيجعل السوريين يتفاوضون مع الإسرائيليين من الموقع الأضعف، وبهذا تكون إسرائيل قد جردت إيران من حليف استراتيچي مهم.

وفي الجانب الآخر, ستسعى الإدارة الأمريكية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 القاضي ببسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي وتفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها للتخلص من سلاح حزب الله، خصوصًا وهو قرار لم يكتمل تنفيذه بعد، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم قدرة الدولة اللبنانية عسكريًّا على بسط سيطرتها، وعدم قدرتها بمفردها على التصدي للاعتداءات الصهيونية على جنوب

لبنان، دون دعم من المقاومة. إن هدف أي حرب إسرائيلية مقبلة على لبنان سيكون نزع أسلحة حزب الله والوصول إلى مياه الليطاني، وإخراج لبنان للأبد من جبهة الصراع مع إسرائيل. وفي النهاية، سيؤدي ذلك الهدف إلى حرمان إيران من ورقة قوية يمكن استثمارها في أي صراع ينشب بينها وبين الأمريكيين والصهاينة.

كما يتعلق الجزء الآخر من السيناريو بالعراق وأفغانستان، وفي كليهما سيصبح الأمريكيون رهائن للإيرانيين، في حالة نشوب حرب أمريكية مع إيران إن لم يَجْرِ التحسب لذلك مبكرًا. فيما يتعلق بالعراق، بدأ الصراع بين الأمريكيين والإيرانيين على المغانم في هذا البلد يعبر عن نفسه منذ فترة ليست بالقصيرة, واتخذت صيغ التعبير عن ذلك أشكالاً مختلفة. صراع بين حلفاء الأمس وغرماء اليوم.

أما فيما يتعلق بأفغانستان، فإن الاتصالات بين الأمريكيين وحركة طالبان مستمرة، وتجري على قدم وساق، وأن هناك صفقات معقودة بين الأطراف المتنازعة، وفي المقدمة منها عناصر متنفذة في حركة المقاومة، بما يؤكد سعي الأمريكيين إلى إيجاد حل سريع يؤمِّن خروجهم من المستنقع الأفغاني. وتشير الأنباء إلى أن القوات الأمريكية سوف تغادر مواقعها في العراق قبل الموعد المحدد لخروجها بشهرين, كما سينسحبون قريبًا من أفغانستان. إن سرعة التحرك الأمريكي على الجبهتين: العراقية والأفغانية باتجاه مغادرة القوات من هذين البلدين، تؤكد حرص الإدارة الأمريكية على أن تتخلص من حالة الأَسْر الإيراني، وأن تخلق ظروفًا جديدة تجعلها حرة في التصرف تجاه ملف إيران النووي.

إذًا، إبطال مفعول أوراق إيران يمر عبر اضطلاع الإسرائيليين بشن حرب ضد سورية ولبنان، وبانسحاب أمريكي من العراق وأفغانستان، كمقدمات لازمة لمهاجمة إيران. وليس من المستبعد أن تُضاف إلى السيناريو مُقبّلات أخرى كتجسُّر الإدارة العلاقات الأمريكية مع الإثنيات والطوائف الإيرانية، في محاولة لاستثمار معارضتها للجمهورية الإسلامية أثناء احتدام الصراع عسكريًّا حول الملف النووي الإيراني.

ولكي يكتمل السيناريو بصيغته النهائية، فإن إسرائيل ستضطلع بمهمة ضربة محدودة على أهداف رئيسة في إيران تشمل فيها منشآت تخصيب اليورانيوم الموجودة في

ناتانز، ومدينة قم، ومنشأة الغاز في أصفهان، ومفاعل الماء الثقيل في آراك. ومنشآت مفاعل الماء الخفيف الموجود في بوشهر... وفي هذا الإطار لن تتدخل الولايات المتحدة إلا إذا فشل الهجوم الإسرائيلي في تحقيق أهدافه. عند ذلك سيكونون مجبرين على التدخل لإكمال عملية تدمير المنشآت النووية الإيرانية. وربما يعمدون إلى أن تحمل مقاتلاتهم المهاجمة الهُوِيَّة الإسرائيلية.

الاحتمال الأكبر أن التدخل الأمريكي تجاه إيران سيأخذ أشكالاً أخرى, وسيكون العراق مكان المنازلة, فحين يرحل الجيش الأمريكي من العراق، كما وعد بذلك الرئيس أوباما، سيعمد الإيرانيون إلى الاحتفاظ بمكاسبهم في العراق، وسيسعون إلى مضاعفتها. ولن يسلموا بسهولة بعودة العراق إلى عمقه العربي. سيجيِّشون الجيوش ويزجون بكل إمكاناتهم وطاقاتهم ليبقى البلد رهينة في أيديهم. وسيحاولون تعميم الصراع الطائفي لطمس الهوية العراقية وإبعادها عن ارتباطها بالعمق العربي. وبالمقابل سيدعم الأمريكيون القوى المعادية لإيران، من أجل منع إيران من الاستفراد بالعراق، الذي يحتفظ باحتياطي نفطي هائل، هو الثاني من نوعه في العالم، واستنزاف قوة إيران العسكرية والاقتصادية وصولاً لكبح جماح طموحاتها النووية.

ليس من المبالغة القول إن الأزمة الإيرانية باتت تشكل اليوم واحدة من أخطر الأزمات التي يواجهها الشرق الأوسط. فالاتجاهات التي يمكن أن تئول إليها هذه الأزمة تضع المنطقة أمام مفترق طرق مصيري تتحدد عنده الخارطة الاستراتيجية للمنطقة. وفي هذا المناخ المتأزم تبدو احتمالات الحرب كبيرة وإن كان شكلها ونتائجها لا يزالان يكتنفهما الغموض. ووفقًا لمعظم المعطيات المتعلقة بالحرب المحتملة في المنطقة بين إيران وكل من أمريكا وإسرائيل، فإن التحضيرات جارية على قدم وساق، والتحركات العسكرية على الرقعة الجيوستراتيجية للشرق الأوسط تبدو أكثر ديناميكية. أما الضوء الأخضر بالهجوم فيبقى مرهونًا بالبيت الأبيض وفي ضوء موازنة

الحسابات ما بين التعايش مع مخاطر إيران النووية على إسرائيل والمصالح الأمريكية، أو القبول بالثمن الباهظ الذي يترتب على قيام الحرب.

المواجهة التي بدأت تلوح في الأفق بين الولايات المتحدة والمعسكر المرتبط بها وفي مقدمتهم إسرائيل المتأثر الأول من قيام إيران نووية، وإيران وحلفائها، لكن هذه المواجهة مختلفة عن أي مواجهة عسكرية عرفها العالم الحديث، فإذا وقعت حتمًا فستكون مختلفة سواء في مسرحها الجغرافي أو في عدد المتورطين فيها، بل وحتى في وسائلها وأسلحتها، وفي حجم ما ينجم عنها من آثار سلبية هائلة على الأنظمة السياسية والاقتصادية والبشرية.

وفي ظل هذا المناخ المشحون تبدو الخيارات المتاحة للخروج من المأزق الدولي الراهن ضئيلة جدًا. فالقبول بمنطق التعايش مع إيران نووية يبدو صعبًا أو قل مستحيلاً من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية لما ينطوي عليه من تحولات حادة في ميزان القوى الإقليمي، وما يستتبعه من تهديدات كبيرة لموقع الولايات المتحدة الاستراتيجي على المسرح الإقليمي والعالمي، ولمصالحها الحيوية في المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى وسط آسيا، فضلاً عن التهديد المباشر لأمن إسرائيل ووجودها، في المقابل لا يظهر في الأفق أي إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة ما بين المعسكر الأمريكي الغربي وإيران، انطلاقًا من المعوقات الكبيرة التي تحول دون ذلك والتي يأتي في طليعتها إصرار طهران على الذهاب إلى آخر الطريق في مشروعها النووي، مقابل إصرار الولايات المتحدة على تخلّيها عن هذا البرنامج، حيث إن الولايات المتحدة تدرك أن إيران لو تمكنت من إنجاز مشروعها النووي فستكون شريكًا استراتيجيًا لها في إدارة شؤون المنطقة... ولم تنجح محاولات إيران للخروج من المأزق، فحتى الاتفاق الذي عقدته مع البرازيل وتركيا لتبادل الوقود النووي رفضته أمريكا وإسرائيل وأوروبا، بل ذهبوا إلى إصدار عقوبات اقتصادية هائلة ضدها.

في ظل هذا الواقع المستعصي على الحلول يبرز الحل العسكري بوصفه الخيار الأخير لقطع الطريق أمام طهران لتحقيق طموحاتها النووية. فواشنطن باتت أكثر اقتناعًا بعدم جدوى الجهود الدبلوماسية والمفاوضات في حل هذه المعضلة الاستراتيجية، وأضحت أكثر استعدادًا للجوء إلى الحرب الاستباقية التي كانت وما زالت من السمات الرئيسة للعقيدة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية.

إن الحرب الاستباقية المحتملة ضد إيران، تطرح الكثير من المخاوف عما يمكن أن تسفر عنه من انقسامات حادة على المسرح الدولي، وما يمكن أن تتمخض عنه من نتائج عسكرية واستراتيجية، فأي حرب لا يمكن التيقن من نتائجها مهما بلغت دقة التخطيط لها، ومهما سُخِّر لها من إمكانات، حتى لو كانت الدولة التي تخوضها قوة عظمى بحجم الولايات المتحدة التي تمتلك كل مقومات القدرة العسكرية والاستراتيجية، وهذا ما دعانا للتأمل في السيناريوهات المطروحة للحرب.

إن لحظة الحقيقة بدأت تقترِب، بل إن البعض كان يرجح وِلادتها قبْل نهاية عام (2010). رغم صدور العديد من التلميحات عبر مراكز الدراسات الأمريكية والتي تفيد بقبول إيران نووية لأنه سيعود بالفائدة على الولايات المتحدة لاسيما بتقديمها الأمن لدول الخليج مقابل النفط ويضمن وجودها المستمر في منطقة الشرق الأوسط.. إلا أن معظم التحليلات الاستراتيجية تربط طبيعة الموقف بين أطراف الصراع بالأوضاع في العراق. فالصِّراع بين إيران وأمريكا على المغانم في العراق، سيصل إلى ذِروته، خصوصًا وأنه كان من المتوقع أن واشنطن ستسحب معظم وَحَداتها المُقاتلة من العراق في صيف عام 2010، على أن تستكمِل سحْب بقية القوات في العام الحالي 2011، لكنها, ستُبْقي على بعض قواتها لأنها تشعر بأن إيران تريد ملء الفراغ وهذا سيعني أن الإيرانيين سيتحكّمون في تدفق النفط نحو أمريكا في دولة هي الثانية في العالم من حيث احتياطي البترول، خصوصًا وأن أهم عقود استخراج النفط العراقي أصبح من حصة الشركات الأمريكية لاسيما أكبر حقل نفطي في العالم وهو حقل مجنون

المجاور للحدود العراقية الإيرانية، ليس هذا وحسب بل إن سقوط العراق في أحضان إيران، سيفتح الطريق نحو الكويت والسعودية وبقية دول المِـنطقة.

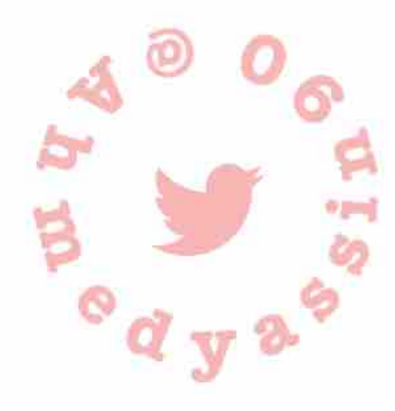
الواقع أن إيران لا تجرؤ على التفكير في احتلال منابع الـنفط في العـراق والكويـت والـسعودية لأنها ستخسر بشكل مؤكَّد. لكن مجرّد طرح كهذا خِـيار سيمنح إيران قوة تفاوُضية وورقة يمكـن أن تساوم بها أمريكا وحلفاءها. لذلك، فإن أمريكا تسعى وبكل الوسائل في سبيل أن تمنع إيران مـن أن تكون القوة الإقليمية الأقوى في منطقة الخليج، حتـى لـو اقتـضى الأمـر بقـاء القـوات الأمريكيـة في العراق أو منح إسرائيل الضوء الأخضر لإجهاض مشروع إيران النووي.... وإيـران مـن جانبهـا تـسعى هي الأخرى لتعزيز نفوذِها في العراق، لأنها تدرك أهمية العراق الاستراتيــجــية والاقتـصادية، فـضلاً عن أنها تريد منْـع العراق من البروز مرة أخرى كقوّة إقليمية مُـوازنة لها في منطقة الخليج، وهي ما زالت تتذكر حربها مع العراق وكيف استطاع نظام صدام حسين من تحجيم دورها في المنطقة لسنين طويلة وهذا يتطلب منها إبقاء العراق ضعيفًا، عبْـر مشروع الطائفية الذي تقوده في الوقت الراهن.

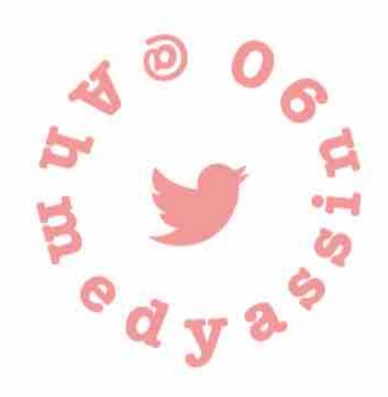
بعيدًا عن النتائج العسكرية التي يمكن أن تولِّدها الحرب عـلى مـستوى الـرابحين والخـاسرين، وعن المدى الذي ستصل إليه في التدمير، تبقـى النتـائج الأخطـر هـي في مـا يمكـن أن تـتمخض عنـه المواجهة العسكرية من تداعيات، حيث إن توجيه ضربة جويـة إلى المنـشآت النوويـة الإيرانيـة مـن شأنه أن يؤدي إلى كابوس نـووي أكـبر حجـمًا وأبعـد تـأثيرًا مـن كارثـة "تـشيرنوبيل" بـسبب تـسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات والمصانع. وهو مـا قـد يـؤدي إلى خـسائر بـشرية هائلـة.... ثـم إن الضربة العسكرية ضد إيران ستجعل الدول العربية الصديقة لأمريكا في الخليج عرضـة للاسـتهداف؛ خصوصًا تلك التي توجد فيها قواعد أمريكية، مثل الكويت والبحرين وقطر والـسعودية والإمـارات، فضلاً عن أنها ستقود إلى استقطابات داخلية في الكثـير مـن دول المنطقـة تحمـل في طياتهـا مخـاطر اندلاع حروب أهلية، مثل العراق ولبنان وبعض دول الخليج، كالشيعة في السعودية واليمن.

# المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |


@Ahmedyassin90



# الطريق إلى الحرب

يعرض هذا الكتاب بالتحليل للأحداث والتطورات المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، التي تُعتبر منطقة شدٍّ وجذب لإعتبارات، منها: الجيوسياسي والحضاري والثقافي. ولتشابك المصالح الإقليمية والدولية في هذه المنطقة؛فإنها تُعتبر من أشد المناطق حساسية في العالم.

ويذكر المؤلف أنها اليوم منطقة يتهدَّدها شبح حرب محتملة أقطابها أمريكا وإسرائيل من جهة، وإيران وحلفاؤها من جهة أخرى. وذلك من أجل شلِّ قدراتها على الاستمرار في برنامجها النووي، ورفضها مبدأ تجميد تخصيب اليورانيوم؛ وكذلك لإدراج الولايات المتحدة لإيران ضمن مثلث «محور الشر» باعتبارها راعية للإرهاب، وأنها «دولة خارجة على القانون الدولي»؛ لعلاقتها بحركات الإسلام السياسي وتصميمها على حيازة أسلحة الدمار الشامل.






ويستعرض المؤلف السيناريوهات المحتملة لهذه الحرب بعد استعراض ظروف طرفيَ الصراع: داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وكذلك آثارها السلبية على المنطقة والعالم!



9 789773 564018

الناشر

هلا للنشر والتوزيع

www.halapublishing.net
hala@halapublishing.net
للتسوق عبر الإنترنت WWW.halapublishing.com